

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

رقم:

العلاقة بين السلطة والشعب في الجزائر خلال العهد العثماني "عصر الدايات نموذجا"

1671-1830م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

اشراف الأستاذ:

د/ إبراهيم والي

إعداد الطالبين:

- سعد ب عطية

- علي نويري

أعضاء لجنة المناقشة		
الرتبة	الجامعة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا		
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	د. إبراهيم والي
مناقشا		

الموسم الجامعي: 2019/2020-1441/1442هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرافان

اعترافا منا بالجميل ووفاء لأهل الفضل، فنحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي أثار درينا ومكننا بفضله.
ربي لك الحمد على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى، ومنها التوفيق في هذا العمل.

ونتقدم بأسمى عبارات والتقدير والاحترام لأستاذي المشرف الدكتور

"والي ابراهيم"

لما بذله من جهد ووقت وصبر في سبيل تقويم وتصويب اخطاء مذكرتنا فله منا
جزيل الشكر والعرافان وعظيم الامتان ولمساعدتنا في الإنجاز بالملاحظات
والتصويبات المستمرة لإخراج هذا العمل في أحسن صورة.
والى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.
وفي الأخير لا يسعنا الا تقديم عبارات الشكر والامتان للجنة المناقشة التي
بذلت جهدا في قراءة هذا العمل بملاحظاتها القيمة.
فجزى الله هؤلاء جميعا خير الجزاء.

إهداء

الى من سهرت من اجل راحتي وتأملت لآلامي
الى من ارتاح لها بعد العناء
الى التي قال فيها سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم
" الجنة تحت اقدامها " أمي الغالية " فاطنة "
الى من كلل العرق جبينه وشققت الأيام يديه
الى الذي لبس ثوب التعب والشقاء وألبسني ثوب الراحة والهناء
وكان لي سنداً وسهر على تعليمي أبي الغالي " العيد "
الى زوجتي الغالية " سارة "
الى رياحين حياتي
الى من تذوقت معهم أجمل لحظات حياتي اخوتي
الى براعم البيت أولادي وفلذة كبدي " زكرياء، نوح "
الى كل عائلة بن عطية
الى كل أصدقائي وزملائي في ميدان التعليم وخارجه
الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي
الى كل من عرفني في هذه الحياة أهدي هذا العمل

سعد بن عطية

إهداء

الى أمي التي فارقتنا ،
ولكن ذكرها لا تزال تنير دربنا في هاته الحياة .
إلى أبي أطال الله في عمره .
إلى أفراد أسرتي الأعزاء ،
زوجتي وأبنائي (وائل وأمير) ،
إلى جميع أهلي داخل الوطن الغالي وخارجه
إلى جميع الباحثين وطلبة العلم
أهدي إليكم ثمرة جهدي البحثي .

علي نويري

Cimoetz Designz

يعد القرن السادس عشر محطة تاريخية هامة في تاريخ الدولة الجزائرية، حيث ارتبط اسم هذه الأخيرة بالدولة العثمانية التي وصلت في هذه الفترة إلى أوج قوتها وعظمتها، وأصبحت إمبراطورية واسعة ضمت عدة شعوب من القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا وأضحت الجزائر أول إيالة لها في شمال إفريقيا سنة 1519م بموجب تعيين خير الدين بربروس كأول حاكم عثماني بالجزائر وإقامة سلطة سياسية وعسكرية وأعطى لتاريخ البلاد والمنطقة مكانة متميزة، ظلت تحت لوائها لأكثر من ثلاثة قرون يمكن تقسيمها طبقا للتطورات التي مرت بها إلى أربع مراحل عهد البيلربايات " 1588-1518م" وعهد الباشوات " 1659- 1588م"، عهد الأغوات "1671-1659م" الدايات "1830-1671م" وفي هذا العهد الأخير للعثمانيين بالجزائر تمتعت فيه بنوع من الاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية، ومن هنا يمكننا القول على تشكل نوعين من العلاقات العثمانية الجزائرية هما علاقة الباب العالي بالسلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر وعلاقة تلك السلطة بالشعب الجزائري وهذه العلاقة الأخيرة هي محور دراستنا.

دواعي اختيار الموضوع:

- حب الاطلاع والرغبة في التعرف على تاريخ الجزائر الحديث.
- الرغبة في التجديد محاولين أن نبدع ونضفي في دراستنا لهذا الموضوع بصمة خاصة وممتعة البحث والاكتشاف.
- التعرف على أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني خاصة مرحلة الدايات.
- توضيح العلاقة بين الرعية والسلطة العثمانية في الجزائر خلال مرحلة الدايات .
- الوقوف على موقف الشعب والعلماء من السلطة العثمانية.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع العلاقة بين السلطة والشعب في الجزائر خلال العهد العثماني أهمية بالغة في تاريخ الجزائر العثماني، فهذه الدراسة تعالج موقف كل من السلطة والشعب من العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، حيث تصور لنا هذه الدراسة الوضع السياسي والاجتماعي للجزائر خلال عهد الدايات، كما تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة ومدى الرضا والقبول بين السلطة والشعب في الجزائر العثمانية.

الهدف من هذه الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع السياسي والاجتماعي للجزائريين خلال العهد العثماني مرحلة الدايات نموذجاً، كما انها تصور لنا العلاقة بين السلطة الحاكمة وبين مختلف فئات الشعب ، وموقف هذه الاخيرة من السلطة.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

-الإطار الزمني: وقد حددنا الإطار الزمني للدراسة بالفترة ما بين 1671 إلى 1830 لأنها الفترة التي حكم فيها الدايات وشهدت فيها السلطة استقرار على مستوى القمة وبعض الاضطرابات على مستوى القاعدة.

-الإطار المكاني: الجزائر.

الإشكالية المطروحة:

بماذا اتسمت العلاقة بين السلطة والشعب في الجزائر خلال العهد العثماني في مرحلة الدايات؟

التساؤلات الفرعية: وتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات وهي على النحو التالي:

- ما هي طبيعة الحكم العثماني في الجزائر ؟ وما هي شرعيته ومنطلقاته الفكرية ؟
- كيف كانت العلاقة بين الحاكم والرعية ؟ هل كانت علاقة قهرية أم علاقة تكاملية أم صداقية ؟

- ما هو موقف الرعية وبمختلف تشكيلاتها الاجتماعية من السلطة ؟

-بماذا امتازت السلطة الرسمية في المدن والأرياف ؟

الدراسات السابقة للموضوع: في حدود بحثنا وجدنا ان اغلب الدراسات الموجودة هي حول أوضاع الجزائر خلال مرحلة الدايات، ولذلك وسعنا نطاق البحث لأكثر من تخصص فوجدنا أن هناك رسالة من تخصص التاريخ الحديث والمعاصر رسالتين جامعتين أعدتا لدراسة مرحلة الدايات في الجزائر العثمانية والوقوف على العلاقات بين السلطة والشعب وهم على النحو التالي:

1-دراسة بعنوان: " المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر عهد الدايات

انموذجاً " إعداد الطالبتين شيماء جوبر ونادية غضبان : تكونت الرسالة من

فصلين تطرقتا فيهما إلى ظروف التحاق الجزائر بالدولة العثمانية والتقسيمات الإدارية للجزائر أثناء الحكم العثماني، وتقسيمات سكان الريف حسب علاقتهم بالسلطة وصولاً إلى أوضاع الريف خلال عهد الدايات.

2-دراسة بعنوان " الوضع السياسي للجزائر وطبيعة علاقاتها مع الدولة العثمانية "

إعداد الطالبة وفاء بوشعالة : تطرقت فيها الطالبة إلى انضمام الجزائر للدولة العثمانية وتطور مراحل الحكم والوضع السياسي للجزائر خلال عهد الدايات استفدنا منها في معرفة عوامل قيام نظام الدايات ومميزاته وظهور الأزمات والثورات الداخلية في الايالة.

نقد المصادر والمراجع:

- هذا وقد اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع كان أهمها:
- واعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر والمراجع من بين أهمها:
- مذكرات أحمد الشريف الزهار لأحمد الشريف الزهار والتي استعنا بها في ذكر ضرائب ورسوم القطاع الريفي.
- كتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة الذي استعملناه في بيان أصل سكان الريف الجزائري.
- وكتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني لناصر الدين سعيدوني والذي أفادنا في تقسيمات سكان الريف.
- وكتاب المجتمع الجزائري وفعالياته لأرزقي شويتام والذي استعنا به في التعرف على مناطق توزع القبائل الريفية في البايلاكات الأربع .
- وعلى مجموعة من المراجع الأخرى نذكر منها كتاب الجزائر خلال الحكم التركي لصالح عباد الذي ساعدنا هذا الأخير في مختلف مراحل البحث .

المنهج المعتمد في الدراسة:

اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي الذي يرصد لنا ما مضى من وقائع وأحداث ويحللها ويفسرها على أسس علمية ، هذا بحكم طبيعة الموضوع ، وذلك من خلال عرض الحوادث وتسلسلها وقد ساعدنا في التعرف على الأوضاع العامة في الجزائر مطلع القرن السابع عشر ميلادي والبحث في الأسباب التي دفعت بها الى هذه الحالة المزرية ، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يهتم بذكر خصائص ومميزات كل مرحلة، فهو طريقة لوصف أسباب وعوامل ظهور الحركة الوطنية ، وأيضاً تتبع أحداثها عبر مختلف مراحلها وتصويرها عن طريق جمع معلومات شاملة ومفصلة للموضوع ، وهذا المنهج ساعد على وصف الأحداث وإعطاء مسحة شاملة من خلال وصف الأحداث وتشخيصها.

الخطة المعتمدة في الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة وهي على النحو التالي:

جاء الفصل الأول بعنوان "النظام السياسي والاداري للجزائر في عهد الدايات" وتناولنا فيه تعريف لنظام الدايات ومميزاته وعوامل سقوط نظام الاغوات، وتعرضنا إلى التنظيم الاداري لولاية الجزائر خلال عهد الدايات.

اما الفصل الثاني فكان بعنوان " تركيبة المجتمع الجزائري خلال عهد الدايات " تطرقنا من خلاله الى مكونات المجتمع في المدينة والريف ومميزات كل فئات الشعب في الولاية ونشاط كل فئة .

بينما كان عنوان الفصل الثالث " موقف السلطة والرعية والعلاقة بينهما"

تعرضنا فيه بالشرح لعلاقة السلطة بالشعب والعلماء والقضاة، وموقف الرعية والشعب من السلطة بالايجاب والسلب في .

الخاتمة كانت جملة من الاستنتاجات حول العلاقة بين الشعب والسلطة في العهد

العثماني في الجزائر.

صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- قلة وندرة المصادر والمراجع الهامة والتي تخدم الموضوع ما اخذ منا الكثير من الوقت في مرحلة جمع المعلومات.
- الذاتية في الكثير من الروايات وصعوبة التقصي للحقائق .
- صعوبة دراسة النصوص الأدبية لكثرتها واختصاصها في ميدان الشعر واغلب إنجازاته تخدم القضية الجزائرية وتاريخها .

تمهيد:

ارتبط نظام الحكم في الإيالة الجزائرية بهيئة الموظفين، نظرا لإشرافهم عليه وتأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه وهذا ما يجعل التعريف بهؤلاء الموظفين والإشارة إلى اختصاصاتهم وصلاحياتهم الإدارية والاقتصادية والعسكرية أمرا ضروريا، إذا أردنا التعرف على أوضاع الجزائر العثمانية وطبيعة أنظمتها المختلفة، ومع تبدل الأنظمة السياسية وما ترتب عن ذلك من اختلاف في الوظائف والألقاب الإدارية يجعلنا نقصر على التعريف بهيئة موظفي الجزائر العثمانية في الفترة التي تبتدئ بنهاية القرن الثامن عشر وتنتهي مع الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م.

المبحث الأول: عوامل سقوط نظام الأغوات وقيام الدايات

المطلب الأول: عوامل سقوط نظام الأغوات

كانت فترة الأغوات قد ازداد فيها الوضع سوء أكبر من ذي قبل فمن اهتزاز نظام الحكم إلى الاغتيالات التي كثرت فيها التآمرات التي تحاك ضد الحكام إلى الخسائر التي تتعرض لها الجزائر عن طريق أساطيل أوروبا، وسيطرة الفوضى العارمة وعدم الاستقرار الذي عمت البلاد، فحكم الأغوات لمدة شهرين ثم يتم عزله والإتيان بآخر، وهو حكم لا محالة محكوم عليه منذ البداية بالسقوط والانهيال فكان معظم الأغوات لا يموتون موتة طبيعية أما بالاغتيال أو القتل¹، وقد تميزت هذه الفترة بما يلي: ²

- اضمحلال السلطان العثماني وغياب السيدة العثمانية في الجزائر، وبذلك انقطعت المساعدات العثمانية بالجزائر.

- استفحال الصراعات المحلية بين ضباط الجيش البري وضباط الجيش البحري، وتذمر أبناء الشعب من الفساد وانتشار الفوضى وكثرة الاغتيالات في صفوف الأغوات .

- محاولة الأوجاق تحسين العلاقة مع فرنسا ولكن هذه الأخيرة واصلت في اعتداءاتها على السفن والمراكب الجزائرية في البحر وأدخلت معها قراصنة الانجليز والإسبان والهولنديين.

¹ صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من دخول الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814ق.م - 1962م، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 126.

² عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ط2، 2005، ص 93.

المطلب الثاني: التعريف بنظام الدايات

كان اغتيال علي آغا سنة 1671م إذانا بنهاية نظام الأغوات، فلم يتقدم أحد للجلوس على كرسي الأغوية من بعده لأن غلب من تقدم للمنصب قتل، عندئذ اجتمع الديوان وقرر إلغاء نظام الأغوية وتعويضه بنظام آخر أكثر استقرارا وهو نظام الدايات¹، كان الداوي² يعين مدى الحياة ولا يحق له تعيين من يخلفه وهو ما جعل النظام يخالف الملكية الوراثية، ولاشك أن بقاء الداوي في منصب الرياسة طوال حياته ساعد على إيجاد نوع من الاستقرار أكثر، وشيئا فشيئا استطاع الدايات أن يكونوا لأنفسهم سلطة واسعة ويحدوا من سلطة الديوان نفسه الذي أصبح لا يستدعي للاجتماع إلا بصورة شكلية، وقد أبقى الدايات على منصب الباشوية الشرفي مدة من الزمن بحيث يعين الباب العالي باشا يكون إلى جانب الداوي ولكنه لا يحكم، ثم سرعان ما قاوم الدايات هذه الازدواجية³، عندما رفض الداوي علي باشا شاوش (1710-1718م) استقبال الباشا المبعوث من طرف السلطان العثماني وفتح مفاوضات مع الباب العالي قائلا " : أن الداوي يمثل السلطان والسلطة الجزائرية معا"، ومنذ ذلك الوقت أصبح الداوي هو الباشا وأصبح غير مقيد بقراراته كما كان الشأن في العهود الأولى⁴.

المبحث الثاني: النظام السياسي للجزائر في عهد الدايات

وباختصار فإن التنظيم السياسي للإيالة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني "الدايات" كالتالي⁽⁵⁾:

المطلب الأول: الداوي

هو رئيس الدولة الحاكم الأعلى وهو القائد العام للجيش في البلاد، وبصفته المسؤول الأول عن سياسة الجزائر⁽⁶⁾.

¹ احمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1791-1766م) سيرته حروبه أعماله - نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986ص 49

² الداوي: هو تعبير تركي يعني الخال، ولا تزال الأسرة العريقة من أهل مدينة الجزائر تعرف الخال وتتاديه بهذا اللفظ ولقب الجند أميرهم بهذا اللقب باعتبار أن الوالي هو واحد من أفراد أسرهم، ينظر: احمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص50

³ يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، دار البصائر، طبعة خاصة، الجزائر، 2009ص. 49

⁴ احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص50

⁵ - سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000، ص 214.

⁶ - بوحوش عمار: مرجع سابق، ص 64.

وهو المسؤول عن جهاز الحكم بالإيالة الجزائرية والممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر، ويراد اسمه في الوثائق الإدارية مرادفا لكلمة "سيدنا" أو "أفندينا" ويدعى عند الخطاب بالسلطان، كما أن وثائق المحاكم الشرعية تورده بهذه العبارة: «الأمين الهمام فخر الملوك العظام مولانا الدلاتي السيد...»⁽¹⁾.

وتذكر بعض المراجع أنه من بين الأسماء التي تطلق على الداوي بـ "بابا دليوي"⁽²⁾، أما لقب الداوي فهو لا يكاد يلفظ في الجزائر وإنما يستعمله الأجانب، والمرجع أنه كان في بادئ الأمر مجرد كنية، حيث أن معناه باللغة التركية "العم"⁽³⁾.

ولعل هذه الألقاب التي اكتسبها داوي الجزائر تعود المكانة التي كان يحتلها، بعد أن استطاع الدايات التخلص من الباشوات، الذي اعتاد الباي العالي إرسالهم إلى الجزائر لتمثيله شخصيا لدى ديوان الجزائر⁽⁴⁾.

ورغم السلطة التي كان الداوي ينفرد بها فإن لم يكن في مأمن من الأخطار بل كان في الواقع يحوم حوله الموت بدون انقطاع، فما أن ينتخب حتى يصبح ملكا للإيالة⁽⁵⁾.

وقد كانت تقاليد الديوان التي تقوم مقام القانون، هي صنع الداوي من الزواج إلا أن الديوان يتساهل أحيانا ويبيع للداوي أن يتزوج، لكن الداوي يتعين عليه في هذه الحالة أن يسكن زوجته أو نساءه خارج دار الإمارة⁽⁶⁾.

فقد كان الداوي يمارس كل صلاحيات رئيس السلطة السياسية المتمثلة في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية توقيع المعاهدات استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر، اختيار وزراءه وحكام المقاطعات أو الولايات والإشراف بنفسه على مراقبة إيرادات الدولة وخزینتها⁽⁷⁾.

ومنصب الداوي هو من خطورة مكانته، إلى درجة الكثيرين كانوا يرفضونه ويفضلون بدلا عنه المنفى على قبول تقلده⁽¹⁾.

¹ - سعيدوني ناصر الدين: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 216.

² - العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ج 3، ص 486.

³ - وليام شالر، تر: العربي إسماعيل، 1816، 1824، ص 43.

⁴ - سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي شيخ المهدي: الجزائر في التاريخ العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 160.

⁵ - جوليان شارل أندري: تاريخ أفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، ص 378.

⁶ - شريط عبد الله، الملي محمد: الجزائر في مرآة التاريخ، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، ط 1، 1965، ص 136.

⁷ - بوحوش عمار: المرجع السابق، ص 64.

وفي العادة يتم انتخاب الداى من طرف أعضاء الديوان العالى⁽²⁾، الذي يتكون من رؤساء الوحدات العسكرية وبعض كبار المسؤولين في الإيالة وقد كان عدد أعضاء الديوان العالى يتراوح بين 80 و 300 عضو⁽³⁾.

وقد جرت العادة أن يتفرغ الداى للحكم بمجرد انتخابه وتنصيبه في عمله في قصر الجنية، ولا يسمح له بالخروج من القصر إلا مرة واحدة في الأسبوع، حيث يذهب إلى بيته لقضاء أمسية وليلة واحدة مع عائلته وأولاده، ثم يعود إلى القصر لاستئناف عمله وجرت العادة أن يخصص كل صباح لاستقبال المواطنين، والنظر في الشكاوي والمظالم التي تعرض عليه لكي يفصل فيها بالعدل والإنصاف، ثم يتفرغ في كل مساء لتسيير شؤون الدولة والاجتماع بوزارته واستقبال رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدين بالجزائر⁽⁴⁾.

ويلاحظ هنا أن الداى كان يتقاضى راتبه على أساس رتبته العسكرية في الجيش بصفته "آغا" وكان أيضا يحصل على أموال إضافية تتمثل في هدايا ضخمة وثمانية يتلقاها من البايات الثلاثة، أو من القناصل الأجانب الذين يعينون في الجزائر ويطلق عليها اسم "العوايد"، وذلك لتغطية نفقاته ورواتب حراسه⁽⁵⁾.

كما كان يحصل الداى على هدايا ثمينة من كبار موظفي الدولة عند تنصيبهم في وظائفهم في وظائفهم، ونسبة محددة من غنائم الغزوات البحرية وأكثر من ذلك فإن الداى كان يتولى بنفسه الإشراف على تسيير مؤسسات تجارية وذلك بقصد جلب أموال الخزينة الدولة، وفي حالة وفاته أو عزله فإن هذه الأموال التي يحصل عليها الداى تحول إلى خزينة الدولة⁽⁶⁾.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد أن مباشرة الدايات لمهامهم الإدارية والمالية تتأثر بسلوكهم وأمزجتهم الخاصة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز صنفين منهم:

الصنف الأول: زاهد في متاع الدنيا منصرف على الأعمال الخيرية مثل الداى "محمد عثمان باشا" (1766-1799) الذي أنفق ثروته التي جمعها أثناء حكمه الطويل في تشييد

1 - الأرقش عبد الحميد، بن طاهر جمال: المغرب العربية الحديث من خلال المصادر، المركز للنشر الجامعي، ميديا كوم، 2003، ص 94.

2 - شالر: المرجع السابق، ص 42.

3 - بوحوش عمار: المرجع السابق، ص 64.

4 - المرجع نفسه، ص 65.

5 - شريط: المرجع السابق، ص 360.

6 - بوحوش: المرجع السابق، ص 65.

المسجد المقابل لقصره، وكذلك في تشيد القلاع والحصون لحماية مرسى الجزائر كما أنه وضع في خزانة الدولة مائتي ألف سكة جزائرية كانت موجودة عنده، وهي مقدار ما اقتصده من مرتبه الخاص (1).

أما الصنف الآخر: من الدايات فيمتاز بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة لأنه توصل إلى منصبه بفضل تمرد الإنكشارية المطالبة بزيادة الأجور، والهدايا وقد كان أغلب هؤلاء الدايات قبل توليهم منصب الداى، يباشرون مهنا تعتبر وضعية من قبيل مهن الفحامين، أو الإسكافيين، أو الكناسين، وأصدق مثال على هذا الصنف، الداى "علي الغسال" الذي كان يشتغل بغسل الأموات قبل 1808 قبل أن يؤتي به إلى الحكم ويمتاز هذا الصنف من الدايات بالإسراف والتبذير (2).

أما مهام الداى فإنها تتعدى مهمة إقرار الأمن والمحافظة على النظام، إلى رعاية مصالح الإيالة بتوفير المداخل المالية من مصادرها الداخلية في شكل ضرائب ورسوم أو من مصادرها الخارجية المتمثلة في غنائم الجهاد البحري وإتاوات الدولة الأجنبية والهدايا الإلزامية التي يساهم بها القناصل والتجار الأجانب المقيمون بالجزائر، فضلا عن إشرافه على النظام الاقتصادي، للبلاد ومراقبته لسير جهاز الدولة ورعاية مصالح الموظفين وغالبا ما يحرص على دفع أجور الإنكشارية بدون تأخير وعلى إقرار أسعار المنتوجات ومعاينة المتلاعبين بالأسعار والنظر في تقييم عملة الإيالة وتحديد قيمة العملات الأجنبية الأخرى (3).

وقد فرضت هذه المشاغل على الداى المثابرة على حضور جلسات ديوان موظفيه من مطلع النهار وحتى الساعة التاسعة صباحا وقت الفطور، كما أنه كان ينفرد بكتابه الخاص حوالي الساعة الثالثة أو الرابعة مساء ليفحص ويتحقق ويسوي جميع الأمور التي لا تتصل مباشرة باختصاص القاضي، بينما القضايا المتعلقة بالشؤون الثقافية والمسائل الدينية غالبا ما يصرف النظر عنها ويحيلها إلى رجال العلم والإفتاء من شيوخ وقضاة (4).

1 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 218.

2 - المرجع نفسه، ص 219.

3 - خوجة حمدان، المرأة، تر: الزبيري محمد العربي: بالجزائر، 1975، ص 127.

4 - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 218.

المطلب الثاني: الديوان (مجلس الوزراء)

كان ديوان الداوي هو الساعد الأيمن لرئيس الدولة لأنه يضم الشخصيات المقربة إليه والتي يعتمد عليها في تنفيذ سياسة الحكومة التي يقودها الداوي، والديوان فيا لحقيقة هو بمثابة مجلس الوزراء، في يومنا هذا، وقد اشتهر باجتماعاته، اليومية لدراسة المسائل العادية المسجلة في جدول أعمال الديوان، أما اجتماع يوم السبت فكان يخصص لدراسة المسائل ذات الأهمية، وحسب بعض الدراسات، فإن هذا الديوان يتكون من 35 شخصية⁽¹⁾.

مدينة وعسكرية تشرف على تسيير شؤون الدولة في المسائل المالية والعدالة والأمن بالإضافة إلى القاضي والفتي وغيرهما من الشخصيات المرموقة التي كانت تشكل الديوان⁽²⁾. وكان الداوي كان يستعين بالعناصر النحوية التي كانت تساعد في أداء مهامه وتتمثل هذه العناصر في : الموظفون السامون والموظفون التابعون.

أ/ الموظفون السامون:

1- الخزناجي: هو بمثابة وزير المالية حيث كان مسؤولا عن خزينة الدولة⁽³⁾. ولا يمكن أن تفتح الخزينة إلا بحضوره لأنه هو الوحيد الذي يحتفظ بمفاتيح الخزينة العامة⁽⁴⁾.

فقد أوكل إليه أمر حراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها في شكل نقود ومقتنيات ثمينة مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الوجاق "فرق الجند"، وهذا ما أصبغ عليه لقب صاحب الخزينة وجعله يتميز عن الكاتب البسيط المكلف بمالية البايك من نفقات ومصاريف والمدعو هو الآخر بالخزناجي أو الباش خزناجي⁽⁵⁾.

ويباشر الخزناجي الذي يعرف في بعض الأحيان بـ"الخزندار" مهامه المالية بحضور الداوي وأعضاء الديوان، فيتسلم موارد دخل الإيالة الجزائرية ليودعها في خزينة الدولة، أو يسحب المبالغ المستحقة لسد نفقات الدولة⁽⁶⁾.

¹ - بوحوش: المرجع السابق، ص 65.

² - الأرقش: المرجع السابق، ص 95.

³ - جوليان: المرجع السابق، ص 374.

⁴ - بوحوش: المرجع السابق الصفحة نفسها.

⁵ - Dubois thain ville: mémoire sur alger (1809), pub par G.esquer, paris, 1927, p20 p 128.

⁶ - سعيدوني: ورقات جزائري، المرجع السابق، ص 220.

وكانت العادة تقتضي عند إجراء هذه العمليات المالية الإعلان عن المبالغ التي يتسلمها أو يدفعها كأجور بصوت عال في حضرة الداي والديوان ليتم تسجيل ذلك بحضور الجميع⁽¹⁾. ويساعد الخزناجي في هذا العمل عادة، كاتب الدولة الذي يسجل المبالغ المالية على دفتر، وأمين السكة الذي يتكلف برعاية ومراقبة ضرب النقود المختلفة، وتقدير قيمة المجموعات بعد وزنها وفحصها، وبالإضافة إلى كاتب الدولة وأمين السكة يخضع لأوامر الخزناجي أجيران من اليهود أحدهما للتحقق من النقود المشكوك فيها ويدعى "العار" والآخر لوزن الأنواع التي يتسلمها الخزناجي ويدعى "الوزان"⁽²⁾.

يرشح الخزناجي لتولي منصبه من الداي وأعضاء الديوان وغالبا ما يرشحون هذا المنصب، فالشرط الوحيد في نظرهم هو أن يكون الخزناجي تركيا من ضابط الحامية ملما بثقافة تسمح لصاحبها بالقيام بهذه الوظيفة السامية⁽³⁾.

ومما زاد في أهمية مسألة الاختيار لتولي منصب الخزناجي تلك المكانة التي أصبح يحظى بها الموظف السامي، نظرا لكونه المتصرف الفعلي في أمور الخزينة التي ظلت تعتبر العصب الحيوي للدولة الجزائرية آنذاك وهذا مما ساعده على أن يحظى بمكانة مرموقة أهله لأن يلعب دورا رئيسيا في جهاز الحكم بالإيالة⁽⁴⁾.

وهكذا أصبح الخزناجي في ديوان البايك الشخصية الثانية المؤهلة لشغل منصب الداي حالة شغوره.

ونظرا لها التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط بل أصبحت له صبغة عسكرية، فهو يقود الحملات العسكرية عند اقتضاء الأمر مثلما فعل للخزناجي "إبراهيم خوجة" الذي جرد الحملات ضد الثائرين بالنواحي الوهرانية سنتي 1734 و 1736⁽⁵⁾.

ويؤكد لنا المؤرخون في كتاباتهم والرحالة المعاصرون في تلك الفترة على مدى سلطة ونفوذ الخزناجي نتيجة اكتسابه صلاحيات واسعة في الجهاز الإداري للإيالة الجزائرية، ففي هذا الصدد نجد تودونا Thedenat يعتبره في مذكراته التي سجل فيها قصة مغامراته التي انتهت

¹ - المرجع نفسه، ص 221.

² - التميمي عبد الجليل: التنظيم الإداري في الجزائر في أواخر العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، جانفي 1975، تونس، ص 180.

³ - سعيدوني: المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ - التميمي: المرجع السابق، ص ص 19-20.

⁵ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص ص 221-222.

به إلى أن يصبح خزناني باي معسكر « بأنه كبر البلاد بعد الدايات، يخضع لأوامره باي معسكر ويتعرب إليه بتقبيل يديه ورجليه »⁽¹⁾.

بيت المالجي: وهو الموظف المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها واستعبادهم أو فقدانهم فيما إذا انعدم ورقة شرعيون لهم من أخوة أو أبناء أو أقارب، ولهذا ينحصر العمل الأساسي لبيت المالجي في تصفية الأملاك التي ليست لها ورثة، مع الإشراف على مراسيم الدفن وأمور المقابر، وبيع التركات والأملاك التي ليس لها ورثة أو المصادرة من طرف السلطة الحاكمة⁽²⁾.

أو تسليمها لمستحقيها أو كرائها لفائدة البايلك بالإضافة إلى قيامه ببعض الأعمال الخيرية كتوزيع الصدقات على المستحقين والفقراء المعدمين⁽³⁾.

فإن هذا المسؤول يتولى تسيير العقارات والأموال الموروثة وعند وفاته فإن جميع أمواله والثروات المتوفرة لديه تذهب إلى خزانة الدولة⁽⁴⁾.

كما ذكر في بعض المصادر أنه قابض الضرائب⁽⁵⁾، ويباشر "بيت المالجي" سلطته بتفويض من الدايات، الذي يكلفه بحيازة الثروات المنقولة وغير المنقولة لصالح بين المال، طبقاً للأحكام الشرعية الصادرة فيها، والجدير بالذكر أن بيت المالجي كان يباشر مهامه بمساعدة قاض يعرف عادة باسم "الوكيل" وبمعونة موثقين يعرفان باسم العدول ويتم تعيينهم أو عزلهم بأمر من "الدايات"⁽⁶⁾.

أما الأعمال التي يباشرها بيت المالجي بمساعدة هؤلاء الموظفين الثانويين فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الإشراف على كل ما يتصل بالوفيات ومراسيم الدفن وحراسة المقابر.

2- المحافظة على حقوق الدولة والورثة حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

1 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2 - سعيدوني: المرجع السابق، ص 222.

3 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 17.

4 - بوحوش: المرجع السابق، ص 66.

5 - جوليان: المرجع السابق، ص 374.

6 - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 223.

3- الإشراف على الأعمال الخيرية، كتوزيع الصدقات من أموال بيت المال على الفقراء، والتي تقدر بين 15 إلى 20 بوجو كل أسبوع على حوالي 200 فقير⁽¹⁾.

ويندرج أيضا في هذه الأعمال الخيرية والنفقات المترتبة عنها ما كان يصرفه بيت المال على صيانة بعض المؤسسات الدينية وعلى افتداء الأسرى المسلمين من البلاد المسيحية. تلبية مطالب الحكومة المالية بعد أن زادت الحاجة إلى الأموال في وقت أصبح فيه حكام الإيالة يعتمدون بشكل أكبر على الموارد الداخلية المتوفرة حتى يعوضوا الأرباح التي كان يوفرها لهم الجهاد البحري، والتي تناقصت وكاد ينصب معينها منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي⁽²⁾.

ولقد كان بيت المال معرضا لغضب الداي في حالة عجزه عن تلبية مطالب الحكومة أو اتهامه بالتحايل والتأمر ولهذا كثيرا ما كان يعاقب بغرامات كبيرة، هذا إن لم تصدر أمواله وثرواته وينحى من منصبه⁽³⁾.

خوجة الخيل: المعروف باللغة التركية " آت خوجاسي " At khojosi وهو المشرف على أملاك الدولة⁽⁴⁾،

وهو موظف سام يدير أملاك البايك⁽⁵⁾، حيث يعتبر المسؤول الأول عن جميع الضرائب وإعادة استثمارها⁽⁶⁾، كما يشرف على تجنيد الفرسان "رجال المخزن" الذين كانوا يعتبرون أنفسهم بمثابة رعية له، يدفعون له الخراج عوضا عن الزكاة التي كانوا يمتنعون عادة عن تقديمها له⁽⁷⁾، كما ذكر عنه كذلك أنه وكيل القصر والمكلف بالأوقاف⁽⁸⁾.

توسعت صلاحيات خوجة الخيل فأصبح يتولى بعض الأحيان قيادة الغرق العسكرية لتأديب العصاة والخارجين عن القانون، ويساعده على أداء مهمته أعوان من الخيالة فضلا عن أربعة

¹ - المرجع نفسه، ص 224.

² - سعيدوني: المرجع السابق، ص 25.

³ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ - سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2000، ص 171.

⁵ - قائد المولود: تاريخ الجزائر المصور، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ن، ص 256.

⁶ - بوحوش: المرجع السابق، ص 66.

⁷ - سعيدوني: المرجع السابق، ص 227.

⁸ - جوليان: المرجع السابق، ص 374.

موظفين دائمين يخضعون لأوامره وهم: باش شلوش، وكاهية باش مكالجي وباش علام، وبهذه الصلاحيات أصبح خوجة الخيل بمثابة الرجل الثالث في حكومة الإيالة الجزائرية⁽¹⁾. أما اختصاصات خوجة الخيل المهنية التي خولت له هذه المكانة المرموقة في جهاز الدولة فتتمثل فيما يلي:

- 1- إشرافه على تموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية.
 - 2- تكفله برعاية قطعان حيوانات البايك من إبل وخيول وأغنام وأبقار، ولقد كان خوجة الخيل يلجأ إلى طريقة ليضع حداً للتحايل والسرقات وهي ختم حيوانات البايك بخاتم حكومي قبل توزيعها على عشائر الرعية لرعايتها، والمحافظة عليها.
 - 3- التحكم في القبائل المقيمة بعزل البايك "أراضي الدولة" الواقعة بدار السلطان أو الموجودة ببايك التطيري مثل: عشائر رحمان والزناخرة وأولاد سيدي عمر وأولاد سيدي موسى.
 - 4- عرض أعمال السخرة على هذه القبائل ومطالبتها بالتزامات عديدة مثل تقديم الفلاحين "الخماسة" للعمل في مزارع البايك مقابل السماح لهذه العشائر بالانتفاع بأراضي البايك⁽²⁾.
- وكيل الحرج:** الذي يعتبر وزير البحر والقرصنة، ويعمل على مراقبة الأسطول البحري⁽³⁾، وهو المكلف بالشؤون الخارجية مع الدول الأجنبية وعن كل ماله علاقة بالبواخر والتسليح والذخيرة والتحصينات، ومواجهة الخصوم في عرض البحر الأبيض المتوسط⁽⁴⁾، وكذلك الإشراف على تهيئة عتاد البحر وتوزيع غنائم البحر والشيء الذي يثير الانتباه بالنسبة لهذا الموظف السامي هو بقاء نفوذه محدوداً رغم هذه المهام المخولة له⁽⁵⁾.
- آغا العرب:** أو آغا العسكر كان يضطلع بمهمة قائد فرق الإنكشارية "الوجاق"، وجماعات فرسان المخزن "الصبايحية"، يتلقى أمره من الداوي مباشرة وأوكل إليه مراقبة قيادات متيجة والساحل وأوطان دار السلطان والمناطق الملحقة بها.

¹ - الحاج أحمد الشريف الزهار : مذكرات نقيب أشرف الجزائر 1754-1830، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني الجزائري، 1974، ص 45.

² - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 227.

³ - عميراي: المرجع، ص 77.

⁴ - بوحوش: المرجع السابق، ص 66.

⁵ - سعيدوني: المرجع السابق، ص 228.

وتزايد نفوذه أواخر العهد العثماني داخل مدينة الجزائر بعد أن كلف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن بالضواحي القريبة من المدينة "الفحص" (1).

ب/ الموظفون التابعون:

يشكل الموظفون التابعون إطارا متميزا له صلة وثيقة بالجهاز المالي والاقتصادي للإيالة الجزائرية كما أن له ارتباط بأوضاعها الاجتماعية وحالتها الثقافية آنذاك وهذا الإطار من الموظفين التابعين يتصف بكثرة عدده وتعدد مهامه وتداخل اختصاصاته، ولهذا ارتأينا من المناسب حصره في عدة مجموعات حسب المعن التي يمارسها كل موظف والصلاحيات التي يتمتع بها كل مستخدم على حدة، حسب الترتيب التالي:

الكتاب الأربعة أو الخو باباشي: أو "الخاجة باش لار"

تزايد نفوذهم واكتسبوا مرتبة سامية في جهاز الدولة حتى أصبحوا يعتبرون من الموظفين الكبار، وهم على التوالي (2):

الكتاب الأول: أو المكتباجي أو المكاتارجي "المقاطعي": كان يشرف على سجلات الدولة.

الكتاب الثاني أو "الدفتردار": كان يراقب مخازن الدولة ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب المختلفة والرسوم المتنوعة.

الكتاب الثالث: أو وكيل الخرج الصغير: كان يقوم بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري وضبط أمور الديوانية القمارق.

الكتاب الرابع، أو الرقمجي: كانت مهامه تتحصر في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية وهذا ما تطلب وضع ترجمان خاص تحت تصرفه (3).

ومما يلاحظ أن هؤلاء الموظفين الكبار يشرفون بحكم مهامهم وصلاحياتهم على جماعات أخرى من الموظفين الصغار الذين انحصرت أعمالهم في القيام ببعض الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والتي أصبحت بمرور الوقت تؤدي حسب تقاليد وعادات متوارثة، ومن أهم هؤلاء الموظفين، الصغار :

¹ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 17.

² - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 230.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 17.

- مجموعة الخوجات: الدين كثر عددهم وتنوعت مهامهم حتى بلغوا في بعض الأحيان ثمانين خوجة.

- مجموعة الضباط المتقاعدين: كانوا يشكلون مجلس الوجاق "الديوان الكبير" وعلى رأسهم "الكاهنة"، الذي يقوم بالإشراف على فرق الحامية التركية بمدينة الجزائر⁽¹⁾.

- مجموعة الخدم الشواش: بلغ عددهم إلى اثني عشر شاوشا، وعرف كل واحد منهم بالعمل الذي يقوم به، مثل أشجي باشي " كبير طابخي قصر الداى" ويضاف إلى هذه المجموعات العديدة من صغار الموظفين بعض القائمين على الخدمات الاجتماعية بالمدن مثل:

• شيخ البلد: يتصل بالطوائف السكانية بالمدن عن طريق أمنائها، ويتصرف في النقابات المهنية باستخلاص ما يتوجب عليها من رسوم وعوائد.

• شيخ الناظر: يشرف على الأحباس ويرجع إليه وكلاء الاوقاف في جميع ما يتعلق بالأملأك الموقوفة.

• المحتسب أو صاحب الشرطة: يراقب كل ما يباع في الأسواق والدكاكين العقوبات الجسدية وينفذ حكم الإعدام بأمر من الداى في غير الأتراك، ويراقب أهل الدعارة⁽²⁾.

• الدلال والبراح: الأول ينادي على البضائع في الأسواق والثاني يعلن عن أوامر وقرارات السلطة الحاكمة⁽³⁾.

المطلب الثالث: الباى

الباى هو بمثابة الوالى فى يومنا هذا، ويقوم بأعماله فى الإقليم الذى يشرف عليه نيابة عن الداى رئيس الدولة ورمز للسيادة الوطنية⁽⁴⁾، كان يختار من بين المقربين لحكام الجزائر، الذين لهم صلات قرابة بالقبائل او يكون ممن تولوا سابقا مناصبا هامة فى البايلك مثل:

¹ - المرجع نفسه، ص 18.

² - سعيدوني: المرجع السابق، ص 19.

³ - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 240.

⁴ - بوحوش: المرجع السابق، ص 67.

منصب قايد العواسي في بايلك الشرق، وقايد فليقة في بايلك الغرب أو أن يكون الشخص قد شغل منصب خليفة الباي السابق⁽¹⁾.

حيث كان الداوي يختاره من بين الشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري التي تلتزم بدفع رسوم مرتفعة وتقديم هدايا قيمة وفي مستوى هذا المنصب، لكنه في واقع الأمر، كان الباي يتصرف، بحرية تامة في تسيير ولايته والداوي لا يراقبه وكل ما هو مطلوب من الباي هو إظهار الولاء للداوي. وإرسال الضرائب السنوية مع نائب الباي "الخليفة" إلى الداوي في وقتها المحدد بدون تأخير⁽²⁾.

ويمتاز الباي عن بقية موظفي الدولة بأنه كان يباشر سلطات مطلقة، ضمن حدود البايك الترابية بتفويض من الداوي، فلا يحد سلطته هذه سوى بعض الإجراءات كالالتزام بالحضور إلى دار السلطان مرة كل ثلاث سنوات، لتقديم فروض الطاعة والولاء وأصناف الهدايا والضرائب "الدنوش الكبير" أو التقيد باستشارة أعضاء الديوان المحلي والقبول بوجود قائد عسكري "آغا الدائرة" على رأس الحامية بالباليك يتلقى الأوامر من داي الجزائر⁽³⁾.

وللبايات في أقاليمهم تنظيم إداري شبيه بذلك الموجود في دار السلطان، فلهم أمين خزينتهم "الخزندار" وخليفته الذي يمثل دور آغا العرب في دار السلطان، ولهم أيضا بيت مالجي، وشواش وخوجة... إلخ⁽⁴⁾، وكان البايات في إدارة مقاطعاتهم يعمدون على الإقطاعيين المحليين الذين كانوا يدفعون الضريبة السنوية⁽⁵⁾.

وللبايات نفوذ على الجيش في منطقته ويسير العساكر مثل بقية الوجود الآفة لخدمة الداوي مباشرة، فكان البايات قد أسسوا قصورا لسلطتهم ولهم عواصمهم الخاصة مثل: المدينة لبالي تيتري بجنوب مدينة الجزائر، وقسنطينة في الشرق ثم معسكر ووهران بالنسبة للباي الغرب⁽⁶⁾.

¹ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المجلد السابق، ص 241.

² - بوحوش: المرجع السابق، ص 68.

³ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المجلد السابق، ص 242.

⁴ - كعوان فارس: النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر الكرجالية نموذجاً، 1629-1830، رسالة ماجستير، 2004-2005، جامعة قسنطينة، ص 93.

⁵ - قائد: المرجع السابق، ص 257.

⁶ - برنيان أندري، نوشي أنري: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: أسطبولي رابح، عاضور منصف، المطبوعات الجامعية، د ن، 1960، ص 134.

والبايات مسؤولون عن تقديم تقارير مرة في كل ثلاث سنوات بالحساب القمري إلى الحكومة المركزية⁽¹⁾.

أما المهام الإدارية التي يختص بها الباي فهي تتلخص في النقاط التالية:

1- ضمان موارد دخل الخزينة، الخاصة بكل بايليك ولو باستعمال مختلف الوسائل، واستمالة الرؤساء المحليين وهذا ما يظهر الباي كأنه المفوض الرسمي لجمع الضرائب والحصول على الحقوق المنتجة من الأراضي التابعة للدولة "عزل البايليك ليقوم بعد ذلك بتسليمها إلى السلطات الحاكمة بالجزائر بنفسه مباشرة"⁽²⁾.

2- المحافظة على الأمن واستقرار الأوضاع والحيلولة دون انتفاضات السكان المحليين وتأمين الطرقات، وذلك باستعمال القوة العسكرية أو اللجوء إلى التحالفات القبلية والاستعانة بالقياد وفرسان المخزن⁽³⁾.

3- دفع أجور الحمايات العسكرية "النوبات جمع نوبة" الموجودة بالبايليك والاهتمام بالمرافق العمرانية الواقعة في منطقة نفوذه⁽⁴⁾.

ولقد ذكرنا سابقا أن للبايات في أقاليمهم تنظيم، إداري يتألف منهم الديوان المحلي للمقاطعة:

ديوان البايليك المحلي:

من أبرز هؤلاء الموظفين المحليين الذين يؤلفون ديوان البايليك نذكر

1- **الباش خزناسي أو الخزنادر:** يشرف على مصادر دخل البايليك ويتولى تسديد مختلف أوجه الإنفاق بالبايليك، ويعينه على ذلك كاتبان رئيسيان يعرف كل واحد منهما بالدفتردار⁽⁵⁾.

1 - شالر: المرجع السابق، ص 46.

2 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 20.

3 - سعيدوني: وراقات جزائرية، المرجع السابق، ص 242.

4 - المرجع نفسه، ص 242.

5 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، نفس الصفحة.

2- آغا الدائرة أو خوجة الخيل: وهو قائد فرسان العرب التابعين لسلطات البايلك، ويعرف ببايلك الشرق بقائد مهر باشا، فهو يتصرف في أرياف البايلك، مما يساعده على القيام بحملات تأديبية ضد العشائر العاصية⁽¹⁾.

وقد أدى توسع صلاحيات هذا الآغا إلى حد إعطائه حق التصرف في جميع الغرق العسكرية، وبذلك أصبح ينعت بـ "الباش آغا"، وأوكل إليه أمر مراقبة الباي وتقديم تقرير عن نشاطه لداي الجزائر كما كلف بالإشراف على تنصيب البايات، وهذا ما جعل سلطته تماثل سلطة الباي نفسه⁽²⁾.

ورغم هذا التطور الذي عرفه منصب آغا الدائرة، إلا أننا نرى أن انتهاء حكم كل من صالح باي بقسنطينة (1771-1792) ومحمد الكبير بوهران (1780-1798)، ساعد على توسيع صلاحيات هذا الآغا وجعل من الباي موظفا خاضعا مباشرة للداي بالجزائر⁽³⁾.

3- شيخ البلد: أو قائد الدار: وهو المشرف على شؤون البلد والمهتم بأمور السكان، توكل إليه مهمة المحافظة على أملاك الدولة الواقعة داخل أسوار المدينة⁽⁴⁾.

فشيخ بلد قسنطينة المعروفة بقائد الدار مثلا، كان يتمتع بمركز ممتاز، فهو ينوب الباي في تسيير أمور البلاد عندما يكون هذا الأخير خارج المدينة⁽⁵⁾، وتحت إمرته 60 فارسا⁽⁶⁾. ويدير القسم الأكبر من أملاك البايلك في الأرياف، كما يدير الأراضي المصادرة في المدينة، ويشرف على تخزين الحبوب التي يتم تجميعها من ضريبة العشور، ويتم تحت إشرافه تموين موظفي المدينة والعاملين بالمساجد، كما يتمتع قائد الدار ببعض الصلاحيات القضائية، فهو يصدر أحكامه في حق المجرمين ما عدا أولئك الذين يدانون في جزائر القتل⁽⁷⁾.

¹ - سيباوي أحمد: النظام الإداري ببايلك الشرق 1791-1830، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1987-1988، ص 84.

² - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 244.

³ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 244.

⁴ - بوجوش: المرجع السابق، ص 69.

⁵ - vayssettes, E : histoire de constantine sous la domination turque de 1517 à 1837, paris, éd bouchéne, 2002, p 155.

⁶ - سيباوي: المرجع السابق، ص 58.

⁷ - vayssettes: op cit, p 161.

ومن الذين تولوا هذا المنصب في بايلك الشرق الكرغلي "محمد بن البجاوي" وذلك في عهد آخر بايات قسنطينة الحاج أحمد، كما أنه ساهم في الدفاع عن المدينة ضد الهجوم القوات الفرنسية عليها عام 1837، استشهد تحت أسوار المدينة بكرة مدفع انتزعت يده⁽¹⁾.

4- الباش كاتب: يعتبر هذا الموظف كاتب رسائل وأسرار الباي⁽²⁾، والأمين الأول له⁽³⁾، وهو من يقوم بتحرير الرسائل الرسمية الأكثر أهمية، ويحفظ سجل مداخل البايك بمختلف أنواعها، كما يراجع الرسائل التي يخطها الكتاب الآخرون، ويحرر كذلك رسائل تعيين الموظفين⁽⁴⁾، وكانت تحت سلطته 23 قبيلة يتلقى منها حقوق تعيين شيوخها، ويساعد الباش كاتب في مهامه ثلاث كتاب مكلفين بتحرير محاضر الجلسات في القضايا التي يكون فيها الباي حكما، كما يقومون بتحرير المراسلات العامة الموجهة إلى شيوخ القبائل والقياد⁽⁵⁾. وفي بايلك الشرق تولى هذا المنصب الكرغلي "محمد بن كوتشوك علي" في عهد كل من مصطفى إنجليزي باي "حكم من جانفي 1795 إلى ماي 1803" وعصمان باي "حكم في شهر ماي 1803"⁽⁶⁾.

5- الباش سايس: ويعرف أيضا بالباش سراج، المكلف بمراقبة إسطبلات البايك وتجهيز حصان الباي الخاص عندما يعتزم الباي السفر أو الخروج من المدينة⁽⁷⁾.

6- الباش سيار: الذي يقوم بمهمة نقل الرسائل بين الباي والداي⁽⁸⁾. بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين المقربين من الباي ذوي الكلمة المسموعة، بالديوان المحلي بالبايلك، هناك بعض الموظفين المساعدين لهم، والذين لا يتصلون بالباي إلا عند الضرورة، أو عند تقديم الخدمة مثل قياد البايك وقياد المدن وجماعة الشواش وحاملي اللواء. كما سنتطرق إليهم في المطلب الذي يليه.

¹ - Fillali Kamal: le kuloughlis

² - بوحوش: المرجع السابق، ص 69.

³ - سيباوي: المرجع السابق، ص 102.

⁴ - vayssettes: histoire de constantique, p 25.

⁵ - Ibid, p 26.

⁶ - سيباوي: المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁷ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 244.

⁸ - بوحوش: المرجع السابق، ص 69.

المطلب الرابع: الخلفاء والقياد

الخليفة: هو نائب الباي والشخصية الثانية في إدارة البايلك بعده، وهو المكلف بحمل ضريبة "الدنوش الصغرى" إلى الجزائر في فصلي الربيع والخريف من كل عام، ويكلف أحيانا بقيادة الأمحال ومعاينة القبائل المتمردة على سلطة البايلك⁽¹⁾.

وفي بايلك الشرق كان تحت الإدارة المباشرة للخليفة 200 فارس، تزودهم به تسعة قبائل، كما أنه كان يتلقى العوايد من شيوخ هذه القبائل عند تعيينهم، وكان منصب الخليفة غالبا ما يسند لأحد أقارب الباي⁽²⁾، ولذلك لم يكن غريبا أن يتولى الكراغلة هذا المنصب ومن بين الذين تولوه في بايلك الشرق "محمد بن صالح باي" في عهد الباي "مصطفى إنجلير" (1798-1803) والذي اغتيل، فخلفه أخو "علي بن صالح باي"⁽³⁾.

كما عين في هذا المنصب الحاج "أحمد بن محمد الشريف" (الحاج أحمد باي فيما بعد)، فيعهد كل من أحمد باي المملوك "حكم من فيفري إلى أوت 1818، ومحمد الميلي حكم من أوت 1818 إلى جويلية 1819 وإبراهيم باي الغربي، " حكم من جويلية 1819 إلى أوت 1820.

كما ذكر أن الخلفاء يأتون في آخر الربيع، فيخرجون معهم الأمحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار⁽⁴⁾.

وأما محلة العرب فتخرج في أفريل وتقيم أربعة شهور، ومحلة تيطري تخرج في الصيف وتتم ثلاثة شهور، ومحلة الشرق تخرج في اليوم الأول من الصيف، وتقيم ستة شهور وأما قايد "سباو" فلا محلة له وأن وقع عصيان في رعيته تأتية محلة مخصوصة يقضي بها مآربه مع الباغي وترجع وليس ذلك كل سنة⁽⁵⁾.

¹ - القشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1717-1837، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989م، 1990، ص 49.

² - كعوان: المرجع السابق، ص 100.

³ - vayssettes: op cit p 161.

⁴ - المدني أحمد توفيق: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشرف الجزائر، الجزائر، 1980، ص ص 35، 36.

⁵ - المدني: المرجع السابق، نفسه الصفحة.

القياد: إن النظام الإداري كان لا يعين إلا القادة الذين يرغب فيهم "يختارهم" بحيث تكون وظيفة القائد وراثية تنتقل من الأب إلى الابن ولا يزول هذا النظام إلا إذا ارتكب القائد ما ينقض مصالح السلطة الإدارية⁽¹⁾.

وحسب الوثائق التاريخية أن تعيين هؤلاء الأعيان من الشيوخ والقياد، كان يتم عن طريق فرمانات تصدر من طرف الباي نفسه أو الباشا⁽²⁾.

إن القياد كان يتم اختيارهم بناء على مواصفات معينة بحيث ينتمون إلى الأتراك أو إلى الكراغلة، وهذا يعطينا فكرة عن تمسك حكام الجزائر بمبدأ عدم الاعتماد على أبناء البلد الأصليين وحرمانهم من المشاركة في الحكم⁽³⁾.

وبالنسبة لدار السلطان وبايلك التيطري فقد كان الآغا هو من يقترح المرشحين لهذا المنصب وللباشا وحده صلاحية تنصيبهم⁽⁴⁾، وأغلبهم كانوا يتولون الإشراف على شؤون البوادي "الأوطان"⁽⁵⁾.

كما يقوم القياد بمراقبة شيوخ القبائل وتصريف شؤون السكان وإقرار الأمن وفض النزاعات بين القبائل، وإقرار الامتيازات لبضع المرابطين والأعيان والعائلات ذات المكانة⁽⁶⁾. وللقياد أيضا مهام اقتصادية فهم يحددون قيمة الضرائب المفروضة على مختلف القبائل، ويتولون بأنفسهم الإشراف على جمعها، كما يراقبون المبادلات الاقتصادية للمنطقة التي تقع تحت سلطتهم، ويشرفون كذلك على شؤون الأسواق اليومية للقبائل⁽⁷⁾. ومما يلفت الانتباه أن هؤلاء القياد أو الشيوخ الذين يعينهم الأتراك على القبائل كثيرا ما يتعرضون للطرد من قبل أفراد القبيلة⁽⁸⁾.

وهكذا فإن الاعتراف بالسلطة المنبثقة من داخل القبيلة لا تعني الطاعة العمياء لسلطة شخص معين، ولكن على العكس من ذلك كان على القائد⁽¹⁾ الخضوع لقوانين العقيلة واحترامها

1 - سيماي: المرجع السابق، ص 84.

2 - المرجع نفسه، ص 146.

3 - بوحوش: المرجع السابق، ص 69.

4 - كعوان: المرجع السابق، ص 103.

5 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ص 18.

6 - القشاعي: المرجع السابق، ص 146.

7 - كعوان: المرجع السابق، ص 103.

8 - سيماي: المرجع السابق، ص 147.

ومهما يكن فإن كان بابايك الشرق ما يقارب 26 موظفا برتبة قائد، وسوف نتطرق أولا إلى أهم القيادات وبعدها الموظفين الذين يعملون تحت أوامر القيادة.

أهم القيادات:

1- **قائد أولاد عبد النور:** وتنظم هذه القيادة 31 واحد وثلاثين قبيلة وبإمكانها تجنيد ألف فارس وكانت تدار من طرق المخازنية.

2- **قائد عامر العزابة:** يدفع قائد عامر العزابة القاطنة قرب سطيف 4000 بوجو ومقابل تعيينه، ويقيم هذا القائد سوقا أسبوعيا يقبض حقوقا على السلع التي تباع بها.

3- **قائد العواسي:** كان قائد العواسي أو الحراكية من أقرب أقارب الباي، وكانت هذه القبيلة هي أقوى وأغنى قبيلة في الإقليم.

4- **قائد التلاغمة:** وتمتد سلطته بين أولاد عبد النور وقسنطينة وتتكون من 22 قبيلة. ضف إلى ذلك قائد شراقة بين قسنطينة وواد الزناتي، قائد أولاد براهيم "بساحل ساورة بسكيكة" وكانت لكل منطقة قائدها الخاص⁽²⁾، وكذلك للباييك قادة خاصة بهم:

قياد البايلك: يتركز نشاطهم بالأرياف حيث يقيمون المحاصيل الزراعية ويراقبون مواشي البايلك ويحددون مقدار الضرائب التي تتقاضاها خزينة البايلك عن تلك المحاصيل والمواشي⁽³⁾.
أما قياد المدن: فيعين أغلبهم من طرف الباي، إلا القليل منهم مثل قائد المدينة وقائد تلمسان، اللذين أصبحا يعينان مباشرة من طرف الدايات بالجزائر في عهد "الداي علي باشا" وكان هذا التعيين سواء من طرف الباي أو الدايات بالجزائر في الغالب يتم عن طريق الالتزام فالقياد يشترطون وظائفهم بكمية من المال⁽⁴⁾.

ويلحق بقياد المدن قياد مرتبطون بالخدمات الخاصة بمراكز البايلك مثل:

- **قائد المقصورة:** وهو حاجب الباي الذي يعتني بمسكنه الخاص.
- **قائد الجبيرة:** حامل محفظة الباي، التي هي في الواقع عبارة عن حقيبة جلدية تعلق

في مقدمة السرج.

¹ - vayessetes : op cit, p 119.

² - سيمساوي: المرجع السابق، ص 149.

³ - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 245.

⁴ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- قائد الطاسة: مكلف بحمل الآنية وتحضير ما يتناوله الباي.
 - قائد الدريبة: وهو حارس الباب الرئيسي بالقصر وعادة ما يختار من العبيد السود⁽¹⁾.
- والواقع أننا نجد في أواخر القرن الثامن عشر، موظفين يعملون تحت أوامر القياد، ونتطرق إليهم بالترتيب:
- 1- قائد الباب: وهو المكلف بمكس المدينة يراقب جميع السلع والبضائع التجارية، التي تدخل المدينة يساعده "خوجة" أو "كاتب" وعشرة عمال⁽²⁾.
 - 2- قائد السوق: أو مفتش السوق، ويتلقى قائد السوق حقا على كل سلعة وبضاعة تباع وكان بالمدينة أسواق يومية⁽³⁾.
 - 3- قائد الزبل: وهو المكلف بنظافة شوارع المدينة وأسواقها.
 - 4- قائد حمار: وهو قائد بغالي البايلك ويقبض مكس على كل بغل يدخل المدينة محملا بسلعة.
 - 5- قائد القصبة: وهو مكلف بمراقبة وإدارة البنايات العموميات "العاشرات"، ويقع تحت سلطته القوبجية المكلفون بحماية الأخلاق والمحافظة على الأمن.
 - 6- خليفة الليل: وكان رئيسا للدورية التي يقوم بها الحراس "القوبجيوت" ليلا وكان مصحوبا في الغالب بقائد القصبة.
 - 7- وكيل بيت المال: يدير مصالح الفقراء والأموالك التي ليس لها ورثاء ومكلف بالعناية بالمساجد وتقديم الإعلانات إلى المعوزين كما كان مكلفا بمراسيم ودفن الموتى وحراسة المقابر⁽⁴⁾.

المبحث الثالث: التنظيم الاداري للجزائر في عهد الدايات

لقد وضع الأتراك تقسيما إداريا يتميز بمحاولته التكيف حسبما تفرضه الأحوال المختلفة⁽¹⁾؛ حيث قسمت الجزائر في عهد الأتراك إلى أربع مقاطعات، وكانت مقاطعة مدينة الجزائر

¹ - سعيدوني: المرجع السابق، نفسه الصفحة

² - المرجع نفسه، ص 246.

³ - vayessettes; op cit, p 114.

⁴ - سيباوي: المرجع السابق، ص 86.

العاصمة التي تسمى دار السلطان وهي قاعدة الملك ومقر الإمارة، والديوان⁽²⁾، أما باقي الإيالة فقد قسمت إلى ثلاث مقاطعات:

بايلك الشرق أو قسنطينة، وبايلك الغرب، وعاصمته على التوالي معسكر ثم حولت إلى مزونة وأخيرا وهران، وبايلك الوسط أو التيطري، وعاصمته المدية⁽³⁾، وينقسم كل بايلك إلى جملة من الأوطان، يضم كل واحد منها في الغالب عددا من القبائل ويحكمها رجال قادرون على الارتباط بالسكان واكتساب ثقتهم⁽⁴⁾.

وكان على رأسي كل بايلك "وال" يطلق عليه اسم البا إلا دار السلطان التي كان يتولى الدايا الحكم بها على وجه الخصوص⁽⁵⁾.

المطلب الأول: دار السلطان

و تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا، ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البلدي جنوبا، وتضم إقليميا: الساحل ومنتجة مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري وتخضع دار السلطان هذه مباشرة لرؤساء السلطة التركية وباعتبارها المقاطعة المركزية في الجزائر والتي خضعت لتنظيم محكم وتسيير مركزي لقربها من مدينة الجزائر مقر السلطة المركزية ولكونها تخضع مباشرة للدايا، وهذا عكس المقاطعات الأخرى التي لم تتأثر مباشرة بالحكم المركزي، وإن كانت تخضع لتنظيم إداري مشابه لدار السلطان.

وتنقسم مقاطعة دار السلطان إلى أوطان يحكمها قواد تحت إشراف آغا العرب قائد الجيش⁽⁶⁾، وكل وطن مكون من دواوير يسكنها الأهالي ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والإنكشارية والمرابطون وبعض الأثرياء الجزائريين⁽⁷⁾.

¹ - شريط: المرجع السابق، ص 137.

² - عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، مكتبة جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 215.

³ - جوليان: المرجع السابق، ص 377.

⁴ - سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 173.

⁵ - قائد: المرجع السابق، ص 254.

⁶ - الكعك عثمان، سعد الله أبو القاسم: موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحبري إلى الاحتلال الفرنسي، دار الغرب الإسلامي، ط1، د ن، 2003، ص 296.

⁷ - العقاد صلاح: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث، وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط3، 1985، ص 30.

ولقد كان الجهاز الإداري بها يقوم على مجموعة من الموظفين يمكن أن نقسمهم إلى صنفين:

يتألف أولهما أساسا من موظفين سامين، لهم إشراف غير مباشر على شؤون الأرياف وعلى رأسهم الداوي، الذي يمكن اعتباره الحاكم الأعلى للجزائر وكان يتصرف في مقاطعة دار السلطان وباقي البايكات مقاطعات قسنطينة والتيطري ووهران، عن طريق "آغا العرب" والقياد والبايات فالإليه يعود أمر إقرار أو عزل أو تولية الموظفين الكبار، الذين لهم اتصال بقضايا الأرياف كآغا العرب وخوجة الخيل وقياد الأوطان وغيرهم، لكنه مع ذلك كان يوكل صلاحياته لهؤلاء الموظفين نادرا ما يتدخل شخصا في القضايا التي تهم السكان⁽¹⁾.

ترك العديد ممن تولوا منصب آغا العرب بصماتهم واضحة في حياة أرياف دار السلطان بما قاموا من حملات عسكرية، ادخوه من تنظيمات إدارية مثل علي آغا (1789-1791) و "مصطفى آغا (1809-1814) و "يحيى آغا" (1818-1827) ويأتي بعد آغا العرب موظف سام آخر سمحت له صلاحياته النظر في قضايا الأرياف وهو "خوجة الخيل" المكلف بإدارة أملاك البايك بالأرياف، من عزل حقول وأحواش، مزارع، البايك ويضيف مع هذا النوع من الموظفين السامين، بيت المالجي، المكلف بالإشراف على الأملاك العائدة للبايك، والنظر في التركات واستخلاص ما يعود منها لبيت المال⁽²⁾.

ومن الموظفين التابعين، للجهاز المركزي بالجزائر، والخاضعون لمجموعة الموظفين السامين الذين سبقت الإشارة إليهم، فلهم النظر المباشر في أوضاع الأرياف والتصرف الفعلي في قضايا ساكنه، وهم في مجموعهم ينقسمون إلى صنفين رئيسين "القياد" و"الشيوخ"⁽³⁾.

ومن أشهر هؤلاء القياد بأوطان "دار السلطان"، اعتمادا على وثائق الأرشيف الجزائري، القائد "الحاج محمد بن محلف" بواطن الخشنة والقائد "بن عبد الله" بوطن بني موسى، والقائد "علي بن عزوز"، ولقائد يوسف بن إبراهيم والقائد محمد الشرقي والقائد حاج حمود بوطن بني خليل⁽⁴⁾.

1 - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 274.

2 - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 275.

3 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

4 - سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 276.

أما مجموعة الشيوخ: فيتولون الإشراف على شؤون القبائل ويعود تنصيبهم أو إقرارهم في مهامهم إلى القياد بالرجوع إلى آغا العرب في بعض الأحيان، وهؤلاء الشيوخ غالبا ما يتم اختيارهم من أعيان القبائل، حيث تتنوع مهام الشيخ حسب حاجات العقيلة التي يشرف عليها، فهو مكلف بمراقبة موسم الحرث، الحصاد وتقسيم الأراضي بين العائلات، كما يحق للشيخ في الجهات البعيدة عن نظر القائد، مراقبة الأسواق الريفية وفرض العزمات وإلزام السكان بدفع المطالب المختزنة حسب قدراتهم وطاقاتهم⁽¹⁾.

ومن هؤلاء الشيخ نذكر على سبيل المثال: الحاج علي بوحلوان، وأحمد بن موسى بني مناد، وزايد بن علال وإبراهيم بن شاشي بالشنوة وعلي بن عبد الرحمان بيني صانح، كما هو مثبت في سجلات الأرشيف الجزائري⁽²⁾.

إن دار السلطان تضم منطقتين متميزتين إحداهما خاضعة مباشرة لسلطة البايلك عن طريق شيخ الفرق والجماعات وقواد الأوطان وهي تشمل سهل متيجة، ومرتفعات الساحل العربية من مدينة الجزائر حيث عرف التنظيم القبلي تفككا فامحت القبيلة وتركت مكانها لمجموعات صغيرة من السكان تخضع مباشرة للشيوخ وتعرف في العادة باسم "الجماعة" التي تنتشر خاصة بأوطان الخشنة وبني موسى وبني خليل.

أما المنطقة الأخرى: من دار السلطان فتدين بالطاعة للحكم المركزي اسميا ولكنها لا تخضع مباشرة لموظفي البايلك وإنما تتعامل مع القياد عن طريق شيوخها وزعمائها، وأغلب هذه المناطق يقع بالحزام الجبلي للأطلس البلدي الذي يطوق سهل متيجة⁽³⁾.

إن النظام الإداري لدار السلطان يماثل النظام الإداري المعمول به في بقية المقاطعات الأخرى "بايلك الشرق، وبايلك الغرب، وبايلك التيطري"⁽⁴⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص 277.

² - المرجع نفسه، ص 278.

³ - المرجع نفسه، ص 279.

⁴ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 20.

المطلب الثاني: بايلك الشرق

يعتبر من أكبر الأقاليم الإدارية الموجودة في الجزائر حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب الصحراء وكانت عاصمته مدينة قسنطينة⁽¹⁾.

كان إقليم بايلك قسنطينة منقسما إلى أربع أقسام كبرى تستمد أهميتها من موقعها الجغرافي بالنسبة للعاصمة وكانت هذه التقسيمات جغرافية ذات طابع سياسي وإداري وهذه التقسيمات:

- 1- **الشرق:** ويضم كل الأراضي الممتدة من قسنطينة إلى الحدود التونسية، وأهم القبائل القاطنة بهذه المنطقة عمور شراقة، أناس واد الزناتي، وأولاد علي والنامشة والعمارة والمعط لله.
- 2- **الغرب:** وتتبعه كل الأراضي الممتدة من قسنطينة إلى السلسلة الجبلية للبيان ويوجد بهذا الإقليم التلاغمة وأولاد عبد النور، قالمه، عامر الغرابية ثم المجانة المسكونة من طرف الحشم والعياد وأولاد خلوف.

- 3- **الشمال:** ويضم الجبال المحاذية لساحل البحر الأبيض المتوسط من عنابة حتى بجاية ويطلق على هذا القسم، اسم الساحل وتتواجد به عدة قبائل أعمما زواغة، فرجية، والساحلين، بابور، بني يعلى، ولم تكن أي جهة من هذه الجهات تدفع الضرائب بصفة منظمة.

- 4- **الجنوب:** في الجنوب فقد كان هناك الزمول، السقنية، الحراكمة وجبال الأوراس، بلاد بلزمة، وأولاد سلام، وأولاد سلطان، وأولاد سحنون وهي قبائل كلها جبلية. وأخيرا إلى أقصى جنوب الصحراء والتي تضم الزيبان وبلاد سيدي عقبة، وبلاد، سوف، وتوقرت⁽²⁾.

وكان بايلك قسنطينة مقسما إداريا إلى قبائل كبرى يطلق عليها أوطان وهي بدورها مقسمة إلى قبائل تخضع لقائد أو لشيخ يعينه الباي وتنقسم إلى فرقة وعلى رأسها شيخا، وتنقسم الفرقة بدورها إلى دوائر والدوائر إلى عائلات أو خيام يديرها أعوان مكلفون من طرف الشيخ أو مجلس الجماعة⁽³⁾.

¹ - بوحوش: المرجع السابق، ص 63.

² - سيباوي: المرجع السابق، ص 134.

³ - vayessettes: op sit

والواقع أنه من الصعب أن نتكلم بخصوص البايلك على بنيات ومؤسسات بالمفهوم الحديث، فبعد ثلاثة قرون من الحكم يمكننا استنتاج ظاهرة هامة متمثلة في عدم توحيد المؤسسات الإدارية بمختلف أقاليم البايلك، بل تمتعت كل ناحية بمؤسسات وهياكل إدارية محلية ولعل السبب يرجع إلى أن السلطة القائمة لم تفرض تعديلات جوهرية تمس النظم الأساسية القائمة للقبائل، بل ظلت القبائل الحربية قوية، وكانت مناطق بكاملها مستقلة تقريبا ولا تشرف عليها سوى بعض الحاميات⁽¹⁾ وقد حكم الأتراك في أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين أما الأراضي السهلية المجاورة لقسنطينة، والغنية بفلاحتها فقد وضعت تحت تصرف البايلك مباشرة يوزعها على أعوانه مقابل الخدمات، وقد جرت العادة بالنسبة لبايلك الشرق أن يكون الباي صعرا لشيوخ العرب، وذا معرفة وإطلاع على العادات والتقاليد المعمول بها في تلك الجهات⁽²⁾.

كان يوجد على رأس كل بايلك من هذه البايلك الثلاث موظف رئيسي هو الباي، يساعده في أداء مهامه، جماعة من الموظفين المحليين يتكون منهم، ديوان البايلك، الذي هو بمثابة صورة مصغرة لديوان الداى بدار السلطان من حيث تنظيمه الإداري وصلاحياته المالية واختصاصاته الاقتصادية والاجتماعية مع وجود بعض الفوارق والاختلافات الناجمة عن الوضعية الخاصة لكل بايلك⁽³⁾.

ولكن على الرغم من اختلاف أوضاع البايلكات الثلاثة إلا أن المناصب الإدارية والصلاحيات التنفيذية كانت تتشابه كالتالي: فالباي: في كل بايلك كان يقوم بالمحافظة على الأمر وإقرار الهدوء والحيلولة دون انتفاضة وعصيان القبائل بالأرياف كما كان يتكفل بدفع أجور الحامية التركية الموجودة بمركز البايلك الذي يحكمه مع الاهتمام بالمرافق العامة بالمدن الكبرى التابعة له وإبقاء الاتصال بمركز السلطة بالجزائر، بالإضافة إلى حرصه البالغ على ضمان موارد قارة لخزينة البايلك وتوفير المبالغة والموارد المالية تكون حسب قدرات وإمكانات

¹ - أجبرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982، ص ص 11-12.

² - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 241.

³ - المرجع نفسه، ص 241.

كل بايلك يعث بها فصليا إلى الجزائر مع الخليفة "الدونوش الصغير" أو يتوجه بها هو شخصا ليسلها للداي وحاشته كل ثلاث سنوات في إطار تقليد "الدونوش الكبير"⁽¹⁾.

أما الموظفون الآخرون بالببايلك والذين يتألف منهم الديوان المحلي للمقاطعة فهم:

1- الخليفة: الذي ينوب الباي وقد يخلفه عند غيابه ويقوم نيابة عنه بتقديم الدونوش الصغرى للجزائر كل فصلي خريف وربيع.

2- الباش خزناجي: يشرف على مصادر دخل البايلك ويتولى تسديد مختلف أوجه الإنفاق بالببايلك.

3- آغا الدائرة: ويعرف في بعض المقاطعات بآغا العرب أو الباش آغا أو خوجة الخيل وهو قائد الحامية التركية المستقرة بمركز البايلك يتلقى أوامره مباشرة من الداوي ويقوم بعزل أو إعدام أو تعيين البايات الجدد عندما تصدر له الأوامر بذلك⁽²⁾.

4- شيخ البلد: الذي هو بمثابة رئيس البلدية في يومنا هذا وعليه فإن كل مجموعة عربية وقبائلية وأندلسية مهاجرة ويهودية، كان لها شيخ يمثلها ويتحكم فيها ويحرص على خلق التآيد والدعم للحكومة⁽³⁾.

ويلحق بهؤلاء الموظفين بالببايلك كل من الباش كاتب وهو كاتب الباي وكذلك الباش سيار المكلف ببريد البايلك وحمل المراسلات الباي والباش سراج المتصرف في إسطبلات البايلك والقائم بتجهيز حصان الباي عند الصغر⁽⁴⁾.

5- القيادة: إن قياد البايلك يتركز نشاطهم بالأرياف حيث يقيمون المحاصيل الزراعية ويراقبون مواشي البايلك ويحددون مقدار الضرائب التي تتقاضاها خزينة البايلك.

وقد امتاز بايلك قسنطينة، بتنظيم خاص لهؤلاء القيادة بحيث أصبح هذا التنظيم يتصف بالفاعلية والدقة والكفاءة، فهو يعتمد أساسا على قائدين للعشور: أحدهما لشرق البايلك والآخر لغربه يرقبان الإنتاج وقيمان الضرائب بعينهما في ذلك قائدي جبري لكل من شرق وغرب

¹ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 20.

² - المرجع نفسه، ص 20.

³ - بوحوش: المرجع السابق، ص 70.

⁴ - سعيدوني: المرجع السابق، ص 21.

البايلك ويقدمان عن ذلك حسابا دقيقا لشيخ البلد قبل أن تودع تلك المداخل في مخازن البايلك⁽¹⁾.

بالنسبة لبايلك الشرق فقد تولى بعض الكراغلة حكم الإقليم لكن البايات الكراغلة على ما يبدو لم يكونوا يصلوا إلى هذا المنصب إلا إذا كانت عائلاتهم ذات جاه كبير أو كان أسلافهم بايات.

ومن الكراغلة الذين تولوا منصب الباى على إقليم قسنطينة حسين باي بن الباى بوحناك" الذي شغل هذا المنصب من 1 سبتمبر 1729 حتى 30 جانفي 1795⁽²⁾ تولى منصب باي على قسنطينة حسين بن صالح باي من ديسمبر 1806، أكتوبر 1807 ومن أبرز البايات الذين تولوا حكم الإقليم الشرقي "الحاج أحمد باي"⁽³⁾.

وقد تولى الحاج أحمد منصب قايد العواسي عام 1809 كما تقلد منصب الخليفة، وفي عهد إبراهيم باي الغربي حكم من 1819 كما تقلد منصب الخليفة، وفي عهد إبراهيم باي الغربي حكم من 1819-1820 أصبح الحاج أحمد الحاكم الفعلي للإقليم، ولم يكن يتم شيء إلا بأوامره، ذا ما أدى إلى وقوع خلاف بينه وبين الباى الغربي الذي اتهم الحاج أحمد بالتآمر مع باي تونس، ووصلت أخبار هذا الخلاف إلى داي الجزائر حسين باشا فقرر عزل الحاج أحمد من منصبه كخليفة، فتوجه هذا الأخير إلى الجزائر لتبرئة نفسه من التهمة المنسوبة إليه ونجح في ذلك، وفي عام 1826 اختاره الداى حسين كباي على الإقليم الشرقي خلفا للباي مناماني الذي بت فشله في إدارة الإقليم⁽⁴⁾.

وقد توجه الحاج أحمد بمرافقة يحي آغا إلى قسنطينة وفي الطريق كانا يفرضان النظام على القبائل المتمردة، كأولاد سلطان الذين ثاروا ورفضوا دفع الضريبة مما جعل الحاج أحمد يرسل خاله بن قانة ليرافق يحي آغا في حلة لقمعهم، وبعد ذلك غادر يحيى آغا الإقليم عائدا إلى الجزائر تاركا شؤون الإقليم للباي الجديد الحاج أحمد.

¹ - سعيدوني: المرجع السابق، ص 245.

² - vayssettes, E, op cit, p 155.

³ - كعوان: المرجع السابق، ص 95.

⁴ - vayssettes, E, op cit, p 210.

وقد عمد الحاج أحمد باي إلى قتوية نفوذه في الإقليم وذلك بتقوية علاقاته مع العائلات الكبرى كالمغراني وحكام فرجية (1).

وقد استطاع الحاج أحمد بعد فترة وجيزة من توليه توطيد سلطته ونشر الأمن والاستقرار في أغلب مناطق البايك وأبعد الكثير من الأتراك وعوضهم عدد من أفراد القبائل (2).

المطلب الثالث: بايك الغرب

كانت عاصمته مازونا حتى 1710، ثم مدينة معسكر وعندما استرجعت مدينة وهران من الإنسان في سنة 1792 صارت هي العاصمة وكانت هذه المقاطعة تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمال، إلى الصحراء جنوبا، وتأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة أي بعد ولاية قسنطينة (3). لقد أسس بايك وهران على يد البايلىك حسن بن خير الدين سنة 1563 (4).

ومن أشهر البايات الكراغلة الذين تولوا حكم الإقليم الغربي محمد بن عثمان الكردي الذي عرف باسم محمد الكبير وقام بعد ذلك بعدة أعمال ومنجزات هامة شملت عددا من مدن الإقليم، وقد انصب اهتمام الباى منذ تولته على الإعداد لعملية تحرير وهران من الاحتلال الإسباني وقد تمكن من ذلك عام 1792 من تحرير المدينة نهائيا.

وعمل الباى بعد فتح وهران على تشجيع السكان للإقامة فيها واهتم كذلك بالحياة العلمية ففقر إلى العلماء والأدباء، كما اهتم ببناء المساجد ووقف الكتب عليها (5)، ولتقوية نفوذه في الإقليم فإن محمد الكبير قاد حملات عديدة ضد قبائل الجنوب الصحراوي، كما شملت حملاته عددا من المدن والقرى الصحراوية كالأغواط وشلالة وعاد من هناك منتصرا (6).

توفي محمد الكبير عام 1799 وخلفه في الحكم ابنه عصمان باي الذي بقي ما يقارب الثلاث سنوات، عمل خلالها على بناء المنازل والقصور الفخمة، كما اهتم بالزراعة والري، لكنه

1 - كعوان: المرجع السابق، ص 96.

2 - المرجع نفسه، ص 97.

3 - بوحوش: المرجع السابق، ص 63.

4 - الكعك: المرجع السابق، ص 298.

5 - كعوان: المرجع السابق، ص 98.

6 - بن هطال: رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، القاهرة، ط1، 1969، ص 49-

في المقابل انهمك في اللهو مما أدى إلى عزله ونهب أمواله ونقل إلى البليدة مع أهله وخدمه وظل هناك إلى تم تعيينه من جديد بابا ولكن هذه المرة على إقليم قسنطينة⁽¹⁾.

كما تولى بابا على الإقليم الغربي محمد المقلش وهو أخو الباي عصمان وقد تولى الحكم بين عام 1805-1808 وكان سبب توليه هو عجز الباي السابق مصطفى العجمي عن محاربة الدارقايي الثائر بالإقليم⁽²⁾.

وقد بدأ الباي مقلش حكمه بمحاولة القضاء على ثورة الدارقايي التي كانت قد انتشرت في الإقليم، وقد استطاع الباي رفع الحصار الذي فرضه الدارقايي وأنصاره على مدينة وهران وتمكن من إرغامه على الابتعاد عن المدينة، لكن الباي فيما بعد وجد نفسه في وضع حرج إذ أن الأوضاع قد تأزمت أكثر في الإقليم، فقد ثارت قبيلة المجاهرة كما ثار بنو عامر، وثار حضر تلسمان ضد كراغلتها، كما أن الباي فشل في القضاء نهائيا على ثورة الدارقايي، وكل هذه الأسباب جعلت داي الجزائر يعزله ويعين مصطفى العجمي من جديد بابا على الإقليم⁽³⁾.

ومن البايات الذين حكموا بايلك الغرب، محمد بوكابوس أخ محمد الكبير جهة الأب، وقد تولى الحكم في فيفري 1808 وبقي فيه قرابة خمس سنوات⁽⁴⁾، وقد عمل الباي بوكابوس على إقرار الأمن في الإقليم وفي عام 1813 أمره داي الجزائر بتجهيز قواته للمشاركة في الحرب ضد تونس، وخرج من وهران قاصدا تونس لكنه في الطريق قرر الثورة على السلطة المركزية في الجزائر وإعلان ولائه لسلطان المغرب مولاي سليمان بن عبد الله، فبدأ في قتل الأتراك المتواجدين في الإقليم، أما الباي بوكابوس فإنه عاد إلى وهران فتآمر عليه عدد من أفراد مخزنه وقاموا بتسليمه لقوات الداي فقامت بقتله⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: بايلك التيطري

عاصمته المدينة، يحده من الشمال سهل متيجة ومن الجنوب الصحراء⁽⁶⁾، يعتبر أصغر بايلكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية، كما ذكر الكعاك أن الحدود لهذا

¹ - كعوان: المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - المرجع نفسه، ص 99.

³ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ - بن هطال: المرجع السابق، ص 15.

⁵ - كعوان: المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁶ - بوحوش: المرجع السابق، ص 63.

البابيك كانت جبال بني صالح وبني مسعود في الشمال وجبال نوغة وجهة سور الغزلان أومال وقبتي عريب وبني سليمان في الشرق وأولاد خليل وقيادة الجندل في الغرب والأغواط والصحراء في الجنوب⁽¹⁾.

إن هذا البابيك الواقع جنوب منطقة الجزائر المركزية المعروفة بدار السلطان هو أولى المناطق التي استقر بها الأتراك⁽²⁾؛ حيث أوكل أمرها إلى حاكم تركي، يخضع مباشرة لآغا العرب المتصرف في دار السلطان، وذلك للحد من النفوذ الباي والتقليل من قوته نظرا لقربه من مدينة الجزائر وسهولة اتصاله بدار السلطان وإطلاعه على ما يحدث بالديوان⁽³⁾.

حيث يتميز بابيك التيطري بوجود حاكم للإشراف على مدينة المدينة بجانب الباي المكلف بشؤون المقاطعة وقد أدى ذلك إلى الإنقاص من سلخته والحد من نفوذه⁽⁴⁾.

ويعد الباي محمد بن علي المشهور باسم الذباح من أشهر وأقوى بابيات التيطري، وهو من الكراغلة حيث أنه من أب تركي وأم تنتسب إلى المرابط سيدي أحمد بن القاضي بوقطوش. لقد اتبع سياسة قاسية لنشر الأمن في المنطقة وهذا ما أكسبه لقب الذباح⁽⁵⁾.

وقد زاد نشاطه بعد أن عينه داي الجزائر بابا على التيطري، وشغل ذلك المنصب بين 1746-1759 وعمل خلال هذه الفترة على محاولة مد السلطة القائمة أو سلطة الإيالة في المناطق الجبلية التي تسيطر عليها القبائل ومن أجل ذلك قاد حملة ضد قبيلة آيت جناد عام 1753 انتهت بالفشل فأعادوا الكرة مرة أخرى في السنة الموالية بقوات أكبر وتمكن في تلك المرة من إخضاعهم وبعد هذا النصر فكر الباي الذباح في شن هجوم على آيت إراثن لكن ذلك الهجوم أخفق وحوصر الباي من طرف قوات القبائل التي تجمعت لهذا الغرض، وفي أثناء المعركة قام أحد جنود الباي بقتله انتقاما لمقتل شقيقه الذي أعدمهما الباي الذباح⁽⁶⁾.

¹ - الكعاك: المرجع السابق، ص 298.

² - شريط: المرجع السابق، ص 137.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 20.

⁴ - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 242.

⁵ - كهوان: المرجع السابق، ص 94.

⁶ - كهوان: المرجع السابق، ص 94.

وبعد مقتل الباي توقفت المعارك وانسحب الجنود الأتراك إلى تيزي وزو وبرج سباو، ونقل جثمان الباي إلى ملكته الخاصة في قور صو، حيث تم دفنه هناك، وبنيت على قبره قبة كبيرة وهكذا انتهت مسيرة الباي الذباح الذي يعود إليه الفضل في نشر الأمن في المنطقة⁽¹⁾.

المبحث الرابع : النظام القضائي والعسكري في عهد الدايات

امتاز النظام الإداري للجزائر في العهد العثماني بطابعه العسكري فالعمل في القطاع أو المؤسسات العسكرية كان أفضل وسيلة وأقصر طريق لنيل أعلى المناصب أرقى المهام في السلك الإداري وهذا ما جعل صلاحيات الموظفين تكتسي صبغة عسكرية وواضحة، ولعل هذا ناتج عن طريقة العنصر التركي الذي كان يميل إلى الحياة العسكرية ويفضل أسلوبها في معالجة الأمور⁽²⁾.

فمنذ البداية كان الجيش أداة للحرب وأداة للحكم معا وهذا الاختصاص الثنائي للمؤسسة العسكرية جعل كافة المناصب الحكومية تدار من قبل العسكريين، سواء كانت هذه المناصب قيادية أو ما دونها، ويستثنى من هذه المناصب القضاء، والوظائف الدينية⁽³⁾. حيث مكن خير الدين إيالة الجزائر من تنظيم عسكري في أساسه لم يطرأ عليه تغيير كبير حتى الغزو الفرنسي⁽⁴⁾.

وتتمثل القوتين العسكريتين الأساسيتين في الجزائر من الإنكشارية (القوات البرية) وطائفة الرؤساء (القوات البحرية)⁽⁵⁾.

المطلب الأول: طائفة الإنكشارية

هذه الطائفة التي سيطرت على الجزائر لمدة طويلة التي تدعى أيضا بقرقة اليولداش المكونة من الجيش البري وينحدر معظم هؤلاء من أصل تركي ومنهم تشكل فرق الإنكشارية⁽⁶⁾، والإنكشاريون هم عساكر مرتزقة من الأناضول ومن بلاد البلقان يتكلمون بالتركية ولم تكن لهم علاقة بالاعالي سواء أكانوا عربا أو بربرا، لكن الكثير منهم كانوا عزابا يسمون بالتركية

¹ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

² - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 254.

³ - غربي الغالي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1912، الساحة المركزية، الجزائر، 2007، ص 69.

⁴ - جوليان: المرجع السابق، ص 332.

⁵ - محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، ص 57.

⁶ - بوحوش: المرجع السابق، ص 56.

زبنطوط، وكانوا يكونون حرس الدايات أو البايات ومنهم يرتقى الضابط من كل رتبة ومنهم يختار الوزراء والبايات والقواد والآغوات، وكذلك الدايات وكانت لهم رتب مثل رتب الجيش التركي من النفر إلى القائد الأعلى أو الآغا⁽¹⁾.

وكانت الفرق الإنكشارية تتشكل من الجنود المتطوعين الذين ينخرطون في الجيش العثماني منذ نعومة أظفارهم، ويقودهم في العادة ضابط برتبة مقدم في الجيش البري وهم أعضاء في الديوان العالي الذي كان يحكم في الجزائر بجانب الدايات⁽²⁾.

إن التنظيم العسكري الذي وضعه خير الدين للإيالة فيما سبق بقي على حاله ولم تطرأ عليه تغيرات كبيرة كما ذكرنا سابقا⁽³⁾.

يصبحون بحكم الأمر الواقع جنودا في الجيش ويحمل كل واحد منهم لقب إنكشاري ويوزعون على مختلف ثكنات المدينة حيث يفترض أن يبقوا مدى الحياة وفي هذه الثكنات يرتقون « إذا لم يسعفهم الحظ السعيد لشغل مناصب إدارية »⁽⁴⁾، في سلم الدراجات العسكرية بفضل الأقدمية إلى أن يصل رتبة آغا ثم يتخلى عنها بعد شهرين ليصبح آغا شرفيا "منصولاغة" وكان هذا الحرس "الجند" ينقسم إلى عدة سرايا متفاوتة العدد تسكن الثكنات وتتجمع في غرف تأوي بين اثني عشر وعشرين رجلا⁽⁵⁾.

وللجيش رتب عسكرية وهي:

"اليولداشي" الذي هو الجندي الصغير أو البسيط يتصف بها عندما ينخرط في "الورطة" ثم يرتقي إلى رتبة "أسكي يلداش" أو "اليولد باشي" الذي يرأس من ستة عشر إلى عشرين جنديا وهو رئيس الخباء.

ثم "الأضباشي" أي "الملازم" ثم "البولوكباشي" وهو المقدم، ثم الأغاباشي وهو العقيد ونائبه الكاهية، ثم الآغا وهو القائد الأعلى للجيش وخليفة أمير اللواء أو أمير ألاي.

¹ - عبد الحميد: المرجع السابق، ص 133.

² - بوحوش: المرجع السابق، ص 57.

³ - جوليان: المرجع السابق، ص 332.

⁴ - شالر: المرجع السابق، ص 53.

⁵ - جوليان: المرجع السابق، ص

وهناك رتب أخرى كالشاوش، أي الملازم الأول والبيكرلار وهو الطباخ الذي كانوا يقدرونه ووكيل حربي الذي كان ضابط الإدارة ولكل فرقة كاتب يدعى خوجة⁽¹⁾.

والشاوش أو الزاوش هو المسحر الذي كان يحمل الرسائل ويكلف بالمهمات يدعى فاقميستر، بالألمانية vagueuesthe⁽²⁾.

وكان الإنكشاريون يقيمون في أماكن التكنات تدعى "القشلات" وكانوا يعملون ثلاث سنوات: السنة الأولى: يقيمونها في التكنات وفي التدريب في وسط المدينة حيث يجرون الحراسة والمحافظة على الأمن والخدمة العسكرية.

السنة الثانية: كانوا يخرجون إلى الحرب واستيلاء الضرائب وإخماد نار الفتن وميدان الكفاح في داخل البلاد، أو خارجاه وربما يخرجون مع الأسطول لمحاربة العدو⁽³⁾.

السنة الثالثة: وهي سنة الاستراحة يخولون أثناءها الحرية التامة فيذهبون أين يشاؤون ولا يلزمون بأي خدمة عسكرية كانت حتى تنتهي سنة العطلة⁽⁴⁾.

حيث تتاح الفرصة للجزائري، إذا أبدا كفاءة، لأن يرقى إلى أعلى الرتب العسكرية، ولو أنه لاحق لهم في شغل أية وظيفة مدنية في الأسطول⁽⁵⁾. وكانت أقسام العسكرية موزعة إلى ثلاثة: **النوبة:** أو المراقبة وهي مجموعات الجند المستقر بتكنات المدن أو المراقبة بالأبراج والحصون وأغلب هذه المجموعات يتركز في مدينة الجزائر وما حولها فيما يتوزع القليل منها بالمراكز المهمة بالمقاطعات الباليكيات ويتولى التصرف في كل مجموعة آغا⁽⁶⁾.

المحلة: أو الجند المتنقل في الأرياف الموجه لإقرار الأمن واستخلاص الضرائب ومراقبة القبائل⁽⁷⁾ حيث أن المحلة والنوبة كلاهما مدتها سنة ثم تنال سنة من الراحة وهو القسم الثالث⁽⁸⁾.

¹ - عبد الحميد ابن أبي زيان بن أشنهو: المرجع السابق، ص 136.

² - المرجع نفسه: ص ص 136-137.

³ - المرجع نفسه: ص 137.

⁴ - المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

⁵ - الكعك: المرجع السابق، ص 281.

⁶ - شالر: المرجع السابق، ص 52.

⁷ - الكعك: المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁸ - جوليان: المرجع السابق، ص 333.

وكان سلاح الإنكشاري السيف المقوس، والسيوف الستوية ذات المقبض الواحد أو المقبضين والسيوف العريضة والخناجر⁽¹⁾ والرماح والأقواس والبنادق النارية، والمدافع⁽²⁾. والمرتب الذي يتقاضاه الإنكشاري عقب انخرطه في سلك الجندية ضئيل ولا يكاد يتجاوز نصف دولار في الشهر، ولكن هذا المبلغ يزداد بالأقدمية تدريجيا متى يصل إلى ثمانية دولارات في العر وهو الحد الأعلى لمرتبات الإنشاكارية⁽³⁾، مع المنافع المادية المختلفة التي كانوا يتمتعون بها مثل المؤونة من الخبز، واللحم، والسمن والزيت وغير ذلك ولقد كان يتلقى راتبه من يد الباي أو الداوي من الأوجاق أي بيت المال.

وكانت للجنود امتيازات هي إعفاؤهم من الضرائب والخدمات العمومية وكانت تقاليد الأوجاق تنظم كل مظاهر حياتهم بما في ذلك العقوبات إذا كان الإنكشارية لا يخضعون إلى السلطة القضائية العادية، بل يرجعون بالنظر إلى ضباطهم الذين من حقهم أن يحكموا عليهم بالسجن أو الجلد أو الإعدام الذي ينفذ في نطاق السرية⁽⁴⁾.

أنعدد حامية الجزائر لا يزيد عن اثني عشر ألف كما أن إحصاء رسميا تضمنته دفاتر الأوجاق أجري عام 18151 قدر عدد العاملين في غرق الحامية من الأتراك بأربعة آلاف مجند يتقاضون جريات شهرة منهم سبعمائة غير قادرين على استعمال السلاح⁽⁵⁾.

وفيما يخص مجموعة الضباط المتقاعدين "معزول آغالار أو بلوك باشلار" كانوا يشكلون مجلس الأوجاق "الديوان الكبير" وعلى رأسهم الكيتخدا الكاهية أوالبوك باشي الذي يتولى منصبه الرفي لمدة شهرين قمرين مما أكسبه لقب "آغا الهالين"، ثم يصبح بعد هذه الفترة القصيرة معزول آغا، وأثناء توليه لمنصبه المؤقت كان يقوم آغا الهالين بالإشراف على فرق الحماية التركية بمدينة الجزائر والموزعة على سبع تكتات "قشتلات" ويترأس مجلس الضباط الديوان، ويقوم بتوزيع الرواتب، ويحق له الجلوس مكان الداوي أثناء توزيعه الرواتب على الجند

¹ - عبد الحميد ابن أبي زيان بن أشنهو: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

² - شالر: المرجع السابق، ص 53.

³ - عبد الحميد ابن أبي زيان: المرجع نفسه، ص ص 137-138.

⁴ - جوليان: المرجع السابق، نفس الصفحة

⁵ - سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 170.

كما يحق له معاقبة الأتراك عند صدور الأحكام بشأنهم في منزله الخاص بعيدا على أنظار السكان الآخرين من غير الأتراك⁽¹⁾.

كانت الطائفة الإنكشارية لا ترضى أدنى سوء لأحدهم وهم يفتخرون بجنديتهم رغم أن حرفهم الأصلية كانت في غالب الأحيان الحداة وصناعة الأحذية والتجارة وغيرها⁽²⁾.

المطلب الثاني: طائفة الرياس

كانت الطبقة الحاكمة بالجزائر هي فئة "الرياس" التي هي عبارة عن مجموعة من أبناء البحر المتوسط أو المدن الساحلية الذين اختاروا البحر ميدانا لحياتهم ومصدرا لرزقهم⁽³⁾. ولقد كان الرؤساء والقرصنة^(*) يجندون من المسيحيين المعتنقين للإسلام ومن العرب والبربر الجزائريين وأهل الأندلس، وكثيرا ما كان النصارى المنسيون في البحر يعتنقون الإسلام ويجندون إما في القرصنة وإما في الجيش الإنكشاري، وكان يطلق عليهم لفظ "العلوج"⁽⁴⁾. إن الكثير من العلوج المجندين في القرصنة كانوا يرتقون إلى أعلى رتبة في الجيش وفي البحرية وفي الإدارة وحتى إلى الإمارة، وكثيرا ما تجد من بينهم من أدرك رتبة الباي أو الدايا أو الباشا⁽⁵⁾.

لقد أطلق "هايدو" اسما على طائفة الرياس "أتراكا بحكم المهنة " ولقد كان القرصنة يتمتعون في مدينة الجزائر بسمعة اكبرى حيث كتب "هايدو" عنهم قائلا: « تعم الفرحة مدينة الجزائر كلما عادوا إليها ذلك أن التجار يشترون العبيد والبضائع التي جلبوها ويبيعونها كل ما خزناه في مغاراتهم من ملابس ومؤن وينهمك الجميع في الشرب والأكل والمتعة »⁽⁶⁾. غير أن الرياس اضطروا إلى التنازل لفائدة الأوجاق وقبول عدد منهم في بحارتهم مما ساهم في تقهقر القرصنة رغم ما بذله الرياس من مجهود للحد من عددهم⁽⁷⁾.

1 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 18-19.

2 - عبد الحميد ابن أبي زيان بن أشنهو: المرجع السابق، ص 140.

3 - بوحشو: المرجع السابق، ص 65.

* - القرصنة هنا إنما نذكرها بمفهوم الجهاد البحري

4 - عبد الحميد ابن أبي زيان: المرجع السابق، ص 138.

5 - المرجع نفسه، ص 139.

6 - جوليان: المرجع السابق، ص 335.

7 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

لقد كان أعضاء الطائفة من المسلمين، والمسيحيين على حد سواء كانوا يتنافسون على الثروة والنفوذ وبيع الغنائم إلى الجار وتغطية نفقاتهم اليومية⁽¹⁾.

كان كلما احتاج الداوي إلى الجنود الأتراك يوجه أمرا للخليفة لكي يأمر ولايته بتجنيد من يتطوع للخدمة العسكرية في الجزائر فكانوا يجرون الدعاية الواسعة في السواحل، ويجري التجنيد لزوما بموافقة الخليفة ولا يكتب أحد بدون إذنه وكان سفر السفن الجزائرية إلى السواحل التركية كل خمس سنوات إلا في الأحوال الاستثنائية المستعجلة عندما تكون الجزائر في حالة حرب مع العدو الأجنبي وتحتاج إلى الجنود الأتراك بصفة أكيدة⁽²⁾.

وإذا تزوج أحدهم بجزائرية سمى واده قرغليا أو فلغاليا: أو كرغليا⁽³⁾ وهم المنحدرون من آباء أتراك وناء من الأهالي يعني من أصل تركيبلغ في البلد 10 إلى 12 ألف شخص⁽⁴⁾، هؤلاء هم الذين يكونون في الجزائر الآن العائلات التي تنتسب إلى اصل تركي فيا لجزائر العاصمة والبليدة والمدية وشرشال وقسنطينة وتلمسان ووهران ومعسكر وتوجد في الجزائر عائلات يسرى في عروقتها دم تركي تحمل أسماء تركية مثل: الكشايري، اسطمبولي، وقلايجي، ودواجي، مرجي... إلخ⁽⁵⁾.

وتتمثل أصول الحكم في أهمية القوة البحرية من السفن الحربية والقرصان الذين كانوا تحت قيادة الرؤساء⁽⁶⁾.

حيث كانت البحرية الجزائرية في الماضي تتكون من عدد منالسفن ذات المجاذيف والسفن الثلاثية الصواري، ولكنه في العصور الأخيرة أعيد تشكيلها عقب التحسينات التي أدخلها الأوروبيون على بناء السفن وعلى فن الحرب في البحر التي كانت تحتفظ بعدد من بناء السفن والمهندسين، وقبل معاهدة الصلح "الجزائرية الأمريكية" التي عقدت في يونيو 1815، كانت الجزائر تملك أربعة بوارج تتراوح قوتها بين (44-50) مدفعا، أخرى قوتها 38 مدفعا، وسلوب

¹ - بوحوش: المرجع السابق، ص 56.

² - عبد الحميد: المرجع السابق، ص 139.

³ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ - شالر: المجرع السابق، ص 56.

⁵ - عبد الحميد: المرجع السابق، ص 140.

⁶ - برينان: المرجع السابق، ص 166.

"مركب ذو صارية واحدة" حربي مزود بثلاثين مدفعا وآخر بستى وعشرين مدفعا، وآخر باثنين وعشرين مدفعا.

وواحد آخر مسلح بعشرين مدفعا وسفينة ذات صاريتين مسلحة بعشرين مدفعا، وسفينة ذات مجاديف مسلحة بخمسة مدافع وذلك بالإضافة على ثلاثين زورقا حربيا، ولكن هذه السفن حطمتها الأساطيل البريطانية والهولندية أثناء المعركة البحرية التي جرت في أغسطس سنة 1816.

لكن الجزائريين تمكنوا بعد ذلك من إعادة تكوين أسطولهم بشراء بعض السفن أو بناء سفن أو بالسفن الحربية التي قدمها إليهم الباب العالي وسلطان المغرب الأقصى، باشا طرابلس وبذلك أصبح الأسطول الجزائري قويا وفعلا بحيث يستطيع القيام بكل مهمة يكلف بها⁽¹⁾. فقد كان الجهاد البحري (الذي يطلق عليه الأوربيون اسم القرصنة) هو الباعث لوجود الرياس على شواطئ شامل إفريقيا⁽²⁾.

إن الحكومة الجزائرية تستخدم في أسطولها بصفة دائمة نحو ثلاثة آلاف بحار، ولكنه في إمكانها عند الضرورة، رغم هذا العدد إلى ستة آلاف رجل.

والسفن الجزائرية التي تعتبر سفنا حربية لا تستحق أي اهتمام وبحارتها يجهلون طرق المناورة في المعارك البحرية، وأما روح الجرأة الخارقة التي تعزى إليهم فهي إنما خلقتها مؤامرات الدول الأوروبية وجشعها مع ذلك فإن مقدرة الجزائريين على تجهيز الأساطيل وتسليحها للقتال لا تفوقها مقدرة أي شعب آخر في العالم، والبارجة الجزائرية الكبيرة تنقل على متنها 500 بحارا وضابطا، مائة منهم من الأتراك الذين تتكون منهم هيئة الضابط، وهذه النسبة على وجه التقريب، يحتفظ بها في تجهيز السفن الحربية التي هي أصغر من البارجة.

تلك هي حالة الأسطول الجزائري الذي يتمتع بشهرة عظيمة رددت صداها أغاني الشعراء، والذين تسبب في إهانة الكثير من الدول⁽³⁾.

¹ - شالر: المرجع السابق، ص. 62.

² - سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 إلى 14 هـ (16-20م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص. 135.

³ - شالر: المرجع السابق، ص. 63.

وأما ما يخض الرواتب: لم تكن للقراصنة رواتب إنما كانوا يأخذون ما ينوبهم من الفيء الذي كانوا يغنمون في البحر.

وماداموا يخرجون إلى الغزو لم يكونوا يتقاضون أجره من الدايا ولا البايا ولا من بيت المال، بل كانوا يمولون بيت المال بخمس الفيء والأعشار التي كان يترتب بها الجيش الإنكشاري وهو يأخذ راتبه من يد البايا أو الدايا⁽¹⁾.

وعندما ضعفت البحرية وقلت أهميتها، لم تعد الغنائم توفر لخزينة الدولة ما تحتاجه من المبالغ مالية في بداية القرن التاسع عشر 19 م لأمرين: أولهما: أ، السفن الأوروبية أصبحت حمايتها أحسن من السابق.

ثانيهما: أن القرصنة الأوروبية أصبحت توازي القرصنة الجزائرية وبالتالي أصبح مداخيل الجمارك وأرباح التغريب والصفقات التجارية ضعيفة، لأن الحكام العثمانيون لم يطلبوا من الجزائريين طيلة فترة حكمهم إلا الضرائب التي نص عليها الشرع والتي كان معمولاً بها في الدول الإسلامية من قبل.

المطلب الثالث: القضاء

كان النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني انعكاساً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتأثيراً مباشراً على موقف الأرياف من السلطة وصلة الحكام برجال الدين. كان يستمد تشريعاته ويعتمد في نصوصه على الشريعة الإسلامية، إلا أنه كان يتصف بثنائية الهياكل والأحكام القضائية، فهناك "القاضي المالكي" والقاضي "الحنفي" وهناك مفتي "مالكي" بجانب المفتي الأكبر "الحنفي"، فإذا كان الأمر يتعلق بالأترك والكراغلة وبعض الحضر تستمد الأحكام من "المذهب الحنفي"، أما إذا كانت القضايا تخص الطوائف الأخرى من السكان فيعود في ذلك إلى أحكام المذهب "المالكي"⁽²⁾.

لقد كان الباشا في الجزائر مصدر السلطة السياسية والقضائية وفي إمكانه تفويض هذه السلطات إلى البايات والقضاة، لكن إذا كانت الأحكام التي يصدرها القضاة لا تحظى بموافقة الدايا في الجزائر العاصمة، أو موافقة البايا في مقاطعته، فإن بإمكان المسؤول أن يسحب هذا

¹ - المرجع السابق، ص. 137.

² - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 22.

التفويض من القاضي أو الباي، وبما أن السلطان العثماني كان من أتباع المذهب الحنفي وسكان الجزائر من أتباع المذهب المالكي، فقد جرت العادة أن يقوم السلطان العثماني بتعيين بالمفتي الحنفي، ويقوم الباشا بتعيين المفتي المالكي، وهذا معناه أنه كانت توجد بالجزائر محاكم خاصة بالمسلمين الذي ينتمون إلى المذهب الحنفي كما كانت توجد محاكم خاصة بالسكان الذين ينتمون إلى المذهب المالكي، ومحاكم أخرى خاصة بالأسرى المسيحيين، ومحاكم خاصة باليهود (أهل الذمة)، وأخرى خاصة بالقناصل⁽¹⁾.

كان الباشا يفوض في القضايا المدنية، مثل البيع والشراء والإيجار، والزواج والطلاق... إلخ، إلى القضاة لكي ينظروا في القضايا والمنازعات المعروضة عليهم وتنفيذ الأحكام بسرعة وكل مسلم يحق له أن يعرض نزاعه على القاضي الحنفي أو المالكي سواء كان جزائرياً أو فرنسياً أو مغربياً، وفي العادة يكون القاضي هو صاحب الكلمة الأخيرة في الموضوع، ويساعده في عمله أحد أعوانه⁽²⁾.

بالإضافة إلى كاتبين يقومان بتسجيل الأحكام وتوثيق العقود، وكذلك شاوش في المحكمة يتمثل دوره في المحافظة على الأمن خلال جلسات المحكمة والإشراف على تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي ولم تكن الدولة هي التي تدفع مرتبات القضاة، وإنما يحصلون على رسوم ومبالغ مالية عن كل عقد يسجلونه ختماً عليه.

والقرى والمناطق النائية، كان القاضي يقوم بتدريب المساعدين له ويرسلهم إلى القرى الصغيرة لكي ينظروا في القضايا المعروضة عليهم ويصدروا الأحكام نيابة عنه، ويطلق على لهذا الشخص اسم "الوكيل"⁽³⁾.

والقضاء الذي يعالج الجرائم من اختصاصات الباشا ووزرائه وكان القتل والسرقة وقطاع الطريق والإحراق بالعمد والخيانة والزنا جرائم يعاقب عليها بالموت.

"التركي" يخنق سريراً إذا ارتكب جريمة سياسية ولكنه إذا كان من "الأهالي" يشنق في ساحة عمومية أو يقطع رأسه وأوصاله أو يلقي به من على سور مرتفع ويتلقفه خطاف حاد من الحديد، أثناء سقوطه ليعرف أشنع أنواع العذاب قبل أن يموت⁽¹⁾.

¹ - بوحوش: المرجع السابق، ص ص 70-71.

² - المرجع نفسه، ص 71.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وفي مثل هذه الحالة الأخيرة، يبدي الجلاّد شعورا إنسانيا، متى دفع له مبلغ معتبر ويتولى حنق الضحية قبل أن يلقي به من على السور.

وإن كان المجرم "يهوديا"، فإما أن تقطع رأسه أو يشنق أو يحرق حيا، وأما الجنح وإضرار نيران صغيرة، فيعاقب عليها بالغرامة أو الجلد بالسوط، أو بالأشغال الشاقة مقيدا في السلاسل. ومنذ أن ألغي استرقاق "المسيحيين"، أصبحت الأشغال الشاقة أكثر أنواع العقاب شيوعا، حيث أنها توفر عملا بدون مقابل بدلا من العبيد، لإنجاز الأشغال العمومية⁽²⁾.

أما فيما يخص المسائل البسيطة، فإن الدايا يفوض للقيادة والشيخ أو الباي لكي يعاقبوا المخالفين.

أما القضايا الخطيرة فإن الدايا أو الباي هو الذي يصدر الحكم في دار السلطان أو العاصمة ونواحيها، فإن الدايا يفوض خوجة الخيل لكي يحاكم العرب والأندلسيين، يحاكمون من طرف الكيخيا "الأتراك من طرف الآغا، وفي العادة توجد لدى الدايا أو الباي مجموعة من رجال الأمن تتكون من 11 شاوش يرتدون اللباس الأخضر وهم الذين يقومون بتنفيذ حكم الإعدام في المسلمين غير الأتراك وذلك أمام دار الحكومة وبالنسبة لعملية الشنق فقد كانت تتم في باب عزون أما "العبيد" يشنقون أمام السجن الذي كانوا موقوفين فيه و "المسيحيون" كانوا يشنقون كذلك أما إعدام اليهود كما ذكرنا فكان يتم حرقهم في باب الواد، وإذا قام أي شخص يقتل أي تركي فإن العقوبة تكون برمي الفاعل من المرتفعات إلى البحر كما أشرنا إليه سابقا، وإذا لم يتم التحري على القاتل فإن سكان الحي الذي توجد فيه الجثة يتعرضون لعقوبة جماعية⁽³⁾.

وباختصار، فإن الأتراك كانت لهم امتيازات مقارنة بالأهالي حيث كانوا يعاقبون سرا في دار آغا الإنكشارية حتى لا تهان كرامتهم⁽⁴⁾.

أما بقية الأهالي فكانت الأحكام قاسية ومجحفة بالنسبة إليهم وعند إدانتهم والحكم عليهم بالإعدام، تعلق جثثهم أو تحرق حتى يكونوا عبرة لغيرهم من السكان⁽⁵⁾.

¹ - شالر: المرجع السابق، ص 47.

² - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ - بوحوش: المرجع السابق، ص 72.

⁴ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁵ - بوحوش: المرجع السابق، نفس الصفحة.

والمفتي: يوجد واحد حنفي عثماني وآخر مالكي أهلي يعقد جلسات للنظر في القضايا مرتين في الأسبوع، وهذه المحاكم متساوية في اختصاصاتها، ولكنه في حالات القضايا المختلطة وفي الحالات التجارية والبحرية التي تحيط بها ظروف معقدة، يستدعي قناصل الدولة الأجنبية إلى الديوان لاستشارتهم بشأنها⁽¹⁾.

وأما تكاليف القضاء فهي متواضعة جدا في جملتها، ويبدو أن الحكومة مصممة على نيتها في أن يكون العدل من حق الجميع في كل الحالات والمفتي هو موظف خاضع للحكومة الجزائرية وليس له أية سلطة سياسية من أي نوع كان⁽²⁾.

ولعل أهم ما يبرز لنا مدى تطور النظام القضائي في الجزائر العثمانية وتأثيره على الحياة الاقتصادية والتنظيمات التي خضعت لها مؤسسة الأوقاف بعد أن تزايدت الأملاك الموقوفة التابعة لها في العهد العثماني وأصبحت في أواخر القرن 18 تستحوذ على نسبة كبيرة من الممتلكات داخل المدن وخارجها قدرت نسبتها عن بعض المؤرخين بثلاثي الأملاك الحضرية والريفية بالجزائر العاصمة ونواحيها⁽³⁾.

¹ - شالر: المرجع السابق، ص 48.

² - المرجع نفسه، ص 49.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 24.

تمهيد:

مهما اختلف الباحثون في إحصاء سكان الجزائر خلال المرحلة المعينة بالدراسة في هذه المذكرة إلا أن هناك أرقاما متفقا عليها، وقد قدر عدد سكان إيالة الجزائر بـ 3.5 مليون نسمة⁽¹⁾ موزعة بين السكان، بحيث قدر سكان المدن بـ 5% من مجموع السكان، و 95 % من سكان الريف⁽²⁾.

المبحث الأول: تركيبة المجتمع الجزائري في المدينة

المطلب الأول: فئة الحضر والأشراف

قد تميزت المدن الجزائرية في العهد العثماني بتنوع العناصر الاجتماعية فيها، وسادت التركيبة الاجتماعية اختلافات عرقية ودينية ومذهبية مما جعل المجتمع الحضري يختلف اختلاف كبيرا عن المجتمع الريفي، هذا الأخير الذي كان يتميز بانسجام وترايط نسبي في تشكيلته الاجتماعية وهكذا فقد وجدت في المدن عناصر سكانية مختلفة شكلت كل منها فئة منفصلة عن الفئات الأخرى⁽³⁾.

فئة الحضر والأشراف: يطلق على الحضر اسم "البلدية" أي المقيمين في البلدة، وهم السكان المتأصلين في البلدة أو المدينة⁽⁴⁾، والذين يعودون في أصولهم إلى الفترة الإسلامية، وما انظم إليهم من أندلسيين وأشراف، مما جعلهم يؤلفون طبقة اجتماعية ميسورة ويشغل أفرادها في المهن الصناعية الأعمال التجارية⁽⁵⁾.

وقد ذكر "طال شوفال" أن نسبة فئة الحضر في مدينة الجزائر تتراوح ما بين 60 و 65 %، أي أنهم كانوا يشكلون أغلبية السكان، ولكن عند بعض المؤرخين اعتبروا أن "فئة الحضر" التي هي حقا متأصلة في مدينة الجزائر، تشكل أقلية مقارنة مع باقي سكان المدينة. والأرجح أن الرأي الأول هو الأقرب للواقع.

¹ - الواليش فتيحة: الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18، رسالة ماجستير، التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 104.

² - بوحوش: المرجع السابق، ص 73.

³ - كعوان: المرجع السابق، ص 25.

⁴ - المرجع نفسه، ص 28.

⁵ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 97.

وقد كان الحضر هم العنصر المستقر في المدينة، وهم يشكلون القاعدة الاقتصادية والاجتماعية بسبب نشاطاتهم الاقتصادية والحرفية⁽¹⁾.

ومن أهم العناصر التي كانت تتشكل منها طبقة الحضر الجالية الأندلسية وجماعة الأشراف بما فيهم العلماء والإداريين والتجارة والحرفيين⁽²⁾.

الأندلسون: يشكلون فئة من السكان المحليين وهم الذين اعتاد العديد من الكتاب على تسميتهم بـ "المورسكيين" ورغم أن التواجد الأندلسي يرجع تاريخه إلى ما قبل استقرار الأتراك العثمانية بالمنطقة تكاثر عندهم مع مجيء الأتراك وتشجيعهم للجهاد البحري ضد النصارى وأصبحوا يؤلفون نسبة كبيرة من سكان المدن الساحلية⁽³⁾.

وقد كان العنصر الأندلسي عاملا إيجابيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تحد من نشاطه مضايقة الأتراك واستبدادهم⁽⁴⁾.

وقد استقر الأندلسيون في إيالة الجزائر، وتوزعوا في بعض مدنها مثل البليدة التي امتلكوا فيها الأراضي وأنشأوا في شمال غربها مدينة القليعة، كما سكنوا مدن دلس وشرشال، عناية التي سكن بها عدد كبير منهم، كما استقروا بمدن: أرزيو ومستغانم وتلسمان في غرب البلاد⁽⁵⁾.

وبالرغم من أن أغلب الأندلسيين كانوا يعتبرون أنفسهم في دار هجرة مؤقتة ويرتقبون الوقت الذي يتمكنون فيه من العودة إلى مواطنهم الأصلية، إلا أن تأثيرهم في المجتمع الحضري كان عميقا جدا ومس مختلف أوجع الحياة، وذلك لكونهم أكثر ثقافة وتطورا ونشاطا من باقي الجماعات الحضرية الأخرى⁽⁶⁾.

فبفضل نشاط الأندلسيين وثرواتهم التي حملوها معهم أو تحصلوا عليها من ممارسة التجارة والقرصنة، نهضت كثير من المدن من خرائبها بعد أن كادت تنقرض كشرشال والبليدة

1 - كعوان: المرجع السابق، ص 29.

2 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، نفس الصفحة.

3 - المرجع نفسه، ص 98.

4 - سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 45.

5 - سعيدوني: الجالية الأندلسية بالجزائر، ضمن كتابات دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، الجزائر، 1984، ص 132.

6 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 98.

والقلعة، وازدهرت زراعة البساتين، وأدخلت مزروعات جديدة كقطن مستغانم، وعناب عنابة، كما أصبحت القلعة مشهورة بإنتاج الحرير الطبيعي⁽¹⁾.

وفي المجال الصناعي أقام الأندلسيون العديد من الورشات لمختلف الحرف كالحدادة والنجارة والخياطة والخزف والصناعة الجلدية والصناعة الحريرية.

وفي المجال السياسي والعسكري ساهموا بما لديهم من خبرات في تدعيم القوة الدفاعية للإيالة، وقد عمل هؤلاء أيضا في سلاح المدفعية حيث كانوا يصنعون السلاح والبارود، كما أنهم أقاموا منشآت دفاعية كبيرة، إذ بنوا خارج باب الواد غرب مدينة الجزائر برجا يسمى "حصن الأندلس".

وقد استطاع الأندلسيون بفضل هذه الخدمات العسكرية التي قدموها للنظام العثماني بالجزائر أن يحصلوا على حق شغل بعض المناصب الإدارية، وهذا ما جعلهم عرضة لمنافسة فئات أخرى⁽²⁾.

كما أنهم أدخلوا إلى الجزائر بعض التأثيرات الإسبانية، كاستعمال العملة الفضية والذهبية التي كانت تضرب في إسبانيا، واستخدام بعض العبارات والمفردات الإسبانية التي أصبحت تتميز بها لغة التعامل مع الأجانب المعروفة بلغة "الغرانكا".

ولعل مقدار الضرائب التي كانوا يساهمون بها والأوقاف التي كانوا يحبسونها على الزاوية والمسجد الخاص بهم تدل على مدى غنى جماعة الأندلس، ففي مدينة مستغانم كانوا يتعهدون بتقديم 300 زباني ذهب للحكام كل سنة، وفي مدينة شرشال التي بلغ عدد منازلهم اثني عشر ألفا، أما عدد الأوقاف الخاصة بهم فقد بلغت مع نهاية العهد العثماني حسب وثائق الأرشيف 40 ملكية و61 عناء "كراد سنوي" يصرف دخلها على المحتاجين منهم⁽³⁾.

وقد مكنت الظروف الاقتصادية لجماعة الأندلسيين على الاحتفاظ بتقاليدهم وعاداتهم، فقد كانوا يتميزون برقة الذوق والملبس والمتاع بالتقنن في العمارة والنحت والموسيقى والغناء⁽⁴⁾.

¹ - سعيدوني: النظام المالي للجزائر، المرجع السابق، ص 45.

² - كعوان: المرجع السابق، ص 33.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 98.

⁴ - المرجع نفسه، ص 99.

فئة الأشراف: إن هذه الجماعة القليلة العدد والتي تتميز عن باقي الحضر بانتسابها إلى آل البيت حسب التقاليد المتعارف عليها، فقد اشتهر أغلب أفرادها بالورع والتقوى وهذا ما أكسبهم احتراماً وتقديراً لدى الحكام وباقي السكان فخصهم بعض الدايات بالعطايا والمساعدات مثل الداوي "محمد بقطاش" الذي أوقف لصالحهم بعض الأملاك، هذا وقد اندمج أغلب أفراد هذه الجماعة في طبقة الحضر، فلم يعد ينتسب إلى الأشراف سوى بعض العائلات التي لم يتجاوز عددها 300 أسرة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: فئة البرانية

إن كلمة برانية تشير إلى فئة أو مجموعة غريبة عن المدينة وقد أصبحت هذه الكلمة في الجزائر اصطلاحاً إدارياً يشير إلى الأشخاص الذين يقيمون في المدينة. دون أن يكونوا حضريين، والأمر يتعلق بمجموعة تعود أصولها إلى مناطق مختلفة من البلاد وقد حافظ أغلب أعضاء هذه المجموعات على خصوصياتهم ولم يندمجوا مع السكان الحضر إلا في حالات نادرة⁽²⁾.

حيث تتألف مجموعات البرانية من المجموعات السكانية التي هاجرت من داخل البلاد إلى المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة، وتلمسان وغيرها للإقامة والعمل⁽³⁾.

وبشكل عام فإن البرانية هم عمال بسطاء توجهوا لسوق العمل وليس لديهم إلا مجهودهم العضلي، فهم مجردون من وسائل الإنتاج التقليدية⁽⁴⁾.

وقد فرض عليها الوضع الاجتماعي ونوعية النشاط الاقتصادي في المدن أن تنتظم حسب أصولها الجهوية ومواطنها الأولى فكان هناك البساكرة، والجيجليون والأغواطيون والميزابيون والقبائل العبيد وغيرهم⁽⁵⁾.

وقد اختصت كل مجموعة بمهام وأعمال تقوم بها، وأغلب أفراد هذه المجموعة كانوا يشتغلون في مهن متواضعة ففي مدينة الجزائر، كانت تختص كل جماعة بمهنة متواضعة

¹ - سعيدوني: النظام المالي للجزائر، ص 74.

² - كعوان: المرجع السابق، ص 33.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ - كعوان: المرجع السابق، ص 34.

⁵ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 99.

تشتهر بها، وللتعرف على أوضاع مختلف هذه المجموعات المهنية والطوائف العرقية المعروفة بالبرانية نستعرض أوضاع كل جماعة منها على حدة⁽¹⁾.

1- جماعة بني ميزاب: ينسب إليها سكان قرى وادي ميزاب ومناطق الشعانبة وورقلة والقرارة، ويحتكر أفرادها في المدن الكبرى ولا سيما الجزائر وقسنطينة العمل في مطاحن الحبوب والحمامات هذا وقد تميزت جماعة بني ميزاب بتقانيها في العمل ونزاهتها وحرصها على إتقان العمل الموكل إليه، كما عرفت بإخلاصها للحكام ووقوفها بجانب الأتراك في صراعهم مع الكراغلة، هذا ما ساعدها على اكتساب ثقة الحكام والحصول على تعهدات وامتيازات مع نهاية القرن الثامن عشر⁽²⁾.

2- الزوج: يدرج بعض الكتاب فئة الزوج ضمن البرانية، وقد تواجدت هذه الفئة في عدد من مدن الإيالة مثل: الجزائر ووهران تلمسان وقسنطينة، وعلى العموم فإن الزوج هم العبيد أو أصولهم من العبي، وكانوا يحلبون من دول إفريقية كثيرة كالسودان والحبشة والنيجر، يتم تعليمهم اللغة العربية وتلقينهم مبادئ الإسلام، وهذا ما يزيد من قيمتهم التجارية، وقد زادت أهمية الزوج نظرا لكونهم مطلوبين بشكل خاص للخدمة في منازل العائلات الغنية. كما أنهم كانوا يدخلون ضمن الضرائب العينية التي كانت تقدمها بعض المناطق للسلطة العثمانية في الجزائر، فالأغواط مثلا: كانت تدفع ضريبة سبعة زوج لداي الجزائر حتى يسمح لها بحق شراء الحبوب من التل⁽³⁾.

وبالنسبة للحياة التي كان يحياها هؤلاء الزوج فهي أفضل بكثير من تلك التي كانوا يعيشونها في بلدانهم فغالبا ما ينتهي بهم الأمر بأن يصبحوا جزاء من العائلة التي يعملون عندها فهم متواجدون في بلاد القبائل والبعض منهم قد غادر مدينة الجزائر متوجها إلى ضريح سيدي عبد الرحمان الشعالبي للاحتماء بقربه، لكن هذا الوضع هو استثنائي ولا يحدث دائما وبصفة عامة فإن الزوج يظهرون وفاء حقيقيا نحو أسيادهم⁽⁴⁾.

¹ - سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، المرجع السابق، ص 45.

² - كعوان: المرجع السابق، ص 36.

³ - كعوان: المرجع السابق ص 36.

⁴ - المرجع نفسه، ص 37.

ويزاول الزوج الأحرار مهنة الجزارة وغالبا ما يكونون في خدمة المزابيين، كما مارس الزوج أعمال البناء، وقد استفاد النظام العثماني من فئة الزوج نظرا لصفات الطاعة والإخلاص التي كانوا يتميزون بها⁽¹⁾.

وهكذا فإن الزوج الذين شكلوا فئة غير متأصلة في المدينة قد تواجدوا بكثافة في عدد من المناطق، وقد عرف النظام العثماني كيف يستثمر هذه الفئة بما لديها من خصوصيات⁽²⁾.

3- جماعة البساكرة: تتكون من أهالي مناطق الزيبان ووادي ريغ وسوف وتوغرت، الذين قدموا إلى المدن الكبرى طلبا للعيش أوكل إليهم ببعض المهن المتواضعة والأعمال الشاقة.

ويتولى شؤون جماعة البساكرة أمين يعرف لدى العامة "بالبسكري سيدنا" وهو مع بساطة لباسه وتواضعه كان له نفذ قوي وكلمة مسموعة لدى الحكام، ومن حقه فرض الغرامات وتحديد الكراء الشهري لـ 24 دكانا تابعة لأفراد جماعته ويتقاضى من البايك مقابل الإشراف على أفراد طائفته⁽³⁾.

إن البسكربين الذين كانوا يقطنون في المناطق الجنوبية التي تقع على أطراف الصحراء، وذلك على الرغم من أنهم يتحدثون لهجة محرفة من العربية ويرجح أن يكون فرعا للجنس العربي⁽⁴⁾.

4- جماعة الأغواطين: ينتسبون إلى مدينة الأغواط، وإلى قبيلتي الزناجرة وأولاد نائل، وأغلبهم يتولى أعمال متواضعة مثل أعمال الوزن والكيل بأسواق الجزائر، وبيع الزيت ويشغل عدد منهم بالتنظيف، ونقل البضائع وغيرها⁽⁵⁾.

5- جماعة القبائل: وهي فئة ينحدر أغلب أفرادها من المناطق الجبلية القريبة من مدن الجزائر وتلمسان والبليدة والمدية، وقسنطينة، للعمل في هذه المدن والاشتغال بالمهن البدوية والأعمال الزراعية بالفحوص وكان أغلب أفراد جماعة القبائل في مدينة الجزائر ينتسب إلى

¹ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ص 101.

² - كعوان: المرجع السابق، ص 38.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 100.

⁴ - شالر: المرجع السابق، ص 109.

⁵ - المرجع نفسه، ص 101.

منطقة جرجرة "زواوة"، ويتولى العمل في دكاكين بيع الزيت، أو يقوم بالحراسة يـف الليل، والاشتغال في بناء السفن والمنازل وغيرها.

ونظرا لكثافة سكان جرجرة وقلة مصادر الرزق بها فقد هاجر العديد من سكانها إلى مدينة الجزائر وضواحيها، حيث اندمجوا في السكان وأصبحوا يؤلفون أكثر من نصف مجموع البرانية.

هذا ويلاحظ عن مجموع أفراد جماعات البرانية بما فيهم القبائل وبني ميزاب أنهم كانوا يتكاثرون في المدن الكبرى أوقات الرخاء، هذا وقد كانت جماعة البرانية بمختلف طوائفها تتميز بأوضاعها السيئة وظروفها الصعبة⁽¹⁾.

والقبائل يشكلون الإلـبية الساحقة بين سكان الجزائر وسوف لا يمضي وقت طويل حتى تخضع العناصر الأخرى من السكان لقانونهم متى أمكنهم تحقيق الوحدة بينهم، ولكن القبائل كانوا ينقسمون إلى عدد كبير من الدواوين التي تنهشها حروب مستمرة⁽²⁾.

المطلب الثالث: فئة الأتراك والـكراغلة

1- فئة الأتراك: وهي الفئة التي كانت تتولى السلطة في الجزائر، وبالرغم من قلة عدد أفراد هذه الجالية، فإنها كانت قوية وذات نفوذ واسع في البلاد⁽³⁾.

يصنف الأتراك إلى صنفين: الجنود العثمانيين من الأناضول كانوا يأتون للجهاد في سبيل الله والدفاع عن أرض الإسلام والمسلمين، وأما "الـعلوج" فكانوا يعتنقون الدين الإسلامي عن قناعة وكانوا يحاربون أبناء جلدتهم كمسلمين ضد كفار وأعداء الله وليس لاعتبارات أخرى، ثم إن التقسيم القومي لم يكن أصلا موجودا في العالم، فكان هناك إما مسلم أو كافر وعند الأوروبيين كان هناك إما مسيحي أو كافر أيضا⁽⁴⁾.

¹ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 102.

² - شالر: المرجع السابق، ص 115.

³ - بوحوش: المرجع السابق، ص 73.

⁴ - كعوان: المرجع السابق، ص 26.

اما خارج مدينة الجزائر فتتوزع العناصر التركية على الحاميات التي بلغ عددها 15 حامية، موزعة على 71 سفرة منها 10 سفرات بوهرا و 5 سفرات في كل مدينة من المدن التالي: قسنطينة وعنابة، وتبسة، وبسكرة، وبجاية، وتلمسان، ومعسكر، ومستغانم⁽¹⁾. وتميز الأتراك عن غيرهم من السكان باتباع تقاليد تركية والافتخار بأعمالهم العسكرية والاعتزاز بلغتهم الأصلية والعزوف عن خدمة الأرض⁽²⁾.

وقد تمتع الأتراك بامتيازات كبيرة، وكانت لهم الأولوية في كل شيء وقد استطاع العديد منهم تجميع ثروات طائلة، وفي مدينة الجزائر كانت جل الأراضي في سهل متيجة الخصب ملكا للدايات وأصحاب المناصب العليا من الأتراك الذين قسموا السهل إلى أحواش ظلت تحمل أسماءهم حتى بداية الاحتلال الفرنسي⁽³⁾.

وفي إقليم قسنطينة كان لكبار موظفي البايك ملكيات واسعة معروفة باسم "أراضي العزل" وغالبا ما كان الأتراك يفضلون الإقامة في أراضيهم تلك والابتعاد عن الحياة السياسية ويؤكد شالر ذلك فيقول: حظوظ الأتراك الذين يتبعون بعيدين عن الحياة السياسية أكثر استقرارا من حظوظ أولئك الذين تدفعهم المطامح إلى كسب الثورة والجاه، وهي مزايا تعرض صاحبها دائما للخطر⁽⁴⁾.

كما أثر الأتراك في فن العمارة وأدخلوا فيه طابعهم الخاص، وبرز ذلك بشكل واضح في المساجد والأضرحة التي قاموا ببنائها، إضافة إلى المنشآت العسكرية والبحرية، كما يعود الفضل للأتراك في المحافظة على الأوقاف وتنميتها عن طريق إنشاء مؤسسة سبل الخيرات⁽⁵⁾.

2- فئة الكراغلة: وهي الجماعة التي برزت إلى الوجود وتميزت عن السكان إلى درجة أن عددهم بلغ في نهاية القرن الثامن عشر بمدينة الجزائر حوالي 6000 نسمة كما تزايد عددهم بشكل ملحوظ في مدينة تلمسان، وبالرغم من انتمائهم إلى لآباء من أصل تركي، فإن الكراغلة لم يحصلوا على امتيازات أو يشاركوا في الحكم، ولم يكن لهم الحق في الانتساب إلى

¹ - سعيديوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 92.

² - بوحوش: المرجع السابق، ص 74.

³ - علي عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، 1972، ص 268.

⁴ - شالر: المصدر السابق، ص 57.

⁵ - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 143.

الجيش أو الحصول على مناصب إدارية بحكم أنهم قد يتحالفون مع أبناء الجزائر الأصليين، وكان الكراغلة يملكون ثروات ويستثمرونها في المزارع ويرفعون عن خدمة الأرض أو القيام بأعمال يدوية⁽¹⁾.

وتكونت هذه الجماعة نتيجة تزواج أفراد الجيش التركي الإنكشارية بنساء البلاد وظهرت لأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية⁽²⁾، ويؤلفون شبه حكومة خاصة بهم ويتقاسمون المدينة مع طبقة الحضر، ولهم ديوان خاص بهم وصلاحيات معترف بها يسمح لهم باستخلاص الضرائب، ورغم تناقص السكان نتيجة الأمراض والمجاعات وانتاهج الحكام الأتراك سياسة الحد من تزواج الجند التركي بالجزائريات وتسليطهم العقاب على كراغلة الجزائر وترحيل جماعات كثيرة منهم إلى وادي الزيتون، إلا أن عدد الكراغلة لم يتناقص كثيرا إذ بقي عددهم يتراوح ما بين 4000 و 6000 نسمة أواخر القرن 18م ثم تزايد حتى ناهز 9000 نسمة في أوائل القرن 19م، في وقت كانت الجزائر تتعرض فيه إلى انهيار ديمغرافي مريع.

هذا وقد ساعد الكراغلة على أن يحتلوا المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي صلتهم بالأتراك وعلاقتهم الخاصة بالأهالي، فأصبحوا بعد فترة قصيرة من الوجود التركي بالجزائر يؤلفون طبقة وسطى ميسورة الحال تمارس التجارة وتشتغل بالمهن وتستثمر الملكيات الزراعية بالفحوص وفي بعض الأحيان تقوم بوظائف إدارية متوسطة الأهمية⁽³⁾.

وكانت سياسة الترضية التي انتهجها الدايات شعبان آغا ارتقاء بعض الكراغلة إلى مناصب سامية، وقد كانت لسانة التقارب هذه أثر سيء في العلاقة بين الكراغلة والأهالي⁽⁴⁾.

ومما يلاحظ أن الكراغلة رغم تزايد قوتهم في آخر العهد العثماني لم يعرفوا كيف يقوموا بالدور المنتظر منهم والمعينين له باعتبارهم طبقة وسطى تقرب الحاكم من المحكوم، إذ اكتفوا بعد منافسة شديدة للعناصر بالحصول على ترضيات فلم يعودوا يطمحون إلى ارتقاء المناصب السياسية وتولي المهام العسكرية، وإنما أصبح اهتمامهم منصبا على تنمية ثرواتهم واستغلال

¹ - بوحوش: المرجع السابق، ص 74.

² - جوليان: المرجع السابق، ص 338.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 95.

⁴ - سعيدوني: النظام المالي في الفترة العثمانية، المرجع السابق، ص 44.

أملكهم وتنشيط تجارتهم، وبذلك فشلوا في التعبير عن طموحات الأهالي⁽¹⁾، ولم يكونوا في مستوى كريول أمريكا اللاتينية الذين كانوا صلة وصل بين الهنود الحمر والإسبان، بل انتهى بهم الأمر إلى أن فقدوا تلاحمهم وخدمت همتهم وزاد التصاقهم بالأتراك وقد ذكر ما يؤكد توتر علاقة الكراغلة ببقية السكان عندما ذكر أن باي الغرب محمد بن محمد ذهب إلى تلسمان عام 1220 هـ وأخى بين العرب والكراغلان وأوصاهم على بعضهم البعض وقد كانوا في ضيق الحال وعدم القوت والمال للفتن التي كانت بينهم وبين عرب البلد⁽²⁾.

المطلب الرابع: فئة أهل الذمة (اليهود)

يرجع التواجد اليهودي بالجزائر إلى آلاف السنين وكان العهد العثماني هو الفترة التي عرفت فيها الحياة اليهودية تطورات عديدة على جميع الأصعدة والتي غيرت بينتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأثرت على هيكلتها الطائفية الداخلية وحتى على دورها السياسي⁽³⁾. ومما ساعد على اندماج اليهود في الحياة العامة بالمدينة الجزائرية ثقة الحكام الأتراك فيهم وتقضيل الأندلسيين التعامل معهم نظرا لكون أغلب اليهود ذوي أصول أندلسية، ويتشابهون معهم في طرق العيش وأسلوب الحياة والاشتغال في المهن اليدوية⁽⁴⁾. وقد عمل اليهود في مختل المجالات الاقتصادية قد اشتغلوا فيا لحرب خاصة حرف الصياغة والصباغة والغزل والطرز، وكانوا يتولون إعداد ملابس الدايات وعائلاتهم، كما عملوا في صناعة الزجاج وصناعة مقابض البنادق والصيد البحري واختص بعضهم في مراقبة صناعة النقود⁽⁵⁾، كما عمل فقراء اليهود في تنظيف الشوارع والأزقة ودفن جثث الموتى الذين ينفذ فيهم حكم الإعدام⁽⁶⁾.

¹ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 97.

² - المرجع نفسه، نفس الصفحة

³ - كعوان: المرجع السابق، ص 38.

⁴ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 103.

⁵ - شالر: المصدر السابق، ص 90-91.

⁶ - حليمي، المرجع السابق، ص 257.

وقد أدى اختلاف المستوى المعيشي بين اليهود إلى اختلاف نمط المعيشة ونوعية المسكن، فالمساكن الفخمة كانت من نصيب الأغنياء بجوار مساكن الطبقة الحاكمة أو أغنياء الحضر، في حين سكن فقراء اليهود في الحارات⁽¹⁾.

وتكونت فئة اليهود التي تواجدت بالجزائر من ثلاث مجموعات هي:

1- الطوشابيم أو اليهود الأهالي

2- الميغورشم أو اليهود الوافدين من الأندلس.

3- يهود ليفورنة

ومن حيث البنية الاجتماعية المهنية لليهود الجزائري فقد كانوا يتشكلون من طبقة غنية جدا وطبقة فقيرة جدا تتوسطها طبقة التجار الصغار والحرفيين، وكانت درجة الغنى تختلف حسب اختلاف أهمية المدن⁽²⁾.

وقد كان يتصدر التنظيم الطائفي لليهود "مقدم" يقوم بدور الوساطة بين الطائفة اليهودية والسلطة العثمانية، وهو القائد الإداري لليهود، والمكلف بالحفاظ على الأمن والنظام بين أفراد الطائفة، وأدنى عصيان هو تحت سلطته القضائية فهو يقوم بدور قاضي الصلح في كل الخصومات التي تحدث بين اليهود فيقوم بتنفيذ أوامر السلطة وتوقيف المجرمين.

وكانت الطائفة اليهودية في قسنطينة ملكة بدفع ضريبة سنوية تقدر بعشرة آلاف بوجو كما كان يتوجب عليها تموين البايك بمعاطف تدعى "قابانات" لخدم القصر وجنود الميليشيا، كما فرض على اليهود خدمة مائدة الباي في الريف وإنجاز ملابس نسائه مجاناً⁽³⁾.

ويتوجب على اليهود في حالة قيام الميليشيا بحملات تزويد كل خيمة جنود بمنشفتين وسكين وصحنين من الخشب، وهذه التموينات يمكن أن تصل قيمتها إلى خمسة آلاف بوجة⁽⁴⁾، والملاحظ أنه نتيجة للنشاط الاقتصادي الكثيف لليهود فقد زاد نفوذهم بشكل كبير⁽⁵⁾.

¹ - شالر: المصدر السابق، ص 91.

² - كعوان: المرجع السابق، ص 39.

³ - المرجع نفسه، ص 40.

⁴ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁵ - الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية في الفترة ما بين 1729-1830، الجزائر، م و ك، 1984، ص 176.

ورغم الاحتقار الذي يكنه السكان لليهود، فإن أغلب هؤلاء قدتحصلوا على ثروات ضخمة نتيجة ممارسة السمسرة والمراياة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية مهما كنت بسيطة أو تافهة (1)

المبحث الثاني: تركيبية المجتمع الجزائري في الريف المطلب الأول: القبيلة

إن تسمية القبائل مشتقة من الكلمة العربية "قبيلة" جمع "قبائل" وهذه التسمية تنطبق على وضع القبائل السياسي (2).

ويطلق على القبيلة تسمية "العرش"، والمسيرة من طرف أحد القياد فهي عبارة عن مجموعات صغيرة من السكان، تعرف بالخروبة، ويكون رأسها أحد الشيوخ، وتنقسم بدورها إلى دواوير (3).

ويمكن تعريفها بالجماعة البشرية التي تربط بين أفرادها مجموعة من الصلات تكون وحدة عضوية تتشابه فيها عناصر القرابة الدموية، فالقبيلة يمكن أن تضم بعض المئات من الأفراد أو عشرات الآلاف، ويمكن أن تقوم كوحدة سياسية متماسكة ومستقلة في تنظيم حياتها وتعاملاتها وتحالفاتها كما يمكن أن تكون منخرطة مندمجة ضمن مجموعة سياسية أوسع إما في شكل صفوف قبلية أو ولاءات سياسية مخزنية (4).

فهم جميعا يعيشون في الجبال، في الأطلس الكبير وفي مختلف السلاسل التي تتفرع عنه والتي تحمل أسماء عربية مثل بني سنوس، وبني زروال، وبني زواوة، وبني عباس، وكلمة "بني" في العربي تعني ينحدرون من أصل كذا (5).

وسكان كل منطقة من هذه المناطق الجبلية يشكلون دولة أو جمهورية مستقلة عن غيرها من المناطق وهذا الشعب يسمى أيضا "البربر" ومن هذه الكلمة اشتقت لكلمة "بارباري" ولكن هذه

1 - سعيديوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، المرجع السابق، ص 46.

2 - شالر: المرجع السابق، ص 113.

3 - سعيديوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 157.

4 - جمال بن طاهر: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، ميدياكوم، 2003، ص 195.

5 - شالر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

التسمية ليست سوى مصطلحا تاريخيا قديما ⁽¹⁾ وغالبا ما يجتمع تحت حكم قائد واحد العديد من القبائل ⁽²⁾.

وتختلف مجموعة القبائل عن باقي السكان العرب لا من حيث لغتها فقط وإنما أيضا من حيث عاداتها وأسلوب معيشتها وهم يعتبرون السكان الأصليين للبلاد، وقد حافظوا على استقلالهم فلم يخضعوا للفتح من عرب وأتراك بل التجأوا إلى المناطق الجبلية حيث تحصنوا بها كما ذكرنا سابقا ⁽³⁾.

ومما يميز القبائل أنهم كانوا ينزعون إلى الاستقلال والحكم ذي الطابع الجمهوري ويفضلون السكن بالمنازل ويعرفون صناعة النحاس والحديد والأسلحة والبارود كما كانوا ينسجون من الصوف الأغشية "الحياك" والبرانس الرفيعة، وقد اشتهر في ذلك بنو عباس بزرابيهم الجميلة ⁽⁴⁾.

فضلا عن أن القبائل كانوا يتفوقون على العرب في الأعمال الفلاحية، وخاصة زراعة الزيتون ⁽⁵⁾.

والقبائل يتحدثون لغة كل شيء يدل على أنها لغة قديمة أصلية ⁽⁶⁾. تسمى لغة الشلح، وفي بقية بلاد البربر الشاوية، وقد انفصلت عن القبيلة بطون منها:

1- النمامشة: وكان رؤساؤها أولاد رشاش ينتجعون الأنجاد بجنوب تبسة.

2- الحراكية: وهي قبيلة في مثل عيشة الأولى ولو أنها أكثر منها تحضرا، وكانت شاغلة

لناحية عين البيضاء وكان رؤساؤها من عائلة الشيخ عيسى

أما الحنانشة فهي مجموعة أخلاف قبلية من أرومة عربية وتضم العديد من العناصر البربرية المستغربة، مركزها سوق أهراس على وادي مجردة بالقرب من الحدود التونسية، وكانت

1 - شالر: المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2 - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 157.

3 - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 175.

4 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

5 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

6 - الكعك: المرجع السابق، ص 299.

قبيلة الدواودة العربية قد استوطنت الزاب الجنوبي الذي يتكون من نواحي بسكرة وجهات الحضنة الشرقية، رؤساؤها من أسرة أبي عكار، ولقيت رؤساؤها بشيوخ العرب⁽¹⁾.

إن هذه القبائل تخضع من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشيخ أو قائد القبيلة المعين من طرف الجماعة وتشكل الجماعة مجلس شيوخ الأسرة الأداة التي تؤثر على القرية وأسواقها⁽²⁾.

ولقد وجدت أمثلة كثيرة على اختلاف المناطق غير أننا سوف نقتصر على ذكر نموذج هو أكثر وضوحا في الإقليم القسنطيني.

1- بلاد القبائل: في بلاد القبائل تكون الوحدة السياسية والاجتماعية الأساسية هي القرية وتتكون القرية من عدة ضيعات صغيرة وهي عدة منازل لعائلة الأسرة موضوعة على رأس جبل والتي تمتد على مرتفع ولكن القرى تحسن الضعف حيث تعيش بمناطق عن بعضها البعض منعزلة.

إن هذه القرى بإمكانها أن تكون قبائل "عرش" والمجموع الكبير للقبائل ينتهي إلى كنفدرالية التي تمثل الشكل الأقصى للاندماج، ولقد كان استقلال القبائل القانوني والإداري عن السلطة البايكلية ولذلك نجد مجلس القرية هو الحاكم في حالة الخلافات حول الثروة وهم الذين وحدهم يسمحون لشخص ما أن يستوطن بين أحضان القبيلة كما يقومون بتوزيع الأراضي⁽³⁾.
إن أهم أجهزة القبيلة هي:

1- الجماعة: هي مجموع كل المواطنين نعني بهم البالغين.

2- الأمين: إن كل قرية لها نظامها الخاص لتصريف شؤونها يشرف عليها قائد يعرف بالأمين ويعين هذا بالاقتراع العام الذي تقوم به جماعة ولا توجد قواعد لاختياره.

3- الإمام: إنه رجل الدين ويكون مكلفا خاصة بالتربية وتودع له أهم القرارات التي اتخذتها الجماعة⁽⁴⁾.

1 - المرجع نفسه، ص 300.

2 - سيساوي: المرجع السابق، ص 150.

3 - سيساوي: المرجع السابق، ص 152.

4 - المرجع نفسه، ص 153.

المطلب الثاني: قبائل المخزن

قد عرفت هذه القبائل باسم القبائل المخزنية نسبة للمخزن أو الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، وهي قبائل معترفة بالسلطة المركزية والتي تقبل بإمدادها بإعانة عسكرية في شكل فرسان، إلا أن هذه المساهمة الظرفية للمجتمع القبلي في الجيش يقابلها من جهة السلطة منح بعض الامتيازات⁽¹⁾.

ويمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوار وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد أو أصل مشترك بل هي في واقع الأمر تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال⁽²⁾.

ومن خلال الدور الذي لعبته قبائل المخزن في تدعيم الحكم العثماني وطبع الريف الجزائري بطابع خاص، فقد كانت قبائل المخزن حلقة بين الأهالي في الأرياف والحكام، ورابطة متينة شددت المحكوم إلى الحاكم، أبقت تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وذلك نظرا لمهامها الإدارية والعسكرية المنوطة بها⁽³⁾.

ويوكل إليها أمر تنفيذ أوامر البايك ومراقبة تنفيذ تعليماته وذلك لقلة عدد الجند التركي⁽⁴⁾.

ولقد كانت قبائل المخزن الساعد الأيمن والوسيلة الفعالة لتدعيم الإجراءات الإدارية والحربية، وهذا ما زاد في ارتباطها بأنظمة الحكم، وأصبح امتداد نفوذ البايك داخل البلاد يقاس بمدى نشاط هذه القبائل⁽⁵⁾.

وتعود الأسباب والدواعي التي جعلت الحكام الأتراك يستخدمونها ويعطونها صلاحيات ومميزات دون بقية السكان إلى ما يتصل بالوضع الديمغرافي للأقلية التركية الحاكمة في

¹ - جما بن طاهر: المرجع السابق، ص 143.

² - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 105.

³ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 257.

⁴ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 106.

⁵ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 263.

الجزائر إذ أن قلة عدد العنصر التركي دفع الحكام الأتراك إلى استخدام قبائل المخزن لتكون سندا لهم سندا لهم سندا داخليا وقوة حليفة⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى هذا السبب هناك سبب آخر يتصل مباشرة بحفظ الأمن وفرض سيادة البايلك على الأرياف ويظهر هذا السبب واضحا في كون حكومة الأقلية التركية في الجزائر اضطرت أن تعتمد كثيرا على قوة قبائل المخزن القادرة على التحرك والتمهية للقتال في كل وقت بعد أن لم تعد تتلقى هذه الحكومة أي دعم مادي أو بشري من مركز السلطة العثمانية⁽²⁾.

أما السبب الأخير فهو يكمن في محاولة حكام الجزائر التقليل من عداة بعض القبائل لهم، وذلك بإدراجهم ضمن قبائل المخزن ثوراتهم، فبهذا العمل الذكي أمن البايلك ثورات القبائل المشاغبة وتخلص من المشاكل التي كانت تثيرها، بل انتفع بنشاطها الجديد عندما تمكن رجال البايلك من مراقبة وتوجيه هذه القبائل لإخضاع بعض المناطق الجبلية أو الصحراوية⁽³⁾.

وقابل هذه الخدمات كانت قبائل المخزن تحظى ببعض الامتيازات وتتنال بعض الحقوق دون بقية سكان الأرياف، فالتمتع بالامن والحماية من طرف سلطات البايلك والإعفاء من المطالب المخزنية والضرائب الإضافية كاللزمة والغرامة والحكور والمعونة، والاكتفاء فقط بتقديم بعض المسامحات العينية الخفيفة التي لم تكن تتجاوز سدسي المحصول وفي بعض الأحيان لا تتعدى حصان واحد وبعض الخراف مع دفع ضريبة الشريعة العشر والزكاة، زيادة على تلقي قبائل المخزن المنح والتجهيزات مجانا من الدولة كالسلاح والمؤونة ووسائل النقل وغير ذلك⁽⁴⁾.

وبصفة عامة فإن وجود قبائل مخزنية ساعد السلطة المركزية في المدن على إخضاع المجتمع القبلي والريفي عموما من أجل استنزافه ضرائبيا فالقبيلة المخزنية كانت أداة مثلى وضعتها سلطة المدينة لتثبيت أمنها واستغلال الأرياف وترويض بقية القبائل⁽⁵⁾.

1 - المرجع نفسه، ص 262.

2 - المرجع نفسه، ص 263.

3 - سعيدوني: ورقات الجزائر، المرجع السابق، ص 264.

4 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 107.

5 - جمال بن طاهر: المرجع السابق، ص 205.

المطلب الثالث: قبائل الرعية

قبائل الرعية هي القبائل الخاضعة مباشرة للأتراك، المعرضة لصنوف الضغط والاستغلال، الأمر الذي دفعها في بعض الأحيان إلى شق عصا الطاعة ضد الحكام الأتراك وحلفائهم قبائل المخزن أصلا في تحسين ظروفها المعاشية أو تحت تأثير التحريفات الخارجية⁽¹⁾.

ومن المهام الرئيسية لإدارة الأرياف إبقاء قبائل الرعية خاضعة لمراقبة القياد وإشراف الشيوخ، وكذلك تشديد المراقبة على الأسواق وتعزيز حراسة قبائل المخزن لطرق المواصلات ونقاط العبور، وذلك لإبقاء صلة الولاء والتبعية للقبائل المتعاملة مع البايك أو المرتبطة معهم بعلاقات اقتصادية، وفي هذا المجال اعتمدت الإدارة العثمانية بالأرياف في فرض سلطتها وإخضاع السكان وربطهم بالحكم المركزي بالجزائر⁽²⁾.

والقبائل الخاضعة أكثر من غيرها إلى الحكم المركزي، هي المستقرة في المناطق الشمالية الماطرة وفي السهولة الرطبة حيث تتعاطى زراعة الحبوب⁽³⁾. تتألف قبائل الرعية من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايك⁽⁴⁾، والمقيمة بالدواوير والدشر والقرى والمنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن وتعبرها فرق الحاميات التركية المتوجهة لجمع الضرائب أو الملتحقة بمراكز الحاميات.

وقد تعرضت قبائل الرعية للاضطهاد والإكراه والقسر والاستغلال المستمر من طرف رجال البايك وفرسان المخزن، فاستخلصت منها الضرائب الثقيلة وأرغمت على بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة، ومنع عنها الاتصال بالقبائل المعادية للبايك أو الممتنعة عن نفوذه⁽⁵⁾.

¹ - شالر: المرجع السابق، ص 49.

² - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 284.

³ - جمال بن طاهر: المرجع السابق، ص 205.

⁴ - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 284.

⁵ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 107.

كما حضر عنها شراء البنادق واقتناء البارود، وحتى لا تقلت قبائل الرعية هذه من قبضة رجال البايك وضع على رأس القبائل الكبيرة منها قيادة من الأتراك والكراغلة وشيوخ من العائلات المتعاملة من البايات.

وقد بلغ عدد القياد الذين لهم نفوذ على الرعية بالشرق الجزائري 24 قائدا، وعدد الشيوخ 11 شيخا، أما في بايلك الغرب فقد قسمت قبائل الرعية إلى عدة مجموعات منها مجموعة تخضع مباشرة للباي، وهي تتألف من أفراد عشيرتي بني عامر ومجاهر، والمجموعات الأخرى يتقاسم الأشراف عليها خلية الباي وقائد فليته وقائد المدينة وقائد الجبل وقائدي اليعقوبية الشرعية والغربية⁽¹⁾.

هذا وقد أدى الضغط المتزايد الذي كانت تتعرض قبائل الرعية إلى تفككها، فلم تعد قبائل الرعية تعتمد في تجانسها وتلاحمها على الأصل المشترك والانتساب العرقي، كما هو الشائع في القبائل الأخرى وإنما أصبح انسجامها وتلاحمها يرتكز على الظروف المعاشية ومعاملتها مع الحكام، فقبيلة كريشتل مثلا وهي إحدى قبائل الرعية بناحية وهران تكونت بفعل هذه الظروف من تآلف مجموعة من الناس أتوا من جهات مختلفة للإقامة في أرض زراعية تقدر مساحتها بست مراحل مربعة، وظلت تحتفظ بها حتى أكثر الاحتلال بحجة أنها اشترتها من الباي محمد الكبير بثمن قدره 1000 دينار حسبما هو مسجل في إحدى الوثائق الرسمية التي كانت تستند إليها⁽²⁾.

وقبائل الرعية لا تخضع مباشرة لموظفي البايك، وإنما تتعامل مع القياد عن طريق شيوخها وزعمائها الذين يؤلفون صلة وصل في هذا التعامل، وبذلك احتفظت قبائل الرعية بوضعها الخاص بحيث ارتبط خضوعها الشكلي بها لما لها كانت تتعهد به من مطالب مخزنية مقابل بقائها في مأمن من غارات المحلات العسكرية المفاجئة، وأغلب هذه المناطق يقع بالحزام الجبلي للأطلس البلدي الذي يطوق سهل متيجة ويربط دار السلطان بمقاطعة التيطري وبلاد القبائل⁽³⁾.

¹ - المرجع نفسه، ص 108.

² - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني نفس الصفحة.

³ - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 279.

المطلب الرابع: القبائل المستقلة

القبائل المستقلة وهي نقيض قبائل الرعية الخاضعة، وهي بعيدة عن السلطة التركية متحصنة في المناطق الجبلية كالأوراس والونشريس والباور والقبائل، وظل ممتنعا عن أيدي الحكام بأراضي الجنوب الملائمة لحياة الرعي والترحال⁽¹⁾.

وقد ساعدها موقعها في المرتفعات على الحفاظ على شيء من الاستقلالية⁽²⁾، وينتمي غالبية السكان المستقلين عن السلطة التركية إلى مجموعات قبلية على رأسها عائلات تعتمد في فرض نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية⁽³⁾.

وهي تتألف في إليها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الحصينة، أو التي كانت تجوب جهات الهضاب الوهرانية ومناطق الأطلس الصحراوي لأولاد نائل والعصور والقصور أو تخوم الصحراء، وقد قدر الفرنسيون عددها عام 1830 بـ: 320.000 نسمة من مجموع السكان الإجمالي البالغ حسب هذا الإحصاء 780.000 تسمية، وإن كنا نرجع أن عددهم الحقيقي أكثر من ذلك إذا اعتبرنا أن سكان الإيالة الجزائرية عند الاحتلال يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة حسبما سيقت الإشارة إليه.

ونظرا لابتعاد هذه المجموعات السكانية عن نفوذ الحكام وعندما اعترفها بسلطتهم فإن حكومة الدايات حاولت أن تحد من استقلالهم وترغمهم على مهادنة السلطة الحاكمة باتتبع عدة طرق نذكر منها:

1- تنصيب الحاميات وإقرار عشائر المخزن في الأماكن المهمة التي تتحكم فيها لأقاليم التي تعيش فيها هذه المجموعات السكانية المستقلة، فعلى سبيل المثال حرص الحكام على محاصرة الكتلة الجبلية الحصينة التي تتألف من جبال الباور وجريرة والبيانات والتي تسكنها قبائل الكثير اعتادت على الثورة بإنشاء نقاط حراسة⁽⁴⁾.

ومراقبة دائمة تتوزع على برج سبابا وبرج بوغنب من جهة الشمال وقيادة بني جناد والخشنة وبرج حمزة وبرج سور الغزلان من الناحية الغربية والجنوبية الغربية وبرج بوعريريج

¹ - شالر: المرجع السابق، 49.

² - جمال بن طاهر: المرجع السابق، ص 205.

³ - شالر: المصدر السابق، ص 49.

⁴ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 109.

وبرج زمورة وقنزات من الناحية الجنوبية، والجنوبية الشرقية، كما أن كتلة الأوراس والنمامشة الحصينة تطلبت حراستها توزيع الحاميات وقبائل المخزن ببسكرة جنوبا والزمول شمالا وتبسة شرقا⁽¹⁾.

2- التحكم في الأسواق الموسمية والأسبوعية الواقعة بالقرب من مواطن هذه القبائل المستقل، حيث يتم التعارف وتعقد الأحلاف ويتبادل الرأي وتنتشر الأخبار والدعايات، وحتى تتمكن الدولة من السيطرة التامة على هذه الأسواق كان ينصب عليها قياد من الأتراك ويوضع تحت تصرفهم بعض رجال الحامية التركية ومجموعة من فرسان المخزن، ويحضر أي تبادل أو تعامل تجاري خارج هذه الأسواق وهذا ما أرغم القبائل الجبلية والعشائر الصحراوية على التوجه إلى تلك الأسواق ودفع الرسوم المستحقة عليها وهي غالبا ما تحدد مبدئيا بـ 10% من ثمن البضاعة المحمولة إلى السوق، حتى تستطيع تصريف إنتاجها والحصول على ما تحتاجه من البضائع والسلع والمحاصيل، لا سيما الحبوب التي هي في أشد الحاجة إليها.

وعندما يشعر الحكام بأن بعض الأسواق أصبحت غير ملائمة للتبادل التجاري أو معرضة للخطر أو تتحول إلى مكانة للدعاية المضادة للدولة يسارعون بإلغائها ونقلها إلى مكان آخر يستطيعون السيطرة عليه، وهذا ما حدث في كثير من الجهات، ففي جرجرة مثلا أمر قائد ساباو، بإبطال سوق عين الأربعاء الواقع في أراضي قبيلة بني ثور، نظرا لتحريض قبيلة وقانون القبائل الأخرى على الثورة ضد الأتراك وبذلك أرغمت القبائل التي تقيم في تلك المنطقة على التوجه إلى لسوق علي خوجة⁽²⁾ لواقع عند ملتقى وادي عمراوة بوادي الكلاب لتصريف بضائعها واشتراء الحبوب التي تحتاجها مقابل دفع 10% من ثمن إنتاجها المحمول إلى السوق⁽³⁾.

3- وعندما تصبح مثل هذه الوسائل غير مجدية فإن الحكام يلتجئون إلى استعمال القوة لتدمير الدشر الحصينة وإتلاف الأمتعة والقوات حتى تضطر القبيلة المتمردة تحت وطأ الظروف الاقتصادية إلى المهادنة والخضوع، وبهذه الوسيلة بالذات تم إخضاع إمارتي كوكو بجرجرة وبني عباس بالقرقرور في القرن السادس عشر والحصول من زعمائها على ضرائب

¹ - سعيديوني: المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - سعيديوني: المرجع السابق، ص 110.

³ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

سنوية قدرت بالنسبة لإمارة بن عباس بـ 400 حصان و 1000 عنزة، وبالنسبة لإمارة كوكو، كميات كبيرة من التين والزيتون تقدر قيمتها بـ 700.000 ريال، وفي بعض الأحيان ترغم القبائل المعادية على ترك مواطنها الأصلية والانتقال إلى لجهات الغير الحصينة، كما وقع لكثير من قبائل منطقة الأوراس، وإذا تعذر إخضاع القبائل الشائرة فإن الحكام يلجأ إلى تشتيتها وانتزاع الأراضي الخصبة منها مثلما حدث لقبيلتي الأحال وسويد بجهات الشلف ووهران⁽¹⁾.

¹ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

عكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في العهد العثماني بصدق واقع البلاد الجزائرية وما كانت تمتاز به الأمة الجزائرية من كيان متميز. وسوف نحاول في نصنا هذا التعرض إلى تنظيم السلطة في كل من الريف والمدينة من خلال تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإلى نوعية النشاط الاقتصادي وموقف فئات المجتمع من السلطة.

المبحث الأول: تنظيم السلطة في المدينة

المطلب: الأول أمناء الحرف

كانت الصناعة في الجزائر بسيطة يدوية مقارنة بالصناعة الأوربية خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية، حيث كانت موزعة بين الريف والمدينة، الأولى كانت تلبي حاجات سكان الريف والثانية كانت تلبي حاجات سكان المدينة (1). وقد قسمت المجموعات السكانية المنتجة إلى طوائف حرفية والطائفة الحرفية هي وحدة اقتصادية واجتماعية شبه مستقلة ذات تسيير محكم (2). وقد أدرجت متطلبات السلطات العثمانية على هذه الطوائف الحرفية في نشاطاتها الاقتصادية، وقد كان لكل طائفة حرفية أمين وكان هؤلاء الأمناء يتبعون لشيخ البلد، لكن هؤلاء الحرفيون المهيكليين ضمن جماعات وطوائف حرفية فقد خضعوا الرقابة مباشرة من السلطة عبر الأمين الذي يعد همزة وصل بين الطائفة والسلطة (3). لقد كانت العامة تشكل طبقة حضرية وهي مقسمة إلى فئات اجتماعية نتيجة الفوارق المهنية وكانت هذه الفئات من حضرية ومستقرة ومؤقتة الإقامة تميل إلى بعض التخصص في ممارسة النشاطات واحتراف المهن هكذا غالبا ما كان المتعلمون في الوحدات الحرفية ينتمون إلى الكتلة الحضرية (4).

¹ - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2007، ص 335.

² - سيباوي: المرجع السابق، ص 87.

³ - كعوان: المرجع السابق، ص 31.

⁴ - واليش: المرجع السابق، ص 123.

والملاحظ أن فئة الأندلسيين قد ساهمت منذ استقرارها في الإيالة مساهمة فعالة في تنمية النشاطات الاقتصادية، فقد كانوا " أسيادا في كل الفنون"، ففي مدينة الجزائر كان هناك 500 حرفي أندلسي يعملون في صناعة الحرير و 200 في صناعة النسيج و 46 في نجارة الأثاث، و 180 في صناعة السكاكين (1).

حيث أن نسيج الصوف والقطن إضافة إلى الفرز والصناعة الفخارية، كانت أنشطة مخصصة للحضر بصفة عامة، تقاسم هؤلاء مع اليهود نشاطات حرفية أخرى مثل صناعة الجلود وصناعة الأحذية إضافة إلى الصناعات الخشبية والخياطة كما كان لليهود مساهمة واسعة في صناعة المعادن الثمينة (2).

وفي المجال الصناعي أقام الأندلسيون العديد من الورشات لمختلف الحرف كالحدادة والنجارة والخياطة والخزف والصناعة الجلدية والصناعة الحريرية، كما شكل هؤلاء حزاناً بشرياً لليد العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية (3).

لقد شكل التجارة والحرفيين القاعدة الاجتماعية الأكثر اتساعاً والممثلين الرئيسيين للنشاط والحضري، وكانت مجموعة التجارة الكبار تتحكم في النشاطات سواء الحرفية والتجارية، لكن هذه الفئة كانت دوماً تابعة لرجال السلطة ولا تستطيع الاستغناء عن هذه التبعية (4). وبالعودة إلى الفئات الاجتماعية والفوارق المهنية التي قسمتها نجد أن البرانية هم عمال بسطاء توجهوا لسوق العمل وليس لديهم إلا مجهودهم العضلي، وكانوا يشتغلون في مهن متواضعة (5).

وقد اندمجت فئة البرانية فياً لنسيج الحضري عبر نظام الجماعات التي تعمل أحياناً كنقابة حرفية وتأطير طائفي (6).

¹ - كعوان: المرجع السابق، ص 32.

² - سعيدوني: فحص مدينة الجزائر (نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال)، مجلة الدراسات التاريخية، ع1، 1986، ص 95.

³ - كعوان: المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ - الواليش: المرجع السابق، ص 126.

⁵ - كعوان: المرجع السابق، ص 33.

⁶ - المرجع نفسه، ص 35.

وكذلك نجد أن الزوج الأحرار يزاولون مهنة الجزارة والبعض منهم جباسين أو صانعي حصائر منسوجة من القصب والبعض اختار تبيض بيوت المدينة بماء الجير، كما مارس الزوج أعمال البناء (1).

بالإضافة إلى اليهود الذين قد عملوا في مختلف المجالات الاقتصادية فقد اشتغلوا في الحرف، خاصة حرف الصياغة والصباغة والغزل والطرز، كما عملوا في صناعة الزجاج وصناعة مقابض البنادق والصيد البحري، ونتيجة للنشاط الاقتصادي الكثيف لليهود فقد زاد نفوذهم بشكل كبير (2).

كما نلاحظ غالبا ما شكلت فئة التجارة فئة تسيطر على المجال الحرفي، خاصة النسيج حيث هذا يعطينا ظهور فئة صاحبة ورشات حرفية عرفت درجة من التوسع والنمو الحرفي، وكانت هذه الفئة خاصة بمدينة تلمسان، التي تحتوي على صناعات ذوي أصل ندرومي (3).
« لقد عرفت مدينة تلمسان مهنا راقية كتلك التي عرفتها مدينة فاس من القضاة والمحاماة وهناك تجار وحرفيين والنبلاء » (4).

وكذلك لا ننس قسنطينة ومدينة الجزائر كما تحتوي مدينة الجزائر كذلك على عدد كبير من المصانع الخاصة بالشواشي "القبعات التي تباع بأثمان زهيدة جدا بالإضافة إلى نسيج الكتان والحريير والصوف (5).

كما انتشرت في المدن صناعة الأحذية، والعديد من الصناعات التقليدية مثل صناعة الجلود في جهات عنابة، إذ تصدر عنابة طيلة القرن 18 ما قيمة 50 ألف قطعة جلود سنويا (6).

¹ - المرجع نفسه، ص 37.

² - كعوان: المرجع السابق، ص 40.

³ - الواليش: المرجع السابق، ص 121.

⁴ - المرجع نفسه، ص 122.

⁵ - عباد، المرجع السابق، ص 337.

⁶ - سعيدوني ناصر الدين: الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني، الأصاله، عدد 34-35، 1956، ص ص 98-99.

وكان الجزائريون يستخدمون الحديد في صناعة الأقفال والأسرة وكذلك عملوا على إذابة البرونز والرصاص في ورشات صغيرة، ولقد كان المسيحيون يعلمون في مصانع صهر الحديد بمدينة الجزائر⁽¹⁾.

¹ - سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 33.

المطلب الثاني: تنظيم التجارة

إن أغلب النشاطات التجارية كانت متمركزة في المدن حيث كانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان المدن والأرياف تنظم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة أو من أسواق مدينة الجزائر منها "باب غزون"⁽¹⁾.

إن أهم الأسباب المساعدة على قيام التجارة الداخلية هي تلك الاختلافات بين الأقاليم من حيث الإنتاج الزراعي والصناعي⁽²⁾.

واختلفت وتعددت الطرق الرابطة بين أسواق الداخلية من حيث اتجاهها فبعضها ذو اتجاه أفقي من الشرق إلى الغرب وأغلبها ذو اتجاه رأسي يصل الصحراء بالتل، وقد استفاد التجار من المواصلات البرية الجهورية وحتى السلطانية وقد استخدموا الطريق العرضاني الشمالي الرابط بين فاس وتونس لأنه يمر بقسنطينة، سطيف، البويرة، مدينة الجزائر، ووهران في الوسط، هناك طريق آخر يربط بسكرة الأغواط البيض وسيدي الشيخ ويبدأ من قفصة، كما استخدموا كذلك الطريق الرابط بين الوادي ومدينة الجزائر والذي يمر ببسكرة وبوسعادة⁽³⁾.

حيث أننا نلاحظ فرقا واضحا في قيمة المبادلات والسبب في ذلك الاختلاف في نوعية الإنتاج الزراعي والصناعي بين التل والصحراء في حين تتشابه المنتجات بين الشرق والغرب الجزائري، ولأجل ذلك ظلت الطرق التجارية ذات الاتجاه الراسي تستبدل التمور، الأصواف، الجلود، الملح، الحنة، المواشي، الجمال مقابل الزيوت، الأسلحة، العطور وبعض المنتجات المستوردة⁽⁴⁾.

إضافة إلى التجارة الداخلية كانت تجري مبادلات بين سكان الجزائر والدول المجاورة كتونس والمغرب، ليبيا السودان،... وكانت تتسم بزي عن طريق القوافل المحملة بالسلع العابرة على المناطق الشرقية والغربية والصحراوية.

¹ - عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962)، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2006، ص 249.

² - عباد: المرجع السابق، ص 339.

³ - سعيدوني: رقات جزائرية، المرجع السابق، ص 529.

⁴ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ومن بين هذه المنتجات نجد الأقمشة العقاقير، المجوهرات، الصوف، التمور والموارد الغذائية زيادة على تجارة العبيد السود الذين كانوا يجلسون من الأقطار الإغريقية السوداء ولعلها كانت أهم سلعة مربحة هي العبيد⁽¹⁾.

ولقد ساعدت الموانئ الجزائرية، تصدير المنتجات المحلية، الصناعية والفلاحية لتركيا والدول الأوروبية والمشرق العربي ورغم التوتر المستمر بين الحكومة الجزائرية وأغلب الدول الأوروبية إلا أنها كانت تصدر وتستورد من هذه الدول، ومن الصادرات الجزائرية نذكر القمح الذي يحتل المرتبة الاولى نظرا لجودته صنع مختلف العجائن، ثم يليه الخضر، الفواكه، الزيت، العسل التمور، الصوف الجلود، المرجان⁽²⁾.

أما واردتها نجد القهوة، السكر، الشاي، الورق، المواد الكيميائية، تتم هذه العمليات التجارية تحت رقابة الدولة ومقابل دفع حقوق الجمارك⁽³⁾.

ومن الملاحظ حول التجارة الخارجية أن الصادرات تمثل المواد الأساسية للسكان خاصة منها الحبوب أما الواردات في أغلبها تلبى عنه الفئات البورجوازية في حياة الرفاهية⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: الضرائب

أصبحت الضرائب منذ أواخر القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري وتقلصت ثروات سكان المدن، وهي مع تنوعها واختلاف تسميتها كانت ترتبط بوضعية الأرض ونوعية حيازتها وكيفية استغلالها وطبيعة علاقة سكانها بالحكام⁽⁵⁾.

لقد تنوعت الضرائب والرسوم التي كانت تؤخذ من سكان المدن والتي يمكن حصرها في المطالب المالية التالية:

¹ - عمورة: المرجع السابق، ص 249.

² - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ - عباد: المرجع السابق، ص 343.

⁵ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 31.

1- عوائد بيت المال: التي تتألف من مردود الأوقاف وما يؤول إلى الخزينة العامة من التركات والودائع والأموال التي تبقى شاغرة وليس لها وريث شرعي بالإضافة إلى مردود بعض الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للدولة (1).

2- رسوم النقابات المهنية والداكين التجارية: يتكفل شيخ البلد قائد الدار بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة بالمدن الكبرى وقد قدرت عام 1822 بما يعادل 3.000 دولارا إسباني (2) وكذلك كان كل دكان ملتزما بتقديم رسم شهري مقابل نشاطه التجاري (3).

3- رسوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية: كان ايعود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية يتكفل كبيرهم "المقدم" بتقديمها إلى الخزانة أو شيخ البلد، أما الأندلسيون الذين استقروا في المدن الساحلية فكانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضخمة. وبغض النظر عن بقية الطوائف السكانية الأخرى، فإن المجموعات السكانية بالمدن كانت ملزمة بالمساهمة بعوائد فصلية وسنوية متعارف عليها (4).

4- رسوم المرسى وحقوق الديوانة: حددت رسوم دخول المرسى بالنسبة للسفن الجزائرية والعثمانية بعشرين قرشا عن كل سفينة تدخل موانئ الجزائر، أما بالنسبة للدولة المسالمة والمهادنة والتي تربطها معاهدة مع ديوان الجزائر، فكان يستوجب عليها دفع أربعين قرشا مقابل بلوغها الموانئ الجزائرية، بينما الدول التي هي في حالة نزاع وعداء مع الجزائر فتتمتع بالحماية، وعند دخولها المراسي الجزائرية تلزم بدفع رسم ترد بثمانين قرشا. ويلحق برسوم المرسى حقوق الديوانة التي تفرض على البضائع المصدرة أو المستوردة وهي تختلف من وقت إلى آخر من مرسى إلى آخر (5).

1 - المرجع نفسه، ص 33.

2 - سعيدوني: المرجع السابق، ص 33.

3 - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، نفس الصفحة.

4 - سعيدوني: المرجع السابق، ص 33.

5 - المرجع نفسه، ص 34.

- 5- فوائد الاحتكار وحقوق إسناد المناصب: إن الداي والبايات وكذلك بض الموظفين الكبار يتقاضون مقابل إسناد المناصب أو تجديد الإبقاء بها، مبالغ نقدية يأخذون منها نسبة معينة مقابل توسطهم ويعود الجزء الأكبر منها لخزينة الدولة⁽¹⁾.
- 6- المداخل الاستثنائية: التي تفرض على بعض المهام والنشاطات الاقتصادية التي يحضرها الشرع، ولا يقربها العادات المتعارف عليها وتلتجئ إليها الدولة تحت وطأة الحاجة وعند الضرورة، مثل رسوم الحانات "الخمارات" المنتشرة في مدينة الجزائر، وضريبة النساء المنحرفات، وكذلك ما تحصل عليه الدولة من عمليات العزل، والمصادرة والتغريم التي يتعرض لها بعض الأغنياء من الحضر واليهود وكثير من موظفي الدولة ومستخدميها⁽²⁾.

المطلب الرابع: تنظيم الأسواق

يتوزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والأسواق الأسبوعية والموسمية فمن أهم المراكز التجارية، مدن الجزائر قسنطينة وتلمسان⁽³⁾. حيث كانت تتم المبادلات أساسا في المدن أو في الأرياف بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية التي تقع أغليبيتها في المناطق الريفية⁽⁴⁾.

ففي مدينة الجزائر كانت الأسواق التجارية تتركز في شارعين رئيسين، أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي والآخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى، ففي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان، سوق الزيت، سوق الشمع، وسوق الفحم، وسوق الحرايرية وسوق الخشبة وسوق الحديد وسوق اللجامات وسوق الصباغين وسوق اللحوم وسوق الخضارين، وفي الشارع الثاني توجد عدة أسواق أخرى مهمة، منها سوق السمن حيث تباع الكتب ويتجمع الخطاطون وبجوار هذه الأسواق كانت تنتشر الفنادق والمقاهي والحمامات وهي أماكن الاجتماع وتبادل البضائع وعقد الصفقات ومن أهم هذه الفنادق فندق بن تركية خارج باب

¹ - المرجع نفسه، ص 36.

² - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع نفس الصفحة.

³ - شويهاد عبد الله بن محمد بنالحاج، قانون أسواق مدينة الجزائر (1695-1705)، تحقيق وتقديم سعيدوني ناصر الدين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006، ص 166.

⁴ - عباد: المرجع السابق، ص 339.

الوادي، ومن الحمامات نذكر حمام حمزة خوجة ومن المقاهي نشير إلى القهوة الكبيرة بالقرب من فندق الروز⁽¹⁾.

لقد كان سكان منطقة الأوراس يتوافدون إلى أسواق السفينة بنواحي ولاية أم البواقي حاليا والعثمانية، ولاية قسنطينة حاليا وعلى أسواق قسنطينة بالنسبة للسكان في شمال الأوراس حتى أصبحت قسنطينة بمثابة سوق رئيسي تصرف فيه منتجات الأوراس⁽²⁾.

وقد ازدهرت الأسواق السنوية بفضل القبائل الرحل كقبائل أولاد سيدي الشيخ والأرباح وأولاد نايل والنمامشة والتي يتم فيها تبادل منتجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة أساسا في التمور والماشية والأصواف وريش النعام بمنتجات التل المتمثلة في الحبوب والزيوت،... إلخ، وفي بوسعادة حيث تعقد الأسواق السنوية يفد تجار مجانة وبني عباس ليبيعوا زيتهم مقابل الصوف، ويعرض تجار مجانة وبني عباس ليبيعوا زيتهم مقابل الصوف، ويعرض تجار جريرة، أطباقهم والمحاريث التي تصنع من الخشب ويعرض بني يني مجوهراتهم وبنو فليسة سيوفهم وفي المقابل تأتي القبائل العربية لتبيع أغنامها وأصواها⁽³⁾.

وتعقد الأسواق السنوية برأسه شيخ العرب وتمتلى بمختلف السلع القدمة من الجنوب وتونس وحتى من أوربا⁽⁴⁾ ويأتي الجميع لهذه الأسواق المحلية التي تعقدها القبائل للتزود بما يحتاجونه وكانت الأسواق الجهوية " الأسبوعية " وأشهرها سوق بني عبد النور والحراكتة والوادي وتعرف بسوق السبت والاثنين... إلخ⁽⁵⁾.

لقد اختلفت وتعددت الطرق الرابطة بين الأسواق الداخلية من حيث اتجاهها فبعضها ذو اتجاه أفقي من الشرق إلى الغرب وأغلبها ذا اتجاه رأسي يصل الصحراء بالتل⁽⁶⁾ وقد استفاد التجار من المواصلات البرية الجهوية وحتى السلطانية⁽⁷⁾.

¹ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 71-72.

² - سعيدوني: رقات جزائرية، المرجع السابق، ص ص 486-487.

³ - عباد: المرجع السابق، ص ص 393-403.

⁴ - الزبيري: المرجع السابق، ص 112.

⁵ - المرجع تنفسه، نفس الصفحة.

⁶ - سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 38.

⁷ - الزبيري: المرجع السابق، ص 67.

المبحث الثاني تنظيم السلطة في الريف

المطلب الأول: أمناء الحرف

لقد قدر بعض المؤرخين المجتمع الجزائري في العهد العثماني أنه مجتمع فلاحي حيث يضم 90% من سكان الأرياف، وبالرغم من هذا تعرضت البلاد إلى عدة مجاعات بسبب الجفاف الذي كان في معظم الأوقات مصحوبا بالجراد والأوبئة وإتلاف المزروعات، بالإضافة إلى قساوة الطبيعة وضعف وسائل الإنتاج إذ كان المجتمع يستعمل وسائل بسيطة كالمحراث والمنجل حيث كانت الزراعة للأراضي وتحصيل المحاصيل من طرف الفلاحين هي النشاط الذي يستطيع من خلاله تأمين حاجياته أما الماشية فكانت تعتمد على الطبيعة وكانت الغائبة تشكل وحدة إنتاجية واستهلاكية في الوقت نفسه، حيث كانت بعض الأراضي تنتج من أجل السوق، أما الأخرى فكانت تنتج من أجل إشباع حاجيات أفراد الأسرة والتي تمثل القاعدة العامة⁽¹⁾.

ولقد كان لكل منطقة منتوج زراعي خاص بها نظرا لاختلاف المناخ فتجد سكان المناطق المحلية وسكان السهول القريبة من المدن قد اهتموا بزراعة العنب الذي كان يستخدم في صناعة الخمر وأيضاً إنتاج زيت الزيتون والتين⁽²⁾.

أما سكان السهول العليا استقلوا بزراعة الحبوب بزراعة الحبوب كالقمح والشعير والأرز هذا بالإضافة إلى منتجات الزراعية الصناعية كالقطن، الكتان، العسل، الشمع والتبغ، وكانت المنطقة الواقعة بين الأطلسين التلي والصحراوي وشط الحضنة والحدود المغربية المنطقة الرئيسية لرتبة المواشي كالأبقار، الأغنام، الماعز، الدواجن، الإبل، النحل ودود القز⁽³⁾.

المطلب الثاني: تحصيل الضرائب

الضرائب قسما من ناحية طبيعتها فهي ضرائب عينة وضرائب نقدية⁽⁴⁾، التي كانت تفرض على سكان الأرياف كما أنها تنوعت هذه الضرائب ويمكن حصرها في ما يلي:

¹ - عباد: المرجع السابق، ص 335.

² - المرجع نفسه، ص 336.

³ - عمورة: المرجع السابق، ص 241.

⁴ - الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري.

1- ضريبة العشور: وهي ما يؤخذ من إنتاج أراضي الملكية الخاصة التي تخضع للسلطة التركية وهو يساوي مبدئياً عشر المحاصيل يدفعه الجميع بما في ذلك الفئات ذات الامتيازات بحيث يدفعه الأتراك الكراغلة الشيوخ أما الأراضي التي تعيش عليها قبائل المخزن او المرابطون وهي وحدها معفية من العشور⁽¹⁾.

2- الغرامة: تخضع قبائل الرعية أيضاً إلى الغرامة أو السخرة والتي تتم في أراضي الدولة وقد يؤخذ عنها كراء سنوي محدد "الحكور" والغرامة نوعان ثابتة ومتحولة في الصيف والشتاء تدفع الأولى نقداً وعينا يف حين تدفع الثانية نقداً فقط وباسم الغرامة الثابتة⁽²⁾.

هذا بالإضافة إلى بعض الضرائب الإضافية التي تعرض على قبائل المخزن مثل: ضيفة الباي، وضيفة الدونوش والفرح والبشارة وحق البدونوس ومهر الباشا والفرس⁽³⁾.
والضيفة هي عبارة عن علف وتبن وشعير تقدمها القبائل للمحلات التي تقطع أراضيها كل سنة في الربيع⁽⁴⁾.

3- الغنائم: تحصل عليها القوات التركية سواء في حروبها ضد القبائل المتمردة أو المتأخرة في دفع ما عليها، من ضريبة أو في حروب التوسع، تشمل هذه الغنائم النقود والقطعان والحبوب وللحصول على الغنائم تحرك السلطة الغزوات، أما طرق جمع الضرائب فتكون في صورة تعسفية ترهق السكان في الأرياف⁽⁵⁾.

4- الحكور: وهو النوع الآخرين من الضرائب العقارية، وهي ضريبة خاصة ببابليك الشرق.

إن الحكور وكذلك نظام الجبري هو من استحداث صالح باي التي اقتصرها على أراضي العزل، ثم توسع من طرف أحمد باي وشمل الملكات المشتركة بين القبائل⁽⁶⁾.

¹ - عبادة المرجع السابق، ص 346.

² - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 32.

³ - عباد: المرجع السابق، ص 346.

⁴ - عباد: المرجع السابق، ص 346.

⁵ - المرجع نفسه، ص 348.

⁶ - محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 97.

5- **اللزمة:** وهي عبارة عن رسوم عينية أو نقدية تؤخذ من القبائل الجبلية أو الصحراوية التي تقصد أسواق السهول.

6- **ضريبة الدنوش:** تكتسي ضريبة الدنوش أهمية كبرى بالنسبة للسلطة بالمقارنة للضرائب المختلفة الأخرى حيث تشكل هدايا الباشا وكبار الموظفين والإطارات السامية في الجيش⁽¹⁾.

7- **ضريبة البشارة:** وكان الباي في حالة تعيينه أو إعادة "تجديده" تنصيبه على الإقليم فإنه يأخذ ضريبة البشارة على القبائل⁽²⁾.

المطلب الثالث: نماذج عن التمرد

إن الطريقة التعسفية التي تجمع بها الضرائب أرهقت السكان في الأرياف والتي نتجت عنها ردود فعل عنيفة⁽³⁾. مما أدى هذا الواضع إلى حد إعلان العصيان والمجاهرة بالتمرد أو الارتجال، والتحول إلى ممارسة الرعي بدل الارتباط بالأرض وخدمتها وذلك حتى يمكنها التخلص من تلك الضرائب⁽⁴⁾، كما هو الحال في المناطق الجبلية والجهات السهلية⁽⁵⁾، ولعل أحسن دليل عن ثقل هذه الضرائب على قبائل الرعية بصفة خاصة⁽⁶⁾.

وهناك مثال آخر عن العشائر القبلية القاطنة بنواحي جيجل والقل فقد أصبحت مستقلة ولم تعد تدفع ما عليها من الضرائب منذ عهد طويل ، مما دفع داي الجزائر آنذاك وهو مصطفى باشا إلى إصدار أوامره إلى الباي عثمان، وحثه على الانتقام من هذه القبائل وقد مرت الأيام الأولى للحملة دون أن تطلق طلقة واحدة حتى وصلت إلى سهل يبعد عن جيجل بقليل، وهناك وجد عثمان باي نفسه فجأة مطوقا بجموع غفيرة من القبائل بحيث بقي محاصرا لمدة ثلاثة أيام، وفي الأخير اضطر أن يقاتل، فقتل هو كما هلك جيشه بينما القليل من الأتراك الذين استطاعوا الإفلات من الحصار لاقوا حتفهم في الجبال⁽⁷⁾.

¹ - سيساوي: المرجع السابق، ص 124.

² - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

³ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 36.

⁴ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 282.

⁵ - سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 174.

⁶ - المرجع نفسه، ص 282.

⁷ - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 155.

إضافة لهذا فإن مشائخ الطرق الصوفية تتزعم معارضة تسلط العثمانيين، الذين أرهقوا كاهل الرعية بالعوائد والرسوم والضرائب ولقد شكلوا ثورات وطنية وانتفاضات شعبية منها: ثورة درقاوة، التيجانية وابن الأحرش⁽¹⁾.

ففي عهد الباي عصمان بن محمد باي قسنطينة اندلعت ثورة الشريف بن الأحرش الدرقاوي بالشمال القسنطيني، وكلفت البايك خسائر فادحة، وأثناءها تمكن الثائرون من محاصرة قسنطينة، حيث يعتبر هذا التمرد، من أخطر ما وقع في مدينة قسنطينة لأنه كاد أن يقضي على بايلك الشرق وقد دام مدة ثلاثة سنوات كاملة، ما أدى إلى إبادة القوة العسكرية المؤلفة من الجنود الأتراك وفرسان المخزن وقتل الباي عصمان عام 1804 ، ونفس الأحداث عرفت الجاهات الغربية من الجزائر، حيث واجه خلفاء محمد الكبير بايلك الغرب عداء مستحكما من طرف رجال الدين وثورة عارمة ضد نفوذه تزعمها محمد الشريف الدرقاوي، وتسببت في إضعاف قوة البايك وإنهاك الأرياف اقتصاديا، ولم تنته هذه الثورة، حتى أعلنت الطريقة التيجانية الثورة، على الأتراك بالجنوب والغرب الجزائري ابتداء من عام 1818 ووصلوا في ثوراتهم هذه حتى نواحي غريس وجهات التل الوهراني⁽²⁾.

وقد كانت هذه الثورات سببا في إنهاك القوى الربية للأتراك من جهة فلم تبقى السلطة العثمانية تتمتع بتلك القوة التي كانت تتمتع بها أواخر القرن 18⁽³⁾.

المبحث الثالث: موقف فئات المجتمع من السلطة

المطلب الأول: موقف العلماء والقضاة

لقد كان العثمانيون أول الأمر يجلبون معهم علماءهم إما لعدم ثقتهم في علماء الجزائر، وإما للقيام بشؤون المذهب الحنفي الذي كانوا يتبعونه، لم يعتمدوا على علماء الجزائر خاصة في بداية عهدهم⁽⁴⁾.

¹ - سعيدوني:الجزائر في التاريخ، ص 39.

² - سعيدوني: الجزائر في التاريخ، الرجع السابق، ص ص 39-40.

³ - لطرش حنان: السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير في التاريخ العثماني، قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر، 2006-2007، ص 150.

⁴ - أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 391.

فالساسة العثمانية لم تكن تريد أن ترى العلماء متماسكة وقوية، فكانوا دائما يخشون من العلماء سواء في الجزائر أو غيرها وقاموا بحرمان هذه الفئة المثقفة من المشاركة مباشرة في تسيير شؤون الدولة⁽¹⁾، وسعوا لإبقاء العلماء تحت نفوذهم باستعمال عدة وسائل منها: تشجيع الخلاف بينهم، وتجنب إعطاء النفوذ لعلماء البلاد الذين لهم صلة قوية بالأهالي، والبحث على الضعفاء منهم وتسليمهم أعلى المناصب⁽²⁾.

وقد كان موقف الحكام من العلماء متقلب حيث يغيرون القضاة كلما كان مشكلا ولأتفه الأسباب⁽³⁾.

وهذا ما أدى إلى تبيان مواقف العلماء والقضاة، ومنه تذبذب في العلاقة بينهم وبين الحكام، حيث تأرجحت علاقتهم بين مؤيدين ومعارضين، ومع هذا لم يشأ الكثير منهم الدخول في صدامات مع الحكام⁽⁴⁾.

أما العلماء الذين ينتقدون السلطة فكان الغزل والنفي والسجن والقتل آليات للتخلص منهم، فمدينة الجزائر مثلا اهتزت على وقع إعدام المفتي أحمد وعلال قدورة.

فعلاقة السلطة بالعلماء لم تكن قائمة على أساس الحب العذري، بل على أساس المصلحة والخدمة، فلا تكاد تمر قضية يتدخل فيها عالم أو مرابط لصالح السلطة إلا وكانت متبوعة بامتيازات كالإعفاء من المطالب المخزنية والضرائب، وكان الحكام لا يتقربون من العلماء إلى عند الحاجة⁽⁵⁾.

لقد حاول العلماء القيام بدور الرقيب على السلطة السياسية وهذا ما لم يسلم له به الحكام، فقد سعى هؤلاء دائما إلى ابتاع الفقهاء بالترغيب والترهيب حسب الاقتضاء، حارصين دوما على استشارة العلماء حتى يبرزوا قراراتهم ويجعلون من سلطة العلماء تابعة لسلطة السياسة، لهذا حاول العلماء دوما أن يضمنوا لأنفسهم احتلال موقع الاستشارة لدى الحاكم، وقد

¹ - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص ص 408-409.

² - لطرش: المرجع السابق، ص 183.

³ - المرجع نفسه، ص 191.

⁴ - لطرش: المرجع السابق، ص 185.

⁵ - المرجع نفسه، ص ص 188-189.

كانت بداية العلاقة بين العلماء والحكام هي علاقة الوظيف وقد كان احتياج العلماء للباشوات والبايات يقتصر على الطمع في المال والوظيفة.

إضافة لهذه الفئة من العلماء يشير سعد الله إلى وجود فئة أخرى من المثقفين الأحرار في الجزائر، وقد كانوا في ثورة دائمة على السلطة ويعتبرون خدمة الحكام، ذل وبيع للضمير ونزول في مستوى العلم⁽¹⁾.

المطلب الثاني: موقف رجال الزوايا

إن الاتراك من الناحية الدينية راسخوا العقديّة لأنهم كانوا يعرفون جيدا أن الإسلام هو رصيدهم السياسي وهو مصدر قوتهم ولجوء الترك إلى رجال الدين باعتبارهم الممثلين لثقافة المجتمع في ذلك القوت، قائما على معرفتهم الدقيقة بأن العلاقة الضمنية للإسلام كدين والخلافة كسلطة كانت تقوي مبدأ الاستقرار في مفهوم الدولة، ولم يكن اعتقادهم في الأولياء إلا من باب طقوس العبور لتسهيل الوصول إلى أهداف سياسية⁽²⁾.

ولقد انقسم موقف رجال الزوايا "المرابطون والطريقون" بين مؤيدين ومعارضين للحكم العثماني، كما أنه كان هناك عدد من المرابطين الذين لم يؤيدوا العثمانيين كل التأييد، ولم ينقموا عليهم كل النقمة، ومنهم الشيخ العبدلي الذي تذكر المصادر أنه كان يكتفي بموعظة الحكام عندما يرى منهم ما لا يليق⁽³⁾.

إضافة لهذا فإن أغلب المرابطين أصبحوا في خدمة الوجاق، هذا ما جعل مشائخ الطرق الصوفية تتزعّم معارضهم تسلط العثمانيين الذين أرهقوا كاهل الرعية بالعوائد والرسوم والضرائب، وحتى رجالا لدين أنفسهم، ومع بداية القرن 19 اتخذ عداء الطرق الصوفية للبيالك شكل ثورات وطنية وانتفاضات شعبية منها - كما سبقت الإشارة - ثورة درقاوة، التيجانية، ابن الأحرش⁽⁴⁾.

¹ - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 396.

² - لطرش: المرجع السابق، ص 132

³ - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 468.

⁴ - سعيدوني: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 39.

وقد عمل الأتراك على الحد من انتشار هذه الطرق وعارضوها بشدة واستعملوا في سبيل ذلك من انتشارها جميع الوسائل والطرق⁽¹⁾.

المطلب الثالث: موقف أهل الريف

يمكن أن نصنف سكان الأرياف حسب موقفهم من الحكومة التركية، إذ نجد قسما منهم متعاملا مع الحكام الأتراك، وقمما آخر خاضع مباشرة للسلطة التركية، وقسما ثالثا يعيش مستقلا عن النفوذ التركي بعيدا عن سلطة وتحكم رجال البايلك⁽²⁾.

فالنصف المتعامل مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية ومعنوية، يعرف عادة بقبائل المخزن المتعاملة مع الأتراك التي كانت حلقة وصل بين الأهالي والحكام فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم ومنها من أعطيت لها الأراضي لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة وبفعل الدور الذي لعبته قبائل المخزن تعرض الأهالي لضغوط متزايدة⁽³⁾.

هذا ما أدى إلى ردود فعل من قبل الصنفين الآخرين، المتمثل في السكان المتحصنين في المناطق الجبلية والقبائل الرعية المعرضة لصنوف الضغط والاستغلال، الأمر الذي دفع هذين الصنفين إلى شق عصا الطاعة ضد الحكام الأتراك وحلفائهم قبائل المخزن، وذلك بإظهار العصيان والتمردات والقيام بالثورات⁽⁴⁾.

ويقول النباي أحمد في هذا الصدد: « إن حالة الحرب هي عادة الأعراب، وإن الذي يريد حكمهم قد يتحتم عليه الإبقاء على ذلك، بل عليه أن يحرص على تشجيع المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس، لأن أوضاع السلم تقارب بين العرب وتوحدتهم حول غرض واحد، وهذه الحالة ينبغي ألا يطمئن إليها من يريد السيطرة عليهم، إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالأخوة، فيجدون أنفسهم متهيئين للقيام بالثورة وبالعكس إذ وجدت

¹ - لطرش: المرجع السابق، ص 136.

² - سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص 49.

³ - سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 97-101.

⁴ - سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق، نفس الصفحة.

الحرب والعداوة بينهم ينتفي ذلك، ولهذا من يريد حكمهم يكون دائما متأكدا من إيجاد الأنصار بينهم»⁽¹⁾.

المطلب الرابع: موقف الحضر

تقوم علاقة سكان المدن بالسلطة ذات أسلوب تسيير إداري يستمد تنظيماته من التقاليد المتوارثة والتنظيمات العثمانية المحدثه، وذلك للمحافظة على وضع اقتصادي وعلاقات اجتماعية تضمن امتيازات الجماعات الحاكمة⁽²⁾.

حيث يمكن القول أن الولاء في المدينة يصبح ذو طابع قوي ويرتكز على العلاقات المصلحية بدل القرابة⁽³⁾.

لقد كانت المدن تتميز بوضع خاص، فقد حافظت الأقلية التركية وبعض الشرائح من البلدية "الحضر" على مصالحها على حساب غالبية الحضر، وجماعة الدخلاء "البرانية" أما اليهود فقد تمكنوا من تدعيم مكانتهم بفضل علاقتهم الخاصة مع الحكام وتعاملهم فضلا عن اكتسابهم للثورة والنفوذ⁽⁴⁾.

لقد شغل الحضر بعض المناصب الإدارية الهامة، واستطاعوا أن يصلوا إلى المناصب العالية في السلطة وقيادة البايك لكن هذا لا يعني أن جلهم كانوا يتمتعون بنفس الحقوق التي كان يتمتع بها الأتراك، بل كان الحكم المركزي يرى فيهم مساعدين وأعوانا لإدارته وقد لعبت هذه الشريحة دور الوساطة بين الفئة الحاكمة وبقية السكان⁽⁵⁾.

حيث كان الحضر يعيشون من خدماتهم للسلطة الحاكمة كما أنهم كانوا يتمتعون بامتيازات هامة نتيجة لدورهم الاقتصادي والاجتماعي، ومركزهم في تسيير شؤون البلاد⁽⁶⁾. مما سبق يمكن أن نستنتج موقف الحضر من السلطة وهو الولاء لها والعمل على كسب رضاها، وهذا لأجل المصلحة .

¹ - لطرش: المرجع السابق، ص 84.

² - سعيدوني: منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 174.

³ - إيف لاكوست: العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ط1، 1974، ص 165.

⁴ - سعيدوني: منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 177.

⁵ - الواليس: المرجع السابق، ص 144.

⁶ - المرجع نفسه، ص 112.

خاتمة:

من خلال ما سبق ارتأينا أن تكون الخاتمة عبارة عن ملاحظات واستنتاجات تتمثل في محاولة فهم العلاقة القائمة بين السلطة والشعب في الجزائر العثمانية عهد الدايات نموذجاً: 1617 - 1830 ثم تلخيصها في النقاط التالية:

- يعتبر نظام الدايات التطور الأخير للمؤسسة السياسية في الجزائر العثمانية وكان الدايات الأوائل من طائفة رياس البحر لكن الإنكشارية استرجعت مقاليد الحكم واستطاعت تكوين دولة عسكرية تحكمها الأقلية التركية.

- قام الدايات بتقسيم البلاد إلى أربع مقاطعات لتسهيل تسيير شؤون البلاد، وكان الجهاز الإداري العثماني جد فعال، لتمكن الحكام من ربط الأرياف سياسياً واقتصادياً في إدارة البايلاكات.

- إن النظام القضائي كان يتميز بثنائية الهياكل والأحكام القضائية (مالكي وحنفي).
- قد كان المجتمع الجزائري في ذلك العهد يتميز بتعدد الفئات الاجتماعية هذه الأخيرة التي عرف الحاكم الأتراك كيف يؤطرونها إدارياً ويستفيدون منها اقتصادياً.
- إن الحكام ينظرون إلى مجموع السكان لا على كونهم رعايا خاضعين فقط وإنما باعتبارهم أصنافاً ومجموعات بشرية متفاوتة من حيث الأهمية والحقوق والواجبات.
- سوء العلاقة بين الإدارة أو السكان بإحداث الأهالي عدة انتفاضات لم تكن ذات طابع وطني، لأنها لم تهدف إلى تأسيس نظام سياسي بديل، بل ثارت فقط لتعبر عن عدم رضى الأهالي لسياسة الحكام.

- إن السلطة التركية في الجزائر ظلت على قطيعة سوسيولوجية مع المجتمع الجزائري، حيث لا تعمل على الاندماج بالمجتمع الجزائري وهذا ما أدى مع مرور الوقت إلى ازدياد الهوة بين الشعب السلطة وأدى بالتالي إلى ضعف الدولة الجزائرية وهذا كان من العوامل المساعدة على الاحتلال الفرنسي للجزائر.

ومن هنا يمكننا القول أن هناك تفرقة اجتماعية بين السلطة والشعب في المدن والأرياف، إذ أن هاته الأخيرة بعيدة كل البعد عن السلطة نظرا للسخط والقهر، والتهميش المعاش عكس المدن التي كانت تربطهم علاقة وطيدة نظرا للمصالح المتقاربة.

هذه بعض النتائج التي تمكنا من التوصل إليها من خلال هذا البحث، وأننا نعتبر ما قمنا به من دراسة وما توصلنا إليه ما هو إلا مساهمة متواضعة في مجال بحث علمي ما يزال في حاجة إلى مجهودات كبيرة ومستمرة.

أولاً- المصادر

- 1- المدني أحمد توفيق: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشرف الجزائر، الجزائر، 1980.
 - 2- بن هطال: رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، القاهرة، ط1، 1969.
 - 3- خوجة حمدان، المرأة، تر: الزبيري محمد العربي: بالجزائر، 1975.
 - 4- شالر وليام ، تر: العربي إسماعيل 1816، 1824.
 - 5- عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، مكتبة جامعة قسنطينة، الجزائر.
 - 6- عبد الله شويهاد بن محمد بنالحاج، قانون أسواق مدينة الجزائر (1695-1705)، تحقيق وتقديم سعيدوني ناصر الدين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006.
- ثانياً - المراجع:
- 1- الأرقش عبد الحميد، بن طاهر جمال: المغرب العربية الحديث من خلال المصادر، المركز للنشر الجامعي، ميديا كوم، 2003.
 - 2- أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982.
 - 3- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية في الفترة ما بين 1729-1830، الجزائر، م و ك، 1984.
 - 4- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973.
 - 5- العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي.
 - 6- العقاد صلاح: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث، وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1985.
 - 7- الغالي غربي : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1912، الساحة المركزية، الجزائر، 2007.

- 8- الكعك عثمان، سعد الله أبو القاسم: موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي، دار الغرب الإسلامي، ط1، د ن، 2003.
- 9- أندري برنيان ، نوشي أنري: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: أسطمبولي رابح، عاضور منصف، المطبوعات الجامعية، د ن، 1960.
- 10- أندري جوليان شارل : تاريخ أفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830.
- 11- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ط2، 2005.
- 12- حلومي علي عبد القادر : مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، 1972.
- 13- خير محمد فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت.
- 14- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 إلى 14 هـ (16-20)م، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- 15- سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000.
- 16- سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي شيخ المهدي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- 17- سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2000.
- 18- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 19- سعيدوني: الجالية الأندلسية بالجزائر، ضمن كتابات دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، الجزائر، 1984.
- 20- إيف لأكوست: العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ط1، 1974.

- 21- شريط عبد الله، الميلي محمد: الجزائر في مرآة التاريخ، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، ط1، 1965.
- 22- عباد صالح : الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2007.
- 23- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962)، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2006.
- 24- عميراوي أحيدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005.
- 25- قائد المولود: تاريخ الجزائر المصور، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ن، ص 256.

ثالثا - الرسائل الجامعية:

- 1- القشاعي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1717-1837، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989م، 1990.
- 2- الواليش فتيحة: الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18، رسالة ماجستير، التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993-1994.
- 3- لطرش حنان: السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير في التاريخ العثماني، قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر، 2006-2007.
- 4- سيساوي أحمد: النظام الإداري بباليك الشرق 1791-1830، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1987-1988.
- 4- كعوان فارس: النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر الكرغالية نموذجا، 1629-1830، رسالة ماجستير، 2004-2005، جامعة قسنطينة.

رابعا - المجلات:

- 1- التميمي عبد الجليل: التنظيم الإداري في الجزائر في أواخر العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، جانفي 1975، تونس.
- 2- سعيدوني: فحص مدينة الجزائر (نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال)، مجلة الدراسات التاريخية، ع1، 1986.

3- سعيدوني ناصر الدين: الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني، الأصالة، عدد 34-35، 1956.

خامسا - المراجع باللغة الفرنسية:

1- vayssettes, E : histoire de constantine sous la domination turque de 1517 à 1837, paris, éd bouchéne, 2002.

2- Fillali Kamal: le kuloughlis dans l'Algérie.

3- Dubois thain ville: mémoire sur alger (1809), pub par G.esquer, paris, 1927.

سادسا - المواقع الإلكترونية:

1- www.eternalejypt.org

2- www.se77ah.com

الملحق رقم 2: خريطة الجزائر الوسطى دار السلطان وبايكة التيطري والتقسيمات الإدارية أواخر العهد العثماني.



المصدر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 442.

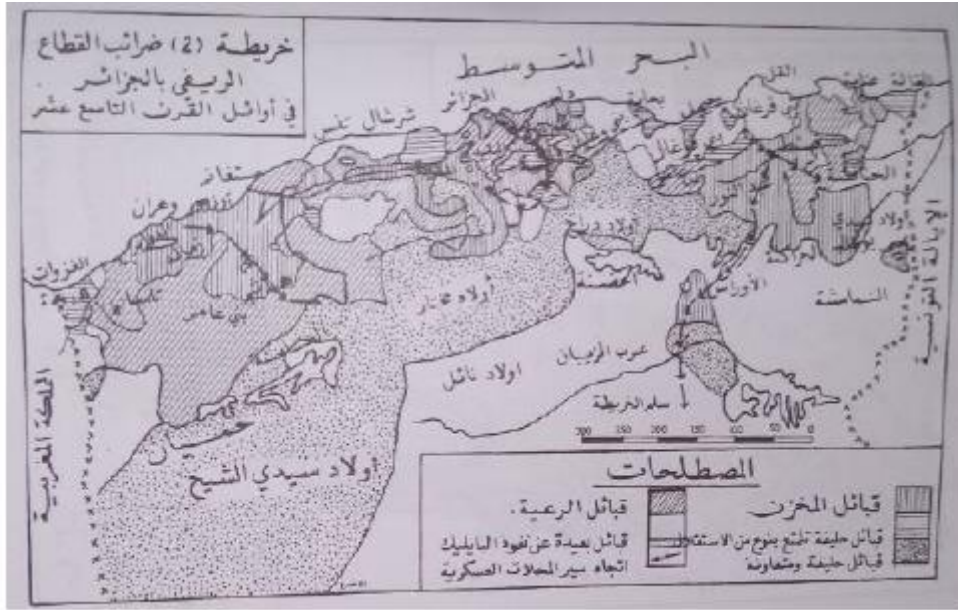
الملحق رقم 4: يمثل صورة للداي حسين آخر دايات الجزائر



21 - صورة حسين داي آخر دايات الجزائر. ملحقة بمقال: الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية ص 371.

المصدر: ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 637.

الملحق رقم 05: يمثل خريطة توزيع ضرائب القطاع الريفي بالجزائر في ق19م



المصدر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص330.

الملحق رقم 06: يمثل قائمة لدايات الجزائر وفق تاريخ تولية كل واحد منهم

قائمة رقم 1 : سلسلة آيات الجزائر العثمانية¹

تاريخ التولية

اسم الداي

1671م	الحاج محمد التريكي
1682م	بابا حسن
1683م	الحاج حسين ميزومورتو
1686م	ابراهيم خوجة
1689م	الحاج شعبان خوجة
1695م	قارة ابن علي
1699م	بابا حسن شلوش
1700م	بابا حاجي مصطفى
1705م	حسين خوجة
1707م	محمد بكداش
1710م	دالي ابراهيم
1710م	وزن بابا علي شلوش
1718م	محمد خزناجي
1724م	بابا عبيد
1732م	ابراهيم
1745م	ابراهيم خوجة
1748م	علي يواصبغ
1755م	محمد بكير خوجة
1766م	بابا محمد عثمان باشا
1791م	بابا حسن
1798م	مصطفى
1805م	أحمد خوجة
1708م	علي بوجوالق
1709م	الحاج علي الشريف
1815م	الحاج محمد الخزناجي
1815م	عمر
1817م	علي خوجة
1818م	حسين بن علي

المصدر: عمار بوحوش: المرجع لسابق، ص 571.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الإهداء
	قائمة المختصرات
أ-و	مقدمة:
46-6	<u>الفصل الأول: النظام السياسي والاداري للجزائر في عهد الدايات</u>
6	<u>تمهيد:</u>
6	<u>المبحث الأول: عوامل سقوط نظام الاغوات وقيام الدايات</u>
6	<u>المطلب الأول: عوامل سقوط نظام الاغوات</u>
7	<u>المطلب الثاني: التعريف بنظام الدايات</u>
7	<u>المبحث الثاني: النظام السياسي للجزائر العثمانية خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.</u>
7	<u>المطلب الأول: الداوي</u>
11	<u>المطلب الثاني: الديوان (مجلس الوزراء) 11</u>
17	<u>المطلب الثالث: الباوي</u>
22	<u>المطلب الرابع: الخلفاء والقياد 22</u>
25	<u>المبحث الثالث: التنظيم الإداري للجزائر في عهد الدايات خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.</u>
26	<u>المطلب الأول: دار السلطان 26</u>
29	<u>المطلب الثاني: بايلىك الشرق</u>
33	<u>المطلب الثالث: بايلىك الغرب 33</u>
34	<u>المطلب الرابع: بايلىك التيطري</u>

فهرس الموضوعات

36	<u>المبحث الرابع: النظام القضائي والعسكري في عهد الدايات</u>
36	<u>المطلب الأول: طائفة الإنكشارية</u>
40	<u>المطلب الثاني: طائفة الرياس</u>
43	<u>المطلب الثالث: القضاء 43</u>
67-47	<u>الفصل الثاني: تركيبة المجتمع الجزائري خلال عهد الدايات خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.</u>
47	<u>تمهيد خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.</u>
47	<u>المبحث الأول: تركيبة المجتمع الجزائري في المدينة</u>
47	<u>المطلب الأول: فئة الحضر والأشراف</u>
50	<u>المطلب الثاني: فئة البرانية</u>
53	<u>المطلب الثالث: فئة الأتراك والكراغلة</u>
56	<u>المطلب الرابع: فئة أهل الذمة (اليهود)</u>
58	<u>المبحث الثاني : تركيبة المجتمع الجزائري في الريف</u>
58	<u>المطلب الأول: القبيلة</u>
61	<u>المطلب الثاني قبائل المخزن 61</u>
63	<u>المطلب الثالث: قبائل الرعية</u>
65	<u>المطلب الرابع: القبائل المستقلة 65</u>
84-68	<u>الفصل الثالث: العلاقة بين السلطة والشعب في الجزائر العثمانية خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.</u>
68	<u>المبحث الأول تنظيم السلطة في المدينة</u>
68	<u>المطلب الأول أمناء الحرف</u>
72	<u>المطلب الثاني: تنظيم التجارة 72</u>
73	<u>المطلب الثالث: الضرائب</u>

فهرس الموضوعات

75	<u>المطلب الرابع: تنظيم الأسواق</u>
77	<u>المبحث الثاني تنظيم السلطة في الريف 77</u>
77	<u>المطلب الأول: أمناء الحرف 77</u>
77	<u>المطلب الثاني: تحصيل الضرائب 77</u>
79	<u>المطلب الثالث: نماذج عن التمرد 79</u>
80	<u>المبحث الثالث: موقف فئات المجتمع من السلطة 80</u>
80	<u>المطلب الأول: موقف العلماء والقضاة 80</u>
82	<u>المطلب الثاني: موقف رجال الزوايا 82</u>
83	<u>المطلب الثالث: موقف أهل الريف 83</u>
84	<u>المطلب الرابع: موقف الحضر</u>
85	<u>خاتمة خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.</u>
	<u>الملاحق</u>
	<u>قائمة المصادر والمراجع خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.</u>
	<u>الفهرس</u>